في قوة الأفراد.
منعة الأمم.

unrwa
الاونروا

المركز السوري SyrianCenter For
لبحوث Policy
السياسات Research

سورية

الاغتراب والعنف

تقرير يرصد آثار الأزمة السورية خلال العام 2014

آذار 2015

بيان المسؤولية:
إن التحليل والتوصيات السياساتية الواردة في هذا التقرير لا تعكس بالضرورة آراء وكالة الأونروا، أو برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، أو أعضاء المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، أو الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، فهذا التقرير عمل أنجزه المركز السوري لبحوث السياسات بدعم من وكالة الأونروا، والمكتب القطري لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في سورية.

صورة الغلاف: Code Poet
صور: UNDP، Reuters/Zohra Bensemra

حقوق النشر © 2015 المركز السوري لبحوث السياسات، دمشق - سورية
للاستفسار أو التعليق: المركز السوري لبحوث السياسات. البريد الالكتروني: info@scpr-syria.org. الموقع الالكتروني: scpr-syria.org

آذار 2015

فهرس المحتويات

05 **كلمة شكر**

06 **الملخّص التنفيذي**

10 **المقدّمة**

12 **الأثار الاقتصادية للأزمة**

14 مزيد من الانكماش في اقتصاد مجزّأ ومشتت

24 الاعتماد على الدعم الخارجي

28 دعم ضخم وعجز غير قابل للاحتمال

30 هشاشة في أسعار الصرف

31 كلفة المعيشة: ارتفاع بعد حالة من شبه الاستقرار

32 تبخّر العمل المُنتج

33 اقتصاد مغترب عن الناس

36 **الآثار الاجتماعية للأزمة**

38 التشتّت القسري

39 الخيارات الإنسانية المتلاشية

43 حرمان الجميع

45 التعلّم وخلخلة الهوية

49 الصحّة: كارثة راهنة ومستقبلية

50 الاغتراب والعنف

54 **خلاصة موجزة**

56 **الملحق**

كلمة شكر

هذا التقرير من إنجاز المركز السوري لبحوث السياسات بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ووكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا). وهو جزء من سلسلة تقارير تغطّي فترات ربعية وتبحث في أثر الأزمة على التنمية في سورية. فهذه المؤسسات الثلاث ملتزمة بتوفير بيانات ومؤشرات اقتصادية واجتماعية وتحليلات موثوقة، تهدف إلى تتبّع العواقب الاقتصادية والاجتماعية للنزاع المسلّح والحالة الإنسانية الطارئة الناجمة عنه في سورية. وتركّز هذه التقارير بصورة أساسية على قضايا التنمية البشرية لضمان التركيز على الاحتياجات التنموية الراهنة والمستقبلية للشعب السوري، بالتوازي مع استمرار العمليات الإغاثية الجارية حالياً.

تم إعداد التقرير من قبل فريق المركز السوري لبحوث السياسات: زكي محشي وربيع نصر وجاد الكريم جباعي ونبيل مرزوق وخلود سابا. ويتقدم المركز بالتقدير إلى فؤاد لحّام الذي ساهم في ورقة خلفية عن الصناعة. كما يثمّن المركز عالياً المقترحات والتعليقات الهامّة والمساهمة النوعية لألكس بولوك التي طوّرت التقرير. كما استفاد التقرير من الملاحظات الدقيقة لكل من أليسار شاكر ومنال فوعاني. كما يشكر المركز جهود حازم ابراهيم في الترجمة وصادق الأمين في التصميم.

يودّ كل من المركز السوري لبحوث السياسات ووكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا) وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بأن يعربوا عن امتنانهم للدعم الكبير الذي قدّمه خبراء المكتب المركزي للإحصاء وهيئة التخطيط والتعاون الدولي، وغيرهم من الباحثين والخبراء الذين قدّموا إسهاماتهم إلى هذا التقرير.

الملخّص التنفيذي

يُعتبر هذا التقرير جزءاً من سلسلة من تقارير تهدف إلى متابعة وتقييم آثار النزاع المسلّح على الحالة الاجتماعية والاقتصادية للسوريين وعلى حياتهم خلال الأزمة الحالية[1]. وهذا هو التقرير الرابع في السلسلة ويغطّي الأرباع الأربعة للعام 2014. ويخلص التقرير إلى ما يلي:

الآثار الاقتصادية:

- ازدهر اقتصاد العنف خلال العام 2014 مع اشتداد وتيرة المعارك، وإعادة تخصيص الموارد ورأس المال في خدمة آلة الحرب. وقد ترافق ذلك مع توسّع في الأسواق السوداء، وتراجع في السيادة وحكم القانون، وتزايد في الاعتماد على الدعم الخارجي، وتعمّق الانكشاف الاقتصادي، وخسارة الأمن الاقتصادي. ففي خضمّ النزاع، يعاني الاقتصاد السوري من هيمنة قوى التسلّط التي تعمل على مأسسة سيطرتها من خلال العنف. وفضلاً عن ذلك، ومع الضعف الذي أصاب السيادة، فإن الشبكات العابرة للحدود والعصابات المجرمة المرتبطة بالنزاع ظهرت إلى حيّز الوجود وراحت تنخرط في الإتجار بالبشر والإساءة إليهم، وفي أعمال السلب والنهب، والخطف والابتزاز، وتجنيد المقاتلين، والإتجار بالآثار التاريخية.

- بات النمو المستقبلي للاقتصاد السوري معرّضاً للخطر جرّاء الانهيار والتدمير المُنهجين لمقوماته الاقتصادية، وبنيته التحتية ومؤسساته، ورأسماله البشري والمادي، إضافة إلى تبديد ثروة الوطن.

- أنتج التدمير الاقتصادي مستويات عميقة من عدم المساواة وعدم الإنصاف مع تفتّت الاقتصاد المحلي في أرجاء البلاد؛ فقد فرضت أطراف النزاع المسلّح حالة استثنائية من السيطرة على المؤسسات والموارد والتحكّم بها. ولكي تحافظ الأطراف المختلفة على هيمنتها، لجأت إلى تحويل الموارد لتستفيد منها كحوافز تقدّمها إلى اتباعها ضماناً لولائهم.

- قُدِّرَ حجم الخسائر الاقتصادية من بداية النزاع حتى نهاية العام 2014 بمبلغ 202،6 مليار دولار أمريكي، في حين شكّلت خسائر مخزون رأس المال المتضرّر 35،5% من هذه الخسارة. وتعادل الخسائر الاقتصادية الإجمالية 383% من الناتج المحلي الإجمالي للعام 2010 بالأسعار الثابتة. وقد قادت هذه الخسائر الفادحة إلى زيادة هائلة في حجم الاعتماد على الدعم الخارجي.

- قُدِّرَ الحجم الإجمالي للخسائر في الناتج المحلي الإجمالي بمبلغ 119،7 مليار دولار أمريكي، علماً أن 46،1 مليار دولار أمريكي منها قد تكبّدها الاقتصاد خلال 2014 وحده. فقد انكمش الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 9،9% في 2014 مقارنة بالسنة السابقة، في حين بلغ معدّل الإنكماش 15،1% في الربع الأول، و8،1% في الربع الثاني، و7،3% في الربع الثالث، و9،5% في الربع الرابع مقارنة بالأرباع المقابلة لها من العام 2013.

- أدّت الأزمة إلى تغيّر كبير في هيكلية الناتج المحلي الإجمالي، إذ شكّل قطاعا الزراعة والخدمات الحكومية حوالى 45،7% من الناتج خلال العام 2014، وذلك بسبب تراجع بقية القطاعات نسبياً بمعدلات أسرع من تراجع هذين القطاعين.

- سُجِّلَ تحسّن بسيط في الاستثمار الخاص ، الذي ارتفع في 2014 ارتفاعاً طفيفاً بنسبة 1.4% مقارنة بالعام 2013. ويُعزى هذا الارتفاع إلى الاستثمار في الصناعات التحويلية في المناطق المستقرّة نسبياً. لكن ذلك لا يشير إلى التعافي و/أو الاستدامة، وإنما يدلّ على أن قطاع الأعمال يحاول التكيّف جزئياً مع ظروف النزاع المسلّح.

202،6
مليار دولار أمريكي
حجم الخسائر الاقتصادية منذ بداية النزاع وحتى نهاية العام 2014

119،7
مليار دولار أمريكي
الحجم الإجمالي للخسائر في الناتج المحلي حتى نهاية 2014

1.التقارير السابقة (الكارثة السورية (حزيران، 2013)، حرب على التنمية (تشرين الأول، 2013)، هدر الإنسانية (أيار2014))، متوفرة باللغتين العربية والإنكليزية على موقع المركز السوري لبحوث السياسات **scpr-syria.org**

• استمرّ الاستثمار العام في التراجع، فانكمش بمعدّل 17% في 2014. وقد مثّل هذان النوعان من الاستثمار، أي العام والخاص، معاً ما نسبته 10،8% فقط من الناتج المحلي الإجمالي، ممّا أنتج نسبة سالبة في صافي الاستثمارات في 2014 بما أن مستوى الاستثمار كان أقل من قيمة الاهتلاك الطبيعي السنوي لمخزون رأس المال.

• ازداد نصيب الاستهلاك العام من الناتج المحلي الإجمالي خلال الأزمة، إذ قفز من 17،6% في 2010 إلى 28،1% في 2014. ويمثّل الاستهلاك العام أداة مالية رئيسية لخلق نوع من الاستقرار وذلك من خلال المحافظة على الخدمات العامّة. وإضافة إلى ذلك، وبما أن العاملين في القطاع العام أصبحوا الجزء الأكبر من المشتغلين، فإن هذا القطاع شكّل المصدر الرئيسي للدخل لغالبية العمال في 2014. ولكن على الرغم من أهميته، إلا أنه انكمش بنسبة 9% في 2014، في حين تسبّبت السياسة الحكومية في تخفيض الدعم على السلع الأساسية في تراجع الاستهلاك العام خلال الربع الأخير من العام 2014.

• انكمش الاستهلاك الخاص، الذي يُعتبر المكوّن الرئيسي للطلب الاقتصادي ومقياساً مباشراً لمعيشة الأسر، بنسبة 41،7% في 2014 مقارنة بعام 2010، وإن كان قد انكمش بنسبة 11% في 2014 مقارنة بالسنة السابقة. ويعكس ذلك سنة أخرى من المصاعب المتنامية التي تواجهها الأسر السورية التي عانت أصلاً من الضغوط المالية جرّاء فقدان الوظائف والقفزات الهائلة في تكاليف المعيشة. وبالتالي، ترافق تراجع دخل الأسر، مع مواصلة مؤشر أسعار المستهلكين ارتفاعه في 2014، علماً أنه قد تراجع بنسبة 4،3% خلال الربع الأول من العام ليعاود الارتفاع بنسبة 5% في الربع الثاني. وقد تعزّز هذا التوجّه في المؤشر في النصف الثاني من العام إذ ارتفع بنسبة 10،3% في الربع الثالث، بينما قفز 22% في الربع الأخير. وشمل هذا الأمر تزايد أسعار السلع الأساسية مثل الخبز، والسكّر، والمشتقات النفطية بعد أن قلصت الحكومة الدعم المقدّم لهذه السلع في النصف الثاني من العام.

• سجّلت تغطية الصادرات للمستوردات تدهوراً حادّاً من 82،7% في 2010 إلى 29،7% في 2014؛ وقد تجلّى ذلك في العجز التجاري الهائل الذي وصل إلى 42،7% في 2014؛ ممّا يعكس انكشاف الاقتصاد على الاقتصادات الخارجية واعتماده إلى حدّ كبير على المستوردات المُموّلة بصورة رئيسية من خلال القروض الخارجية والتسهيلات المالية. ومع هذا التزايد الهائل في الاعتماد الاقتصادي على المصادر الخارجية، فإن رصيد ميزان المدفوعات سجّل عجزاً ضخماً استهلك الاحتياطيات الأجنبية وبدأ يراكم الديون الملقاة على كاهل الأجيال القادمة.

• ازداد عجز الموازنة العامة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي من 35،7% في 2013 إلى 40،5% في 2014. وقد ألقى هذا العجز عبئاً إضافياً على الدين العام الذي استمر في الارتفاع إلى مستويات قياسية؛ فقد ازدادت نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي الجاري ازدياداً هائلاً من 104% في 2013، إلى 147% بحلول الربع الرابع من العام 2014.

• تبنّت الحكومة المزيد من سياسات التحرير الاقتصادي للتقليل من عمليات الدعم عبر رفع أسعار العديد من السلع والخدمات الأساسية. ومن المتوقّع أن تزيد هذه القرارات من الإيرادات الحكومية، ولكنها مع ذلك ستترك تبعات اجتماعية واقتصادية كبيرة على معيشة الأسر، وتحديداً الفقيرة منها، وعلى تكلفة الإنتاج المحلي، بما أن الزيادة في الأسعار تشمل السلع الأساسية مثل الخبز والطاقة.

• تعاني سورية من فقدان فرص العمل والبطالة التي ارتفع معدّلها من 14،9% في 2011 إلى 57،7% مع نهاية 2014، أي إن 3،72 مليون شخص هم عاطلون عن العمل، منهم 2،96 مليون فقدوا عملهم خلال الأزمة، الأمر الذي أدى إلى فقدان المصدر الرئيسي لدخل 12،22 مليون شخص. لكن المؤسف في الأمر أن توسّع اقتصاد العنف أنتج أنشطة ضمن الاقتصاد، انعكست في تنامي نسبة الشباب السوريين المنخرطين في شبكات وفعاليات ذات صلة مباشرة بالنزاع المسلح وغيرها من الأنشطة غير المشروعة.

• وفي نهاية العام 2014، تآكلت الركائز الأساسية للاقتصاد، بما في ذلك خسارة جوانب حيوية من الأمن الاقتصادي، وتشمل تراجع السيادة على الموارد والأراضي، ومستويات غير مسبوقة من العجز في ميزان المدفوعات والميزان التجاري والدين العام والعجز في الموازنة، وتضخّماً مرتفعاً للغاية مصحوباً بأسعار صرف غير مستقرّة، ومستويات سالبة من المدّخرات وصافي الاستثمارات، وبطالة هائلة. وقد أسهمت هذه العوامل كلّها مجتمعة في تحقيق نمو سلبي كبير وانكماش اقتصادي هائل واضعاً السكّان في حالة من العوز والحرمان الشديدين.

2,96
مليون
فرصة عمل فُقدت
نتيجة الأزمة

الآثار الاجتماعية:

• أسفر النزاع المسلّح والتدهور الاقتصادي والتفكك الاجتماعي عن حصول تحوّل في الجغرافيا البشرية في سورية. وقد نجم عن ذلك تناقص في عدد السوريين المقيمين في البلاد من 20،87 مليون نسمة في 2010 إلى حوالي 17،67 مليون نسمة مع نهاية العام 2014. وقد اضطر أكثر من نصف السكّان (52،4% منهم) إلى مغادرة أماكن سكنهم المعتادة طلباً للأمان وظروف معيشة أفضل في أماكن أخرى. ومن المغادرين بلغ عدد النازحين داخلياً ما يُقارب 6،8 مليون نسمة، ويشكلون 57% من إجمالي المغادرين، علماً بأن العديد منهم اضطر إلى النزوح مراراً. كما يقدر عدد السوريين الذين هاجروا إلى دول أخرى نتيجة الأزمة دون التسجيل كلاجئين بحوالى 1،55 مليون سوري.

• يشكّل اللاجئون من سورية الآن أكبر مجموعة لاجئة في العالم، إذ يُقدّرُ عدد اللاجئين الذين غادروا سورية مع نهاية 2014 بحوالى 3،33 مليون نسمة. وخلال العام الماضي، حلّت تركيا مكان لبنان لتصبح البلد المضيف الرئيسي للاجئين السوريين بنسبة 35،1% من إجمالي اللاجئين، مقارنة مع 34،5% في لبنان. أمّا الأردن، فقد استضاف 18،7% من اللاجئين السوريين، في حين وفّر العراق اللجوء لحوالى 6،9% منهم.

• استمرت معدلات الفقر بالتفاقم المدمّر خلال العام 2014، إذ أصبح أربعة أشخاص من كل خمسة فقراء. وعلى الرغم من التفاوت في درجة الفقر بين مختلف المناطق، إلا أن أكثر المحافظات معاناة من الفقر كانت تلك التي شهدت قتالاً كثيفاً، وسجّلت معدّلات تاريخية عالية من الفقر. وإضافة إلى ذلك، فإن ثلثي السكّان تقريباً (64،7%) يعيشون في حالة الفقر الشديد، إذ لا يستطيعون تأمين الحد الأدنى من احتياجاتهم الأساسية، الغذائية وغير الغذائية. ومع تنامي انتشار الفقر، بات 30% من السكّان يعيشون في حالة من الفقر المدقع أي إنهم لا يستطيعون تأمين حاجاتهم الغذائية الأساسية، ويزداد الوضع سوءاً في مناطق النزاع حيث ينتشر الجوع وسوء التغذية، وحتى المجاعة في بعض الحالات.

• ضمن هذه الظروف والشروط، تسجّل التنمية الإنسانية حالة من التقهقر، إذ يسلّط دليل التنمية البشرية الضوء على مدى التدهور الحاصل في مستوى التنمية البشرية في سورية، التي انتقلت من مجموعة الدول ذات التنمية البشرية المتوسطة قبل

خلال العام 2014، أصبح حوالى أربعة أشخاص من كل خمسة فقراء

الأزمة إلى مجموعة الدول ذات التنمية البشرية المنخفضة، ما يعكس التدهور الحاد في أداء التعليم والصحة والدخل. وعليه فإن تقديرات التقرير تشير إلى أن دليل التنمية البشرية قد خسر 32،6% من قيمته المسجّلة قبل الأزمة، في حين تراجع ترتيب سورية العالمي على الدليل من المركز 113 إلى المركز 173 من بين 187 دولة.

• يعتبر التعليم في حالة انهيار شامل مع وصول نسبة الأطفال غير الملتحقين بالتعليم الأساسي من إجمالي عدد الأطفال في هذه الفئة العمرية إلى 50،8% خلال العام الدراسي 2015-2014، في حين أن نصف الأطفال تقريباً خسروا ثلاث سنوات من التمدرس. وثمّة تفاوت واسع في معدّلات التمدرس في أنحاء البلاد، إذ يخلق النزاع حالة من عدم المساواة في الفرص التعليمية. وقد أسهم النزاع أيضاً في تنامي حالة عدم المساواة في التعليم بين المناطق المختلفة، في حين أن جودة التعليم تدهورت. وتقدر الخسارة من سنوات التمدرس بحلول نهاية العام 2014 بنحو 7،4 مليون سنة دراسية مما يمثل تراجعاً حاداً في رأس المال البشري، وتقدر هذه الخسارة بقيمة 5،1 مليار دولار أمريكي.

• ما زالت الخسائر الفادحة في الأرواح البشرية من بين أكثر الجوانب ترويعاً وفظاعة في النزاع المسلّح، إذ ازدادت الخسائر البشرية خلال العام الماضي لتصل إلى 210000 إنسان فقدوا أرواحهم، كما يقدر عدد الجرحى بنحو 840000 إنسان. أي أن ما يُعادل 6% من السكّان المقيمين تعرضوا للقتل أو الإصابة أو التشوّه. وثمّة أمرٌ آخر لا يقل فظاعة يتمثّل في الكارثة الصامتة التي أسفرت عن تراجع العمر المتوقع عند الولادة من 75،9 سنة في 2010 إلى ما يُقدّر بـ 55،7 سنة بحلول نهاية العام 2014، أي إن مؤشر توقع الحياة تراجع بنسبة 27%.

• لقد أصبح الشعب السوري مُجبراً الآن على العيش ضمن حالة مريعة من الاغتراب والاستلاب والاستثنائية، مع تعاظم الشرخ الاجتماعي، والسياسي، والاقتصادي بين الكثير منهم والمنخرطين في المؤسسات العنفية. وما زالت غالبية الناس تعيش في حالة من

ازداد عجز الموازنة العامة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي من
35،7%
في 2013 إلى
40،5%
في 2014

الاغتراب عن قوى التسلّط التي تمكّنت من تطويع بعض الناس في آلة الحرب والاضطهاد والترهيب، التي أدّت أصلاً إلى هدر القيم الإنسانية للسوريين، وأرواحهم البشرية، وحياتهم. ورغم أن حالة الاغتراب والاستلاب تنجم في الغالب من الإقصاء، والخوف، والخضوع، واللامبالاة، وفقدان الأمل، واليأس، ما زال هناك أناس ومؤسسات يرفضون العنف وحالة الاغتراب. وهؤلاء لا يزالون يكافحون سلمياً ضد قوى الإخضاع والتغريب، الداخلية منها والخارجية.

%6
من السكّان المقيمين تعرض للقتل أو الإصابة أو التشوّه

المقدّمة

استمرّ النزاع المسلّح في الاحتدام، وبات أكثر قسوة خلال العام 2014 مع ظهور «تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام» المعروف أيضاً باسم «داعش»، كقوّة إرهابية كبيرة تنشط في كل من العراق وسورية. وإضافة إلى ذلك، أسهم التدويل المتزايد للنزاع في تعميق معاناة السوريين، مع وجود آمال ضئيلة بوضع حدّ للأزمة. ومع اتساع مؤسسات العنف وتعزّز مواقعها، أخذت تنشر الحقد والتطرّف والاستقطاب. فهذه المؤسسات تخدم في المقام الأول أهداف قوى التسلّط، التي تتمثّل في الاستبداد والتعصّب والتطرّف، بمعزل عن إرادة الناس. وقد أوجد ذلك حالةً من الانقسام والشرخ الكبيرين بين السوريين ومختلف المؤسسات المهيمنة ممّا فاقم من حالة الاغتراب والاستلاب وسط غالبية السوريين.

وكما في التقارير السابقة من هذه السلسة، تمّ إعداد هذا التقرير من قبل المركز السوري لبحوث السياسات، بدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ووكالة الأونروا. وهو يهدف إلى تقدير وتوثيق وتحليل الآثار الاجتماعية والاقتصادية الكارثية للنزاع المسلّح المتواصل. ويسلّط التقرير الضوء على بعض النواقص والعيوب والفجوات التي تعتري تطبيق أطر التحليل السائدة نظراً لتعقيد الأزمة السورية وخصوصيتها. وقد لجأ التقرير في محاولة سدّ هذه الفجوة إلى استعمال إطار تحليلي شامل يتبنّى مفهوم التنمية التضمينية التي محورها الإنسان. ويستعمل هذا الإطار طرقاً كمية وكيفية حديثة بغية تقويم آثار الأزمة بجوانبها الاقتصادية، والاجتماعية، والمؤسسية[2].

يوفّر التقرير تشخيصاً مدعوماً بالأدلّة والبراهين للوضع السوري، بحيث يمكن استعماله كأداة تساعد في وضع بدائل تكسر حلقة العنف وتقلّل من هيمنة قوى التسلّط من خلال إطار يقوم على احترام كرامة الإنسان وحقوقه.

يطبّق التقرير منهجية تقوم على مقارنة «سيناريو الأزمة»، أو المؤشرات الفعلية خلال الأزمة، مع «السيناريو الاستمراري»، أو المؤشرات التي كانت ستتحقق لو لم تحدث الأزمة. ويشتمل التقرير على عدد من مؤشرات الأداء الاقتصادي الكلي والاجتماعي التي جُمعت وقُدّرت استناداً إلى المصادر المتاحة وإلى مشاورات مع عدد من الخبراء.

يركّز القسم الأول من التقرير على أثر النزاع المسلّح على المقومات الأساسية للاقتصاد السوري، وذلك من خلال تقدير البيانات الاقتصادية الخاصة بالأرباع الثلاثة الأولى من عام 2014 وإسقاط بيانات الربع الرابع من العام ذاته. وهو يركّز بوجه خاص على أثر النزاع على النمو الاقتصادي وهيكلية القطاعات الاقتصادية، وارتفاع عجز الموازنة العامّة والأسعار وسعر الصرف وتشوّه سوق العمل وحجم البطالة. كما يسلّط هذا القسم الضوء على الحاجة إلى إطار جديد بديل يستند إلى مقاربة معرفية نقدية تهدف إلى تعميق فهم جذور النزاع المسلّح في سورية وتبعاته.

ويركّز القسم الثاني على الأثر الاجتماعي للأزمة من خلال دراسة إعادة التوزع السكاني، ورصد

يسلّط التقرير الضوء على بعض النواقص والعيوب والفجوات التي تعتري تطبيق أطر التحليل السائدة

2. تشمل المصادر الأساسية للبيانات في هذا التقرير المكتب المركزي للإحصاء، وهيئة التخطيط والتعاون الدولي، ووزارة الصحة، ووزارة التربية، ووزارة الإدارة المحلية، ووزارة الشؤون الاجتماعية، ومصرف سورية المركزي، ووكالات الأمم المتحدة. وفضلاً عن هذه المؤسسات، فقد أجريت مقابلات مع مجموعة من الخبراء والمختصين المستقلين.

فهم آلية العنف والاغتراب يمكن أن يُسهم في تقديم استراتيجيات بديلة

ارتفاع معدّلات الفقر خلال العام 2014. كما يركّز هذا القسم أيضاً على التدهور المستمر في دليل التنمية البشرية وعلى العوائق التي تواجه عملية التعليم وتشوّه مستقبل الأطفال. كما يعرض هذا القسم للأثر الكارثي للأزمة على القطاع الصحي ويسلّط الضوء على دور قوى التسلّط في تسخير المؤسسات الصحية وتحويلها إلى أداة لمعاقبة الأعداء ومكافأة المناصرين.

ويعرض التقرير أيضاً لمظاهر الاغتراب التي برزت وسط بيئة عنفية، أسهمت على نحو مُمنهج في تقوية السلوك غير الإنساني الذي تجلّى في ارتكاب جرائم وانتهاكات شنيعة تخالف حتى قواعد الحروب. وقد هزّت هذه الحالة الاستثنائية الضمير الجمعي للناس وزعزعت الحس المشترك، ورسّخت ثقافة الخوف، والعدمية، واللامبالاة، والاستسلام، والاستكانة، والخضوع. وفي الوقت الذي جرّدت فيه الناس من أي إحساس بالقوّة، مكّنت آخرين وقوّتهم ليصبحوا أدوات للعنف، والإساءة، والاضطهاد ضد إخوانهم من السوريين، وغالباً بدعم من محاربين وجهات خارجية. وبالتالي، فإن فهم آلية العنف والاغتراب يمكن أن يُسهم في تقديم استراتيجيات بديلة تكافح الاستبداد والإرهاب.

الآثار الاقتصادية للأزمة

يشخص

هذا التقرير وضع الاقتصاد السوري وديناميكياته خلال الأزمة الحالية مستخدماً أحدث البراهين، ومسلّطاً الضوء على الدور الرئيسي لقوى التسلّط الداخلية والخارجية في هدر الموارد الاقتصادية وتحويلها لخدمة استمرار النزاع المسلّح، بما يتعارض مع مصالح السوريين وغاياتهم. ويأتي هذا التقرير استمراراً للجهود السابقة التي انطلقت في العام 2012 بهدف توثيق وتحليل وفهم التبعات الاقتصادية للنزاع وآثاره الهدّامة على جميع جوانب التنمية الإنسانية والاقتصادية في سورية. وتم ذلك من خلال تقدير الخسائر الاقتصادية خلال الربع الأول، والثاني، والثالث من العام 2014، وتوقعها للربع الرابع من العام ذاته.

ويقدم هذا القسم تحليلاً حول النمو/ التراجع الاقتصادي في مختلف القطاعات، وهيكلية الاقتصاد، ومصادر النمو الاقتصادي، والسياسة المالية، وهيكلية الموازنة العامة، وتقلبات الأسعار وسعر الصرف، وتطوّر التجارة الخارجية، وحالة سوق العمل. ويتّبع التقرير المنهجيات ذاتها التي اتّبعت في التقارير السابقة ويقدّم أرقاماً محدثّة للتقديرات الربعية، بحيث تعكس الديناميكيات الحقيقية لكل قطاع، خلال الأعوام 2011، و2012، و2013؛ فضلاً عن تقديم تقدير للوضع الاقتصادي خلال الأرباع الثلاثة الأولى من العام 2014 وإسقاطات للربع الرابع من العام 2014[3]. وقد تم ذلك باستعمال مؤشرات كمية بديلة، وتحليل الموسمية، والإسقاطات الاقتصادية، إضافة إلى نموذج للبرمجة المالية. واعتمد التقرير منهجية المقارنة بين «السيناريو الاستمراري» و«سيناريو الأزمة»، لتقدير الخسائر الاقتصادية، باعتبار سيناريو الأزمة هو تقدير للناتج المحلي الإجمالي الفعلي،و «السيناريو الاستمراري» هو تقدير للناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة ذاتها فيما لو أن الأزمة لم تحدث.

مزيد من الانكماش في اقتصاد مجزّأ ومشتت

بعد التراجع غير المسبوق في الناتج المحلي الإجمالي لسورية في العام 2013، واصل الاقتصاد انكماشه خلال الأرباع الثلاثة الأولى من العام 2014، وتشير الإسقاطات إلى تراجع إضافي في الربع الرابع من العام 2014. ففي العام 2013، وصل الانكماش الإجمالي إلى 36،5% مقارنة مع العام 2012، الذي أشارت التقديرات إلى أن الناتج المحلي الإجمالي فيه قد تراجع بنسبة 30،8% مقارنة مع 2011. وتواصل الانكماش الاقتصادي في 2014، وإن كان بدرجة أقل مقارنة بالفترة السابقة، إذ وصل التراجع إلى 15،2% في الربع الأول، و8،1% في الربع الثاني، و7،3% في الربع الثالث مقارنة بالأرباع ذاتها من العام 2013. وتتوقع إسقاطات التقرير أن يكون التراجع في الربع الرابع من العام 2014 قد سجّل 9،5% مقارنة بالربع الرابع من العام 2013. وبالتالي، فإن انكماشاً قد سُجِّلَ وبنسبة 9،9% في الناتج المحلي الإجمالي لعام 2014 مقارنة بعام 2013. ويشير «السيناريو الاستمراري» إلى أنه لو لم تندلع الأزمة، فإن سورية كانت ستحقق معدّل نمو في الناتج المحلي الإجمالي يبلغ تقريباً 7،1% في العام 2011، و6،5% في العام 2012، و6،6% في العام 2013، ومقارنة بالأرباع الأول والثاني والثالث والرابع من العام 2013، فإن «السيناريو الاستمراري» لعام 2014 يشير إلى تحسّن في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 6،7% في الربع الأول، و5،4% في الربع الثاني، و6،5% في الربع الثالث، و6،2% في الربع الرابع.

ولو لم تندلع الأزمة، فإن الناتج المحلي الإجمالي في العام 2014 كان سينمو بنسبة 29% مقارنة مع الناتج المحلي الإجمالي لعام 2010. وبالتالي، فإن

3.معدلات النمو السنوي مذكورة للأعوام 2011، و2012، و2013 ومعدّلات نمو 2014 تم حسابها على أساس ربعي للربع الأول والثاني والثالث، وإسقاطات للربع الرابع مقارنة مع الربع ذاته من عام 2013

النتائج الفعلية تُظهر بأن الخسائر المتراكمة في الناتج المحلي الإجمالي للاقتصاد السوري جرّاء الأزمة تُقدّر بـ 3،032 مليار ليرة سورية بالأسعار الثابتة للعام 2000 حتى نهاية شهر أيلول 2014، إذ بلغت الخسائر 309 مليارات ليرة سورية في الربع الأول من 2014، و372 مليار ليرة سورية في الربع الثاني، و322 مليار ليرة سورية في الربع الثالث، ومن المتوقع أن تصل خسائر الربع الرابع إلى 336 مليار ليرة سورية.

وبالتالي وصلت الخسائر الإجمالية المتراكمة المقدّرة في الناتج المحلي الإجمالي السوري جرّاء استمرار الأزمة حتى نهاية 2014 إلى 3،368 مليار ليرة سورية بالأسعار الثابتة لعام 2000. وتعادل هذه الخسارة 229% من الناتج المحلي الإجمالي لسورية في 2010 و603% من الناتج المحلي الإجمالي في 2014 استناداً إلى سيناريو الأزمة (الشكل 1). وبالأسعار الجارية، فإن إجمالي الخسارة في الناتج المحلي الإجمالي يُعادل 119،7 مليار دولار أميركي، مع خسارة في الناتج المحلي الإجمالي بلغت 10،2 مليار دولار أميركي في الربع الأول من 2014، و12،1 مليار دولار أميركي في الربع الثاني، و11،1 مليار دولار أميركي في الربع الثالث، إضافة إلى خسارة متوقعة في الناتج المحلي الإجمالي للربع الرابع تبلغ 12،7 مليار دولار أميركي.

إن القطاعات الرئيسة التي ساهمت في الخسارة المتراكمة في الناتج المحلي الإجمالي حتى نهاية 2014 هي قطاع التجارة الداخلية، الذي خسر 748 مليار ليرة سورية، مشكلاً 22،2% من الخسارة الإجمالية في الناتج المحلي الإجمالي، يليه قطاع النقل والاتصالات بخسارة تقدر بـ 517 مليار ليرة سورية وبنسبة 15،4% من إجمالي الخسارة، ثم قطاع الصناعة الاستخراجية الذي خسر 467 مليار ليرة سورية، بنسبة 13،9% من الخسارة، ثم الخدمات الحكومية التي خسرت 417 مليار ليرة سورية، ما يشكّل 12،4% من الخسارة الإجمالية، فالصناعات التحويلية التي خسرت 366 مليار ليرة سورية، ما يشكّل 10،9% من الخسارة الإجمالية، وأخيراً الزراعة التي خسرت 348 مليار ليرة سورية بنسبة بلغت 10،3% من الخسارة الإجمالية في الناتج المحلي الإجمالي (الشكل 2).

لم تشهد الهيكلية القطاعية لخسارة الناتج المحلي الإجمالي خلال العام 2014 أي تغيّرات كبيرة مقارنة بالنمط المسجّل خلال السنوات السابقة، فقد ظل إسهام كل قطاع من القطاعات في خسارة الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة الممتدّة من 2011 إلى نهاية 2013 مستقراً نسبياً. ومع ذلك، شهد الربع الثاني من العام 2014، زيادة في حصّة الزراعة من الخسارة الإجمالية، وإن تراجع هذا الأمر لاحقاً. كما سُجّل تراجع هامشي في خسائر قطاع الصناعة الاستخراجية.

يوضح الشكل (3) حجم الخسائر في الناتج المحلي الإجمالي في كل قطاع مقارنة بالناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للقطاع في العام 2010. وتُظهر النتائج أن الخسائر في قطاع الصناعات التحويلية بلغت 311%، بينما بلغت خسائر قطاع النقل والاتصالات 270%، وخسائر قطاع المال والتأمين والعقارات 254%، وخسائر التجارة الداخلية 252%، وخسائر الصناعة الاستخراجية 251% (الشكل 3). وكان قطاع المنظمات غير الحكومية هو القطاع الوحيد الذي ازدادت حصّته خلال الأزمة، وإن ظل إسهامه الإجمالي في الناتج المحلي الإجمالي ثانوياً للغاية.

وقد استمر تراجع الناتج المحلي الإجمالي للعديد من القطاعات خلال الربع الأول والثاني والثالث وإسقاطات الربع الرابع لعام 2014 مقارنة بالأرباع المقابلة لها في 2013. وتشمل هذه القطاعات كلاً من الزراعة، والمرافق العامة، والتجارة الداخلية، والنقل والاتصالات، والمال والتأمين والعقارات، والخدمات الاجتماعية. في حين شهد قطاع الصناعة التحويلية وقطاع المنظمات غير الحكومية معدّلات نمو إيجابية خلال العام 2014. كما سجّل قطاع الصناعة الاستخراجية زيادة في ناتجه المحلي الإجمالي خلال الأرباع الثلاثة الأخيرة من العام 2014 بعد تراجع ملحوظ في الربع الأول مقارنة بالربع المقابل لعام 2013. وشهد الناتج المحلي الإجمالي لقطاع البناء والتشييد زيادة معقولة في الربع الأول من العام 2014 مقارنة بالربع الأول من العام 2013، إلا أن هذه الحصّة عادت وتراجعت خلال الأرباع الثلاثة الأخيرة من العام 2014 (الجدول 1).

أدّى قطاع الزراعة أثناء الأزمة دوراً مهماً للغاية في المحافظة على الحدّ الأدنى من معيشة مئات آلاف الأسر السورية التي تعتمد اقتصادياً على القطاع الزراعي. فعلى الرغم من التقلبات الموسمية الكبيرة التي تتّصف بها الزراعة في سورية واعتمادها على الظروف المناخية إلا أنها ضمنت نوعاً من استدامة الأمن الغذائي. بيد أن ذلك الأمر تأثر سلباً وبشدّة في أثناء الأزمة جرّاء التدهور الهائل في الإنتاج الزراعي

%9,9
معدل الانكماش في الناتج المحلي الإجمالي لعام 2014

بشقيه النباتي والحيواني. وقد تبيّن، مع الأخذ بعين الاعتبار الأثر الذي تتركه التقلّبات الموسمية على القطاع الزراعي، بأن الناتج المحلي الإجمالي لهذا القطاع قد انكمش بنسبة 31،9% في العام 2013 مقارنة بالعام 2012، علماً بأن 65% تقريباً من هذا الانكماش يُعزى إلى التدهور في الإنتاج النباتي، في حين أن النسبة المتبقية البالغة 35% تُعزى إلى التدهور في الإنتاج الحيواني.

الجدول رقم 1: الناتج المحلي الإجمالي بحسب القطاع (2010 - الربع الرابع من العام 2014)، والآثار المقدّرة للأزمة، بمليارات الليرة السورية (بالأسعار الثابتة لعام 2000)

		الزراعة	الصناعة الاستخراجية	الصناعة التحويلية	المرافق العامة	البناء والتشييد	التجارة الداخلية	النقل والاتصالات	المال و التأمين والعقارات	الخدمات الحكومية	الخدمات الاجتماعية	المنظمات غير الحكومية	الناتج المحلي الإجمالي
آثار الأزمة	الفعلي 2010	240	168	118	37	52	297	191	80	207	59	1	1470
	2011	263	185	124	42	54	311	208	88	230	67	1	1574
	2012	276	185	130	48	55	326	227	96	257	76	1	1676
	2013	290	184	136	54	56	342	247	105	286	87	1	1788
	الربع الأول 2014	31	46	36	15	14	89	67	29	80	25	0	432
	الربع الثاني 2014	150	46	36	15	14	89	67	29	80	25	0	552
	الربع الثالث 2014	47	46	36	15	14	89	67	29	80	25	0	448
	الربع الرابع 2014*	65	46	36	15	14	89	67	29	80	25	0	466
آثار الانتفاضة (خسائر وفرص ضائعة)	2011	263	163	93	39	59	263	158	87	228	60	1	1413
	2012	227	83	27	34	33	164	108	56	190	53	3	977
	2013	154	15	22	24	18	87	87	31	132	45	5	620
	الربع الأول 2014	14	2	6	6	4	18	20	6	35	10	2	122
	الربع الثاني 2014	67	3	7	4	5	20	20	7	33	11	2	179
	الربع الثالث 2014	21	3	7	4	4	18	20	6	30	11	2	126
	الربع الرابع 2014*	29	2	7	4	4	19	20	7	26	11	2	131
	2011	0	23	31	3	-5	49	51	1	3	7	0	162
	2012	50	102	103	14	22	162	119	40	67	24	-2	699
	2013	136	169	115	30	38	254	160	74	153	42	-4	1168
	الربع الأول 2014	17	44	30	10	10	72	47	22	45	15	-1	309
	الربع الثاني 2014	83	43	29	11	10	69	47	22	46	14	-1	372
	الربع الثالث 2014	26	43	29	11	10	71	47	22	49	14	-1	322
	الربع الرابع 2014*	36	43	29	11	10	71	47	22	54	14	-1	336
	لغاية ك1 2014*	348	467	366	89	95	748	517	204	417	130	-12	3368

* إسقاطات.

المصدر: تقديرات المركز السوري لبحوث السياسات بناء على بيانات أولية من المكتب المركزي للإحصاء وهيئة التخطيط والتعاون الدولي.

الشكل رقم 1: الناتج المحلي الإجمالي في كل من سيناريو الأزمة والسيناريو الاستمراري والخسائر المتراكمة في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة لعام 2000 بمليارات الليرات السورية (2010 - 2014)

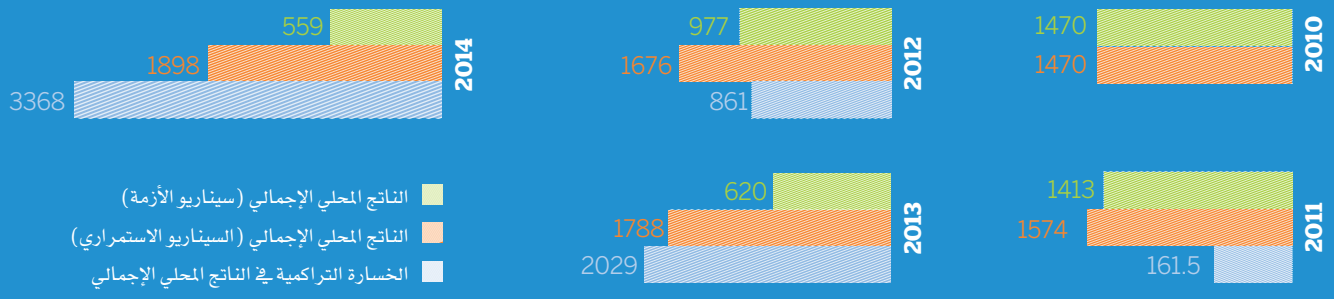

المصدر: تقديرات المركز السوري لبحوث السياسات

الشكل رقم 2: التوزيع النسبي للخسائر (المكاسب) الإجمالية المقدّرة في الناتج المحلي الإجمالي حسب القطاعات في الأعوام 2011، و2012، و2013، و2014

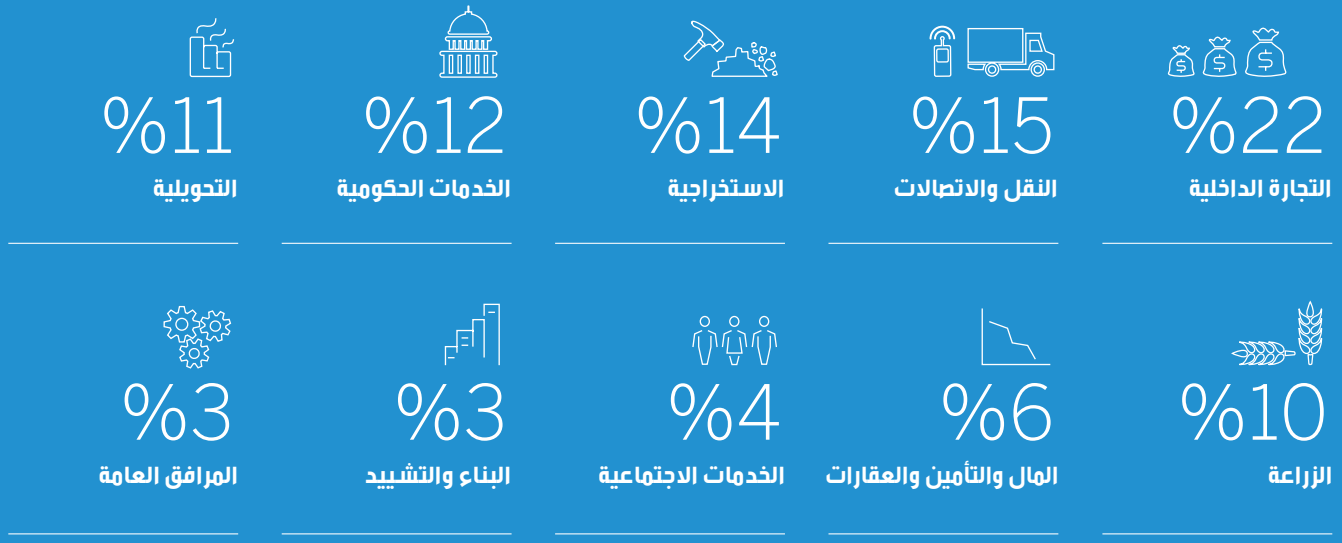

المصدر: تقديرات المركز السوري لبحوث السياسات

الشكل رقم 3: حصّة كل قطاع من الخسائر الحقيقية في الناتج المحلي الإجمالي حتى نهاية 2014 كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للقطاعات في 2010

المصدر: تقديرات المركز السوري لبحوث السياسات

في الربع الأول من العام 2014، بلغت حصّة القطاع الزراعي من الناتج المحلي الإجمالي 10،3% مقارنة مع 35% خلال الربع الثاني، والذي يشهد ذروة الإنتاج الزراعي السنوي، في حين أن هذه النسبة انخفضت في الربع الثالث إلى 14،7% نتيجة للتراجع الموسمي في الإنتاج. ومن المتوقع أن تبلغ هذه الحصة في الربع الرابع 19،5%. وبالتالي، تكون حصّة الزراعة من الناتج المحلي الإجمالي في العام 2014 قد وصلت إلى 21،3%، مقابل 23،7% في العام 2013. أمّا خسائر القطاع، فإن الناتج المحلي الإجمالي للزراعة تراجع بنسبة 15% في العام 2014 مقارنة بالإنتاج الزراعي لعام 2013، ويُعزى 80% من هذا الانكماش إلى التراجع في الإنتاج النباتي، الذي يعكس التدهور الملحوظ في غلّة عدد من المحاصيل.

شهد إنتاج الحمضيات، وهو المحصول الرئيسي خلال الربع الأول، تراجعاً طفيفاً بنسبة 3% مقارنة بإنتاج العام 2013؛ وتركز أكثر من 95% من هذا الإنتاج في محافظتي اللاذقية وطرطوس، اللتين تتمتّعان باستقرار نسبي، وحيث إمكانية الوصول إلى الأراضي والحصول على المستلزمات المطلوبة لم تتأثّر في هاتين المحافظتين. وخلال الربع الثاني من العام 2014، تشير التقديرات إلى أن إنتاج القمح والشعير قد تراجع بنسبة 25% مقارنة بالربع الثاني من العام 2013، جرّاء الصعوبات التي تواجه المزارعين في الوصول إلى أراضيهم وفي إيصال منتجاتهم إلى الأسواق، نتيجة النزاع المسلّح، إضافة إلى تأثر إنتاج هذين المحصولين باستمرار الجفاف. كما أسفرت ندرة الهطولات المطرية خلال هذا الربع عن تراجع هائل في إنتاج الشوندر السكّري إلى ما يُقارب 20% فقط من الكمّيات المنتجة عام 2013. وبالنسبة لمحاصيل الربعين الثالث والرابع فقد عانت بدورها من الظروف المناخية، إذ هبط إنتاج البندورة بنسبة 25% مقارنة بالعام السابق، في حين تراجع إنتاج الكرمة (العنب) 20%، أمّا الانخفاض في إنتاج الزيتون فقد وصل إلى 50%. وشهد الانكماش في قطاع المواشي تراجعاً خلال العام 2014 مقارنة بالعام 2013، إذ سُجّل انكماش بمقدار 10% في القيمة المضافة لإنتاج الغنم، بينما سجلت زيادة طفيفة في إنتاج الدجاج بلغت 1،9%. وتجدر الإشارة إلى حصول تعافٍ جزئي من أعمال النهب والتهريب التي تعرضت لها المواشي، كما تمكّن بعض المزارعين وصغار المستثمرين في القطاع من العودة إلى الإنتاج الحيواني، وتحديداً في المناطق الأكثر استقراراً.

وقد بقي القطاع الزراعي في العام 2014 متأثّراً بمزيج من عاملين اثنين، هما الجفاف وتواصل النزاع المسلّح. ورغم أن بعض المناطق الزراعية في البلاد قد باتت أكثر أماناً في العام 2014، إلا أنه ليس هناك من ضمانات بأن الاستقرار سيكون مُستداماً بما أن الوضع الأمني قد يتدهور فجأة نتيجة اتّباع القوّات العسكرية والمجموعات المسلّحة لتكتيكات تقوم على المرونة في الحركة تمكّنهم من التنقّل من منطقة إلى أخرى. وبالتالي، ما زالت الغالبية العظمى من المزارعين تواجه مصاعب في الوصول إلى أراضيها جرّاء انعدام الأمن والخوف على سلامتهم الشخصية، الأمر الذي يشكّل عائقاً أيضاً أمام تسويق منتجاتهم. وإضافة إلى ذلك كله ، فقد أسفر تواصل العمليات العسكرية وأعمال النهب في مناطق عديدة عن تخريب وتدمير طالا جزءاً كبيراً من أنظمة الري المتبقية، والأشجار، والمسالخ، والمواشي، والأدوات والمستلزمات والمعدّات الزراعية. وقد تضاعفت الأعباء المالية التي تثقل كاهل المزارعين إلى حد بات معه العديد منهم غير قادرين على إصلاح التخريب والضرر والأذى الذي طال ممتلكاتهم وموجوداتهم، أو على العودة إلى العمل في الإنتاج الزراعي نتيجة لاستمرار المخاطر. أمّا القادرون منهم، فيواجهون الكثير من العقبات التي تعترض سبيلهم، مثل تزايد تكاليف المستلزمات من أسمدة ووقود. وقد أصيب القطاع الزراعي وأسواقه بحالة من التشتت المتزايد، فإذ تمكّن بعض المزارعين من التكيّف مع هذه الأزمة من خلال مواصلة عمليتي الإنتاج والبيع، يكتفي آخرون بإنتاج ما يكفي لمعيشة أسرهم، الأمر الذي يساعدهم على ضمان الحدّ الأدنى من الأمن الغذائي لعائلاتهم، ولكن العمل الزرعي، بوجه عام، بات أكثر صعوبة وأقل مردودية.

أجبر الانكماش في الإنتاج الزراعي الحكومة على اللجوء إلى زيادة مستورداتها من الغذاء لسدّ الفجوة في الأمن الغذائي، وخاصة في بعض الأغذية الأساسية، مثل القمح والسكر والدقيق، والتي تقدّم إلى الناس أيضاً، وإلى حدّ أقل، من خلال برامج المساعدة الإنسانية التابعة لوكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية. وقد زاد التدهور في الإنتاج الزراعي من ندرة الغذاء وتضخّم الأسعار، ما تسبّب بانعدام الأمن الغذائي في العديد من المناطق في أنحاء البلاد التي شهدت تنامياً كبيراً في أعداد الأسر الفقيرة، وتحديداً في المناطق المحاصرة ومناطق النزاع.

شهد قطاع الصناعة التحويلية منذ بداية الأزمة انكماشاً دراماتيكياً، إذ سجّل الناتج المحلي الإجمالي لهذا القطاع تراجعاً سنوياً بمقدار 21،5% في العام 2011، و70،8% في العام 2012، و18،8% في العام 2013. وبنهاية 2013، بلغ الناتج المحلي الإجمالي لقطاع الصناعة التحويلية 18،6% من ناتجه عام 2010. فقد أدى طول أمد النزاع المسلّح إلى عمليات إغلاق وإفلاس على نطاق واسع، وقد ترافق ذلك مع تخريب واسع طال

بقي القطاع الزراعي في العام 2014 متأثّراً بمزيج من عاملين اثنين، هما الجفاف وتواصل النزاع المسلّح

الشركات والبنية التحتية، نتيجة تنامي أعمال النهب والسلب، فضلاً عن عمليات الهروب والفرار التي حصلت في أوساط القوى العاملة المؤهلة والماهرة. وقد شمل الانخفاض الهائل في إنتاج الصناعات التحويلية كلاً من الشركات العامّة والمشاريع الخاصة، إلا أن الأخيرة كانت الأكثر تضرّراً وتأثّراً بعد أن كانت تقدّم الحصّة الأكبر من الإنتاج.

وخلال عام 2014، طرأ تحسن على قطاع الصنّاعة التحويلية، مع نمو الناتج المحلي الإجمالي لهذا القطاع بنسبة 9،9% خلال الربع الأول، و14،3% خلال الربع الثاني، و20،8% خلال الربع الثالث، وبنسبة مقدرة تبلغ 20،3% خلال الربع الرابع مقارنة بالأرباع المقابلة لها من العام 2013. وبالتالي، تشير التقديرات إلى أن معدل النمو السنوي للقطاع بلغ 16،3% في العام 2014. كما تشير التوقعات إلى أن حصّة قطاع الصناعة التحويلية من الناتج المحلي الإجمالي سترتفع من 3،4% في 2013 إلى 4،1% في 2014. لكن وعلى الرغم من معدّل النمو الإيجابي، إلا أن الإسقاطات تشير إلى أن الناتج المحلي الإجمالي لقطاع الصناعة التحويلية بنهاية 2014 بلغ 21،7% من ناتج القطاع في عام 2010.

ويُعزى هذا التحسّن في أداء قطاع الصناعة التحويلية إلى قدرة العديد من أصحاب الأعمال على التكيّف مع ظروف الأزمة، وتراجع مستويات العنف وحجم العمليات العسكرية في بعض المناطق، ولاسيما في عدد من المدن الصناعية. ففي الربع الأول من العام 2014، استأنفت مصانع عديدة عملها في المدينة الصناعية في عدرا في ريف دمشق، حيث بلغ عدد المعامل المشتغلة فيها 906 معامل في منتصف عام 2014. وفي الوقت ذاته، أسفر التحسّن في الأوضاع الأمنية في منطقة القلمون عن إعادة افتتاح 110 مؤسسات في المنطقة، كما عاد النشاط إلى مدينة حسيا الصناعية في حمص خلال الربع الثالث من العام 2014، كما عاود حوالى 120 مشروعاً صناعياً أعمالهم في المدينة الصناعية في الشيخ نجّار في حلب. وثمّة إشارات تعاف مماثلة برزت في مناطق مختلفة من محافظتي حمص وريف دمشق. وفي الربع الرابع من العام 2014، تشير التوقعات إلى أن هذا التوجّه قد استمر، ولاسيما أن عدداً متنامياً من أصحاب الأعمال يواصلون تأقلمهم وتكيّفهم مع الأزمة من خلال إعادة افتتاح منشآتهم في مناطق استعادت أمنها أو من خلال نقل نشاطاتهم وورش عملهم الصغيرة إلى مناطق أكثر أمناً، مثل طرطوس ومدينة دمشق.

وسعت الحكومة، خلال عام 2014، إلى دعم أصحاب الأعمال في القطاع الصناعي عبر إصدار عدد من القوانين والمراسيم التي هدفت إلى إعادة جدولة القروض، والتعويض عن الأضرار والخسائر، وتخفيض الرسوم الجمركية على المواد الخام والسلع نصف المصنّعة. إلا أن الحكومة أقدمت، في تشرين الأول 2014، على اتّخاذ خطوة شكّلت تراجعاً عن المحفّزات المقدّمة إلى من يعاودون استئناف نشاطهم الصناعي، إذ رفعت سعر الوقود المستعمل في المنشآت الصناعية من 60 إلى 150 ليرة سورية للتر الواحد، في حين زادت الأسعار على المستهلكين من 60 إلى 80 ليرة سورية، ومن المتوقع لهذا القرار أن يؤثّر على الإنتاج الصناعي الذي يُعاني أصلاً من ندرة الطاقة، سواء الفيول أو الكهرباء.

وتشير التقديرات إلى أن إنتاج القطاع العام الصناعي قد تحسّن بنسبة 3،3% بحلول نهاية 2014، وإن كان هذا التحسّن لم يشمل جميع المؤسسات الإنتاجية. فما زالت شركات عديدة تسجّل انخفاضاً حادّاً في إنتاجها، فقد انكمش إنتاج النسيج بنسبة 38%. أمّا إنتاج الصناعات الكيماوية والإسمنت فقد شهد زيادة بلغت 21،6% و10% على التوالي. وقد حدثت تقلبات في إنتاج مصافي النفط الحكومية خلال العام 2014 نتيجة التغيّرات في كمية حوامل الطاقة المستوردة وإنتاج النفط الخام، وبالمحصلة، تراجع إنتاج المصافي بنسبة 1% في الربع الأول من العام 2014، و17،4% في الربعين الثالث والرابع من العام 2014، مقارنة بالأرباع المقابلة لها من العام 2013، إلا أن الإنتاج قد ازداد بنسبة 41،5% في الربع الثاني من العام 2014، مقارنة بالربع المقابل من عام 2013.

غير أن هذا التحسّن في قطاع الصناعة التحويلية يأتي بعد انخفاض كبير خلال الأعوام السابقة، حيث أدت الأزمة إلى تشتت هذا القطاع نتيجة معاناته من ضعف الإنتاج، وسوء البنية التحتية، وندرة في المواد الخام. ولا يزال القطاع يتعرض للتخريب والنهب، كما تحول العديد من النشاطات الصناعية لتصبح مسخّرة، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، لخدمة اقتصاد العنف، وبالتالي، لخدمة قوى التسلّط التابعة للأطراف المنخرطة في النزاع. وتوفّر هذه القوى تسهيلات قانونية أو غير قانونية تدعم الاستثمارات التي يقوم بها رجال الأعمال «الأوفياء» وتمكّنهم من الاستحواذ على شركات أو إنشاء شركات تخدم مصالح هذه القوى الاقتصادية والسياسية.

تعرّض قطاع الصناعة الاستخراجية إلى أضرار هائلة خلال الأزمة، لا بسبب النزاع المسلّح الذي أدّى إلى تدمير البنية التحتية المرتبطة بها فقط، بل جرّاء نظام العقوبات الذي فرضه المجتمع الدولي منذ العام 2011، والذي فرض قيوداً كبيرة على تمويل، واستيراد، وتصدير المواد الخام والسلع في هذا القطاع. كما أن تقنيات

أجبر الانكماش في الإنتاج الزراعي الحكومة على اللجوء إلى زيادة مستورداتها من الغذاء لسدّ الفجوة في الأمن الغذائي

طرأ تحسن على قطاع الصنّاعة التحويلية، مع نمو الناتج المحلي الإجمالي لهذا القطاع بمعدل بلغ 16،3% في العام 2014

الاستخراج البدائية التي لجأت إليها مجموعات عديدة، ومن ضمنها العناصر الإجرامية والكيانات المتطرّفة التي سيطرت على غالبية آبار النفط في المناطق الشرقية والشمالية الشرقية، يتسبب بأضرار هائلة للبيئة والاحتياطيات النفطية. ووصل إنتاج النفط خلال العام 2013 إلى أقل من 8% من إنتاج العام 2010، وتراجعت حصّته من الناتج المحلي الإجمالي من 12،7% في 2010 إلى 2،3% في 2013.

وفي الربع الأول من العام 2014، انخفض إنتاج النفط إلى 14،200 برميل يومياً مقارنة مع 60،500 برميل إنتاج الربع ذاته في العام 2013. وشهد الربع الثاني من العام 2014 ارتفاعاً في الإنتاج النفطي إلى 20،700 برميل يومياً، بزيادة تبلغ 10،8% مقارنة بالربع المقابل له من عام 2013. أما في الربع الثالث، فقُدِّر المعدّل الوسطي للإنتاج بنحو 17،700 برميل يومياً، ما يمثّل تراجعاً بنسبة 14،4% مقارنة بالربع السابق، وتحسّناً بنسبة 7،7% مقارنة بالربع المقابل له من العام السابق. وفي الربع الرابع، تشير الإسقاطات إلى أن إنتاج النفط قد وصل إلى 17،500 برميل يومياً؛ وهذا يشكّل ارتفاعاً بنسبة 36،5% مقارنة بالربع الرابع من العام 2013.

ويرتبط هذا التقلّب في قطاع الصناعة الاستخراجية بالأوضاع الأمنية في المناطق القريبة من حقول النفط وأنابيبه. وتعتبر التغيّرات التي طرأت على إنتاج النفط بين العامين 2013 و2014 طفيفة نسبياً مقارنة بالتراجع الإجمالي بنسبة 95% في هذا القطاع منذ بداية الأزمة. وتجدر الإشارة إلى أن هذه التقديرات لا تشمل إنتاج الآبار النفطية الواقعة خارج سيطرة الحكومة، حيث يُستعمل جزء كبير من الإنتاج مباشرة لتأجيج النزاع المسلّح وتغذية آلة العنف والإرهاب.

وتشير الإسقاطات إلى أن إنتاج الغاز قد تراجع بنسبة 9،6% في العام 2014 مقارنة مع عام 2013 نتيجة لاستمرار انعدام الأمن والتخريب الإضافي الذي طال البنية التحتية خلال هذا العام. فقد تراجع الإنتاج 4% في الربع الأول من العام 2014، و7% في الربع الثاني، و12،9% في الربع الثالث، وبنسبة مقدرة بحوالي 14،5% في الربع الرابع مقارنة بالأرباع المقابلة لها من عام 2013. ويعود جزء من هذا الهبوط إلى تكثّف العمليات العسكرية في محيط حقل الشاعر للغاز.

وبشكل عام، تشير الإسقاطات إلى أن قطاع الصناعة الاستخراجية قد سجّل هبوطاً بلغ 31،3% في العام 2014 مقارنة بالعام 2013، نتيجة للتراجع الحاد نسبياً في إنتاج النفط خلال الربع الأول من العام 2014.

كما أن هذه الخسائر في الإنتاج ترافقت بتخريب كبير في البنية التحتية والمعدّات نتيجة النهب والسرقة والعمليات العسكرية. وقد اشتدّ هذا الأمر في النصف الثاني من العام 2014 بعد أن دمّرت الغارات الجوّية التي شنّها التحالف الدولي على تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) العديد من المعامل النفطية، ومن ضمن ذلك معمل غاز كونوكو. وقد أجبر هذا الانكماش في إنتاج النفط والغاز الحكومة على استيراد النفط الخام وزيادة أسعار الوقود، ما شكّل عبئاً إضافياً على معيشة الأسر وقطاع الأعمال.

يعتمد قطاع التجارة بشكل أساسي على توفّر السلع والخدمات في الأسواق المحلية. وفي 2013، عانى القطاع من تراجع سنوي كبير بلغ 46،6% جرّاء التراجع في معروض السلع، وتزايد أسعار السلع الأساسية، والأضرار المباشرة وغير المباشرة التي طالت مئات آلاف المحلات التجارية بسبب النزاع المسلّح. وفي 2014، واجه القطاع بوجه عام ظروفاً مشابهة لتلك التي مرّ بها في السنة السابقة، إلا أن معدّل التراجع انخفض نتيجة لتحسّن قطاع الصناعة التحويلية والأوضاع الأمنية الأفضل نسبياً في بعض المناطق والتي أسهمت في تحسّن التواصل والحركة بين هذه المناطق وضمنها. وقد انكمش هذا القطاع بنسبة 20،8% في الربع الأول من العام 2014، و12،4% خلال الربع الثاني، و12% في الربع الثالث، وبنسبة مقدرة بحوالي 9،2% في الربع الرابع مقارنة بالأرباع ذاتها من العام 2013. وبالتالي، من المتوقع أن تكون التجارة الداخلية قد تراجعت في 2014 بنسبة 13،7% مقارنة بعام 2013، ليتراجع بذلك الناتج المحلي الإجمالي للقطاع بـ 29،4% مقارنة بعام 2010. وقد تأثّر مستوى النشاط التجاري بشكل واضح بضغوط ارتفاع الأسعار، التي أدّت إلى تراجع الطلب المحلي الفعلي للسكّان الذين باتوا أقل قدرة على تحمّل تكاليف العديد من السلع والخدمات.

ولا يزال قطاع التجارة الداخلية واقعاً تحت تأثير التحدّيات الخطيرة التي برزت خلال الأزمة ومنها الأوضاع الأمنية غير المستقرة، والقيود المفروضة على النقل والعمليات المالية، وندرة العديد من السلع الأساسية، ولاسيما في المناطق المحاصرة ومناطق النزاع، وضعف القوّة الشرائية لغالبية السوريين، كما زاد من تدهور الأوضاع الانتشار الكبير لاقتصاديات العنف والقطاع غير المنظم، مع لجوء العديد من تجّار الحروب إلى ممارسة الاحتكار في الأسواق من خلال العنف والتهريب والسرقة. وقد قاد ذلك الوضع إلى تشتت السوق التي انتشرت فيها السلع والخدمات الباهظة التكلفة والرديئة الجودة.

من المتوقع أن تكون التجارة الداخلية قد تراجعت في 2014 بنسبة 13،7%

ويعتبر قطاع السياحة في حالة انهيار مع تسجيله لتراجع سنوي في الناتج المحلي الإجمالي للقطاع بنسبة 87% في 2012، و76% في 2013، ويقدّر أن يكون قد سجّل تراجعاً إضافياً بنسبة 51% في 2014. وما زالت بعض الفنادق قيد التشغيل، لاسيما الفنادق من فئة الخمس نجوم في العاصمة دمشق نتيجة الحجوزات التي تتلقاها من المنظمات الدولية، في حين أن العديد من الفنادق الأصغر حجماً لا تزال قادرة على الاستمرار في العمل نتيجة تأجير غرفها للنازحين المقتدرين نسبياً والذين لجؤوا إلى دمشق من مناطق أخرى.

وبصورة مشابهة، ونتيجة لانعدام الأمن واستمرار الأضرار المباشرة وغير المباشرة التي تلحق بالبنية التحتية جرّاء النزاع المسلّح، فقد واجه قطاع النقل تراجعاً إضافياً. مع نهاية العام 2013، خسر الناتج المحلي الإجمالي لهذا القطاع ما نسبته 64% مقارنة بالعام 2011، واستمر هذا التراجع خلال العام 2014، وإن كان بوتيرة أبطأ. فقد انكمش الناتج المحلي الإجمالي لقطاع النقل بنسبة 7،7% في الربع الأول من العام 2014، و7،9% في الربع الثاني، و7،1% في الربع الثالث، وبنسبة مقدرة بـ 7،2% في الربع الرابع من العام 2014 مقارنة بالأرباع المقابلة من العام 2013. وقد شهد الوضع الأمني للطرق الواصلة بين المدن الرئيسية لاسيما بين دمشق وحمص بعض التحسن، لكن النقل البرّي بين المناطق الشمالية والشمالية الشرقة وضمنها أصبح أصعب. وخلال العام 2014، وعلى الرغم من إعادة التفعيل التدريجية لمطار دمشق الدولي، إلا أن خدمات المطارات شهدت تراجعاً طفيفاً، أمّا المطار الرئيسي الثاني، أي مطار حلب الدولي، فإنه ما زال خارج الخدمة إضافة إلى مواجهة الحكومة لتحدّيات جدّية في صيانة الطائرات المدنية جرّاء العقوبات. كما انكمشت خدمات الشحن والمرافئ بسبب التراجع في أنشطة التجارة الخارجية خلال العام 2014 مقارنة مع 2013.

ويُعتبر قطاع النقل غير قادر على أداء دور فعّال في الربط بين جميع المناطق السورية وضمان التكامل فيما بينها. وما زالت الآثار المتراكمة للأزمة ترخي بثقلها على هذا القطاع جرّاء التخريب الذي طال البنية التحتية للنقل، ونهب المعدّات، بما فيها المركبات العامّة والخاصّة، والتكلفة المرتفعة لنقل البضائع نتيجة لشح الوقود وخطر التنقّل والسفر بين العديد من مناطق البلاد وضمنها.

في العام 2014، انكمش قطاع الاتصالات بنسبة 7.2% في الربع الأول من العام 2014، وبنسبة 3% في الربع الثاني من العام 2014، و6.4% في الربع الثالث من العام 2014 مقارنة بالأرباع ذاتها من العام 2013. وفضلاً عمّا سبق، فإن الإسقاطات تشير إلى انكماش بنسبة 7.9% خلال الربع الرابع من العام 2014. وفي حين حاولت الحكومة أن تحافظ على فعالية القطاع من خلال إصلاح الأضرار والأعطال التي لحقت بالبنية التحتية، إلا أن تنامي التكاليف في الربعين الأول والثالث من العام 2014 من المتوقع أن يقلّل الطلب الفعلي، ممّا يسهم سلباً في حصّة القطاع من الناتج المحلي الإجمالي.

انكمش الناتج المحلي الإجمالي لقطاع المال والعقارات بنسبة 45،1% في العام 2013، وتشير الإسقاطات إلى استمرار النمو السلبي خلال العام 2014، ولكن بوتيرة أبطأ من تلك المسجّلة عام 2013. وبالتالي، فإن القطاع سجّل هبوطاً بنسبة 21% في الربع الأول من العام 2014، وبنسبة 12.5% في الربع الثاني، و12% في الربع الثالث، وبنسبة مقدرة بـ 9% في الربع الرابع مقارنة بالأرباع المقابلة لها من العام 2013. ويعود هذا الانخفاض في التراجع بشكل جزئي إلى التحسن النسبي في الإنتاج المحلي، ولاسيما في قطاع الصناعة التحويلية، الأمر الذي أعطى دفعة لنشاط قطاع الأعمال الذي أثّر بدوره إيجاباً على الخدمات المصرفية والمالية. بيد أنه نتيجة العقوبات واستمرار أعمال النهب والتخريب التي تطال البنية التحتية للقطاع المصرفي، فإن القطاع المالي ما زال يعاني من عدم اليقين وانعدام الأمن في قطاع الأعمال. وتجدر الإشارة إلى الزيادة في التحويلات النقدية غير الرسمية والشبكات المالية التي امتدّت لتشمل نشاطات مشروعة وغير مشروعة تصب بصورة رئيسية في مصلحة قوى التسلّط.

لقد تسبّب استمرار النزاع المسلّح في تدمير جزء كبير من الممتلكات العقارية، بما فيها المنازل والممتلكات التجارية. وقد أجبر هذا الأمر العديد من العائلات على استئجار المنازل في مناطق آمنة نسبياً، حيث ارتفعت تكاليف الإيجار ارتفاعاً كبيراً، حيث أن الطلب يفوق العرض بشكل كبير. إضافة إلى ذلك، لجأ الأشخاص المنضوون ضمن إطار رأسمالية المحاسيب، إلى شراء الأراضي والمباني المدمّرة بأسعار زهيدة، بالتنسيق مع قوى التسلّط المنخرطة في النزاع المسلّح، مستغلّين حاجة الناس إلى مواصلة حياتهم، إذ عادة ما يُعاد بيع هذه الاستثمارات بسرعة وبأسعار أعلى. ويشكّل هذا النوع من التكسّب من الحرب نمطاً تتلاقى فيه مصالح هؤلاء الأشخاص المنضوين ضمن إطار رأسمالية المحاسيب مع مصالح من يعملون ضد الشعب السوري.

يُعتبر قطاع النقل غير قادر على أداء دور فعّال في الربط بين جميع المناطق السورية

ما زال قطاع المرافق يواجه مصاعب جمّة نتيجة لتدمير البنية التحتية للكهرباء والمياه ونقص الوقود. فقد تراجع إنتاج الكهرباء بنسبة 18،9% في الربع الأول من العام 2014، و23،4% في الربع الثاني، و27،8% في الربع الثالث، وبنسبة مقدرة بـ 16،6% في الربع الرابع مقارنة بالأرباع ذاتها من العام 2013. ويعود الانكماش الحاد، وخاصّة في الربعين الثاني والثالث، بشكل رئيسي، إلى نقص الوقود نتيجة لعدد من العوامل منها تكثّف العمليات العسكرية بالقرب من حقل الشاعر للغاز في حمص. وفي حين استمرّ بذل الجهود لإصلاح الأعطال والأضرار التي طالت محطات التوليد والشبكات، إلا أن ذلك لم يكن بالأمر السهل في العديد من مناطق النزاع التي لا يمكن الوصول إليها والتي عانت من فترات طويلة من انقطاع الكهرباء، مما أسفر عن حالة من التهميش وعدم المساواة بين المناطق والمحافظات.

وبصورة مشابهة، فإن الناتج المحلي الإجمالي للمياه والصرف الصحّي تراجع وسطياً بنسبة 29،2% في 2014 مقارنة بعام 2013. وبالنتيجة، انكمش الناتج المحلي الإجمالي لقطاع المرافق بنسبة 19،5% في الربع الأول من العام 2014، و23،7% في الربع الثاني، و27،9% في الربع الثالث، وبنسبة مقدرة بـ 17،3% في الربع الرابع مقارنة بالأرباع ذاتها من العام 2013. وانعكس ذلك على الأوضاع المعيشية في العديد من المناطق، وخاصة في المناطق الشمالية والشمالية الشرقية، إذ اضطرت أسر عديدة إلى شراء مياه الشرب والاشتراك في خدمة توليد الكهرباء التي يقدّمها القطاع الخاص من أجل التأقلم مع نقص المياه وانقطاع الكهرباء. وقد شهدت هذه الأنواع من شركات الخدمات التجارية الخاصة ازدهاراً، ولا سيما الخاضعة منها لسيطرة مجموعات مسلحة تؤّمن لها الحماية وتوفّر لها ما تحتاجه من الوقود.

في العام 2014، شهد قطاع البناء والتشييد العديد من التقلّبات، إذ سجّل القطاع زيادة في ناتجه المحلي الإجمالي بنسبة 17،2% في الربع الأول من العام 2014 مقارنة بالربع الأول من العام 2013، لكنه عاد بعد ذلك لينكمش بنسبة 1،8% في الربع الثاني من العام 2014، و22،8% في الربع الثالث، وبنسبة مقدرة بـ 8،4% في الربع الرابع مقارنة بالأرباع ذاتها من العام 2013. وبالإجمال، من المتوقع أن ينخفض إنتاج قطاع البناء والتشييد بنسبة 5،7% في العام 2014 مقارنة بعام 2013، الذي كان قد شهد تراجعاً بنسبة 45،2% عن السنة السابقة. وتجدر الإشارة إلى أن عام 2014 لم يشهد الكثير من الاستثمارات الهادفة إلى إعادة تأهيل المساكن أو بناء الجديد منها بسبب الغموض الذي يكتنف الأوضاع، وغياب الدخل، وانعدام الأمن.

ما زال قطاع الخدمات الحكومية يؤدّي دوراً رئيسياً في تأمين الاستقرار النسبي، من خلال الاستمرار في دفع أجور العاملين في القطاع العام، وإلى حدّ أقل، من خلال الإنفاق الجاري على السلع والخدمات. بيد أن هذه الوظيفة تواجه تحدّياً مستمراً نتيجة لتراجع الإيرادات العامّة وتخصيص جزء كبير من الموارد الحكومية للإنفاق على الأغراض الأمنية والعسكرية. وقد انكمش هذا القطاع بنسبة 12،7% في الربع الأول من العام 2014، ثمّ سجل زيادة طفيفة بنسبة 4،5% في الربع الثاني، و0،2% في الربع الثالث، إلا أنه عاد ليشهد تراجعاً في الربع الرابع بنسبة مقدرة تبلغ 16% مقارنة بالأرباع ذاتها لعام 2013. وبالتالي، تراجع الناتج المحلي الإجمالي لقطاع الخدمات الحكومية بنسبة 6،4% في 2014 عما كان عليه عام 2013. والجدير بالذكر أن الارتفاع الكبير في مؤشر أسعار المستهلك سيخفّض من الأجور الحقيقية لموظفي القطاع العام التي تشكّل أحد المكوّنات الرئيسية في قطاع الخدمات الحكومية.

وقد سُجِّلَ انخفاض في النشاط الاقتصادي لقطاع الخدمات الشخصية والاجتماعية ممّا أثر على دخل جزء كبير من السكّان. فقد انكمش هذا القطاع بنسبة 10،4% في الربع الأول من العام 2014، و5،4% في الربع الثاني، و4،6% في الربع الثالث، وبنسبة مقدرة تبلغ 4،6% في الربع الرابع مقارنة بالأرباع ذاتها من العام 2013. وبالتالي، فمن المتوقع أن يكون القطاع قد انكمش بنسبة 6،2% في 2014 مقارنة بالتراجع السنوي البالغ 14،8% في 2013. وعلى الرغم من هذا التراجع في الخدمات الاجتماعية، إلا أنها تؤدّي دوراً إيجابياً في دعم الناتج المحلي الإجمالي مع تسجيل زيادة طفيفة في الخدمات الصحية والتعليمية المقدّمة للنازحين.

وكما هو الحال في السنوات السابقة، فإن قطاع خدمات المنظمات غير الحكومية سجّل ارتفاعاً نسبياً في معدّل نموه السنوي ، وتشير الإسقاطات إلى أن هذا المعدّل سيصل إلى 50% في 2014 مقارنة بعام 2013، ولاسيما أن شبكات واسعة الانتشار من مجموعات العمل الاجتماعية، والجمعيات الخيرية، ومؤسسات الأمم المتّحدة تقدّم الدعم الإنساني. ولكن حصة هذا القطاع من الناتج المحلي الإجمالي تظل هامشية، على الرغم من نموه الكبير وأهمية الخدمات التي يقدّمها للأفراد، والأسر، والمجتمعات المحلية.

وفي ما يخص هيكلية الناتج المحلي الإجمالي القطاعية، فإن كلاً من قطاع الزراعة وقطاع الخدمات

الارتفاع الكبير في مؤشر أسعار المستهلك سيخفّض من الأجور الحقيقية لموظفي القطاع العام

استمرار الحكومة بإعادة تخصيص نسبة متزايدة من مواردها لخدمة الإنفاق العسكري، مما يؤدي إلى تقويض أساس الاقتصاد

الحكومية شهدا زيادة في حصّتيهما من الناتج المحلي الإجمالي، ليشكلا 23،5% و22،2%، على التوالي، من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2014. يليهما كل من قطاع النقل والاتصالات وقطاع التجارة الداخلية بواقع 14،5% و13،5% على التوالي (الشكل 4).

شوهت الأزمة هيكلية الناتج المحلي الإجمالي؛ إذ بات الاقتصاد يعتمد اعتماداً كبيراً على الزراعة والخدمات الحكومية. بيد أن هذا الاعتماد غير مستقر، وغير مستدام، نتيجة للعوامل التي تؤثّر في كل من هذين القطاعين. فالقطاع الزراعي يعتمد، إلى حدّ كبير، على الظروف المناخية التي تقع خارج سيطرة الإنسان، في حين أن التراجع الاقتصادي أسفر عن هبوط هائل في الإيرادات الحكومية، مما يؤثر سلباً على قطاع الخدمات الحكومية. ويشكل تحسن الناتج المحلي الإجمالي لقطاع الصناعة التحويلية علامة إيجابية في عام 2014، إذ سجّل زيادة طفيفة. إلا أن حصة القطاع من الناتج المحلي الإجمالي لا تزال تقل عن 5%. وعلى الرغم من أن حصّتي قطاعي المنظمات غير الحكومية والخدمات الاجتماعية تزداد استجابة للاحتياجات الإنسانية المتنامية، إلا أن احتياجات غالبية السكّان لا تزال غير ملباة.

الشكل رقم 4: التركيب الهيكلي للناتج المحلي الإجمالي حسب القطاعات* في الفترة الواقعة بين 2010 و2014

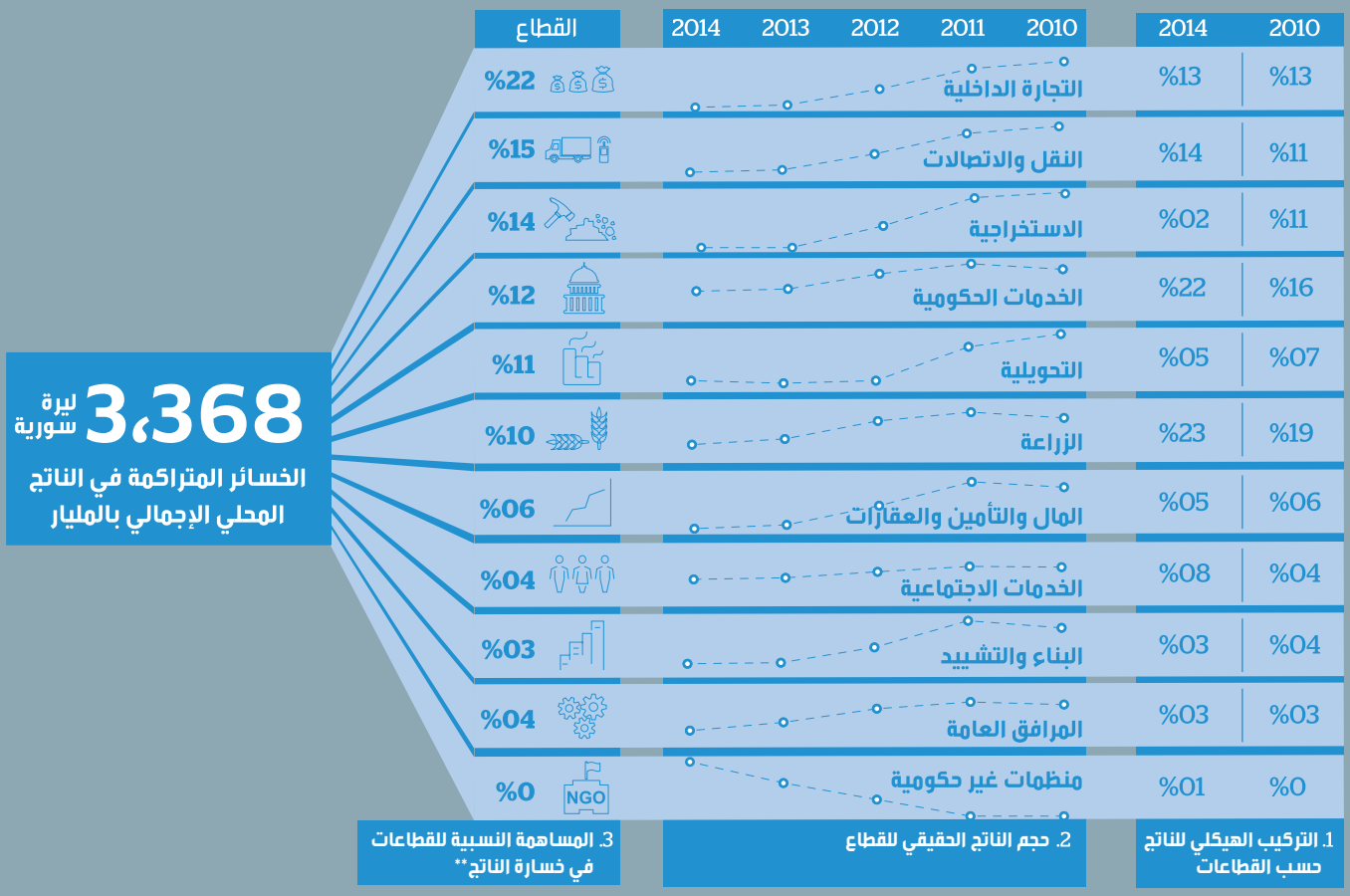

* الناتج المحلي الإجمالي مقدر بالأسعار الثابتة لعام 2010
** الخسارة التراكمية حسب القطاعات (الفرق بين السيناريو الاستمراري وسيناريو الأزمة)
المصدر: تقديرات المركز السوري لبحوث السياسات

الاعتماد على الدعم الخارجي

استمرت، خلال عام 2014، حالة الانكماش والتفتت والتدهور التي لحقت بالاقتصاد في أرجاء البلاد منذ بداية الأزمة، ترافق ذلك مع تناقص المصادر التقليدية للدخل، وازدياد اعتماد الحكومة على الدعم الخارجي، بما في ذلك القروض والمساعدات. كما تزايد عدد الأسر التي تعتمد على الدعم والمساعدات الإنسانية، إضافة إلى اعتماد بعضها على النشاطات ذات الصلة بالنزاع. ما أثر في هيكلية الطلب بوجه عام، فإن الاستهلاك والواردات سجّلا زيادة على حساب الاستثمار والصادرات.

وقد شهد الاستهلاك الخاص، الذي يعتبر المكوّن الأساسي للطلب الاقتصادي ومقياساً مباشراً لرفاهية الأسر، انكماشاً بمعدل 41،7% في 2014 مقارنة بعام 2010. وخلال عام 2014، انكمش الاستهلاك الخاص بنسبة 12،8% في الربع الأول، و6،9% في الربع الثاني، و16،6% في الربع الثالث، وبنسبة مقدرة تبلغ 9،5% في الربع الرابع مقارنة بالأرباع ذاتها في عام 2013. ويعكس هذا الأمر استمرار المصاعب التي تواجهها الأسر نتيجة للخسائر الاستثنائية في فرص العمل، وفقدان المعيلين، وتدمير الممتلكات، ونقص السلع والخدمات، والارتفاع الحاد في تكاليف المعيشة بما في ذلك زيادة أسعار السلع المدعومة مثل الخبز، والسكّر والمشتقات النفطية والتي فرضتها الحكومة في الربع الثالث من العام 2013.

لقد أجبر طول أمد النزاع الأسر على تبنّي إستراتيجيات مختلفة للبقاء، بما في ذلك تغيير نمطها الاستهلاكي بالتركيز على أكثر السلع والخدمات حيوية، ولا سيما الأغذية الأساسية، والسكن، والخدمات الصحية، كما أن الأسر اضطرت إلى الاعتماد على مدخراتها الآخذة بالتناقص، وبيع ممتلكاتها، إضافة إلى الاعتماد المتزايد على الدعم والمساعدة الخارجيين.

تأثرت الأسر السورية بشكل متفاوت بتراجع الاستهلاك الخاص الحقيقي، إذ تعرضت بعض الأسر لحجم أكبر من المخاطر، ولم تكن قادرة على تلبية الحدّ الأدنى من احتياجاتها. ويعكس الانهيار الحاصل في الاستهلاك الخاص مقدار الزيادة الكبيرة في الفقر، بما في ذلك انتشار الفقر المدقع، الذي يهدّد الأمن الغذائي لقطاعات وشرائح واسعة من السكّان. وقد أسفر النزاع عن تشتّت الاقتصاد بين المناطق، كما أنّه عمّق الفقر في مناطق الصراع، حيث أدّى غياب سيادة القانون وازدهار اقتصاديات العنف إلى المزيد من التهميش الاقتصادي وعدم المساواة ضمن المجتمعات المحلية. فعلى سبيل المثال، لجأت قوى التسلّط في المناطق المختلفة إلى استعمال أشكال مختلفة من التمييز والقيود لتخدم مصالحها من خلال احتكار السلع والخدمات، بما في ذلك فرض القيود والتمييز في ما يخص السماح للناس بالحصول على الطعام والوقود والخدمات الأساسية، كما أن هناك انطباعاً عاماً بوجود تحيّز وعدم مساواة في توزيع الدعم الإنساني.

واستمر الاستهلاك العام في أداء دور أساسي للحيلولة دون حصول انهيار اقتصادي كامل في العام 2014. إلا أن ارتفاع الأسعار قاد إلى تراجع طفيف في الاستهلاك العام بنسبة 8،7% في 2014 مقارنة بعام 2013. وخلال العام 2014، انكمش الاستهلاك العام بمعدّل 16% في الربع الأول، بينما نما بأقل من 1% في الربعين الثاني والثالث ، ليعاود الانكماش بنسبة مقدرة تبلغ 16،6% في الربع الرابع مقارنة بالأرباع المقابلة من عام 2013. وقد أسفرت الزيادة في رواتب وأجور القطاع العام خلال النصف الثاني من العام 2013 والتراجع الطفيف في الأسعار خلال النصف الأول من العام 2014 عن نمو في الدخل الحقيقي من الأجور في الربع الثاني من العام 2014. بيد أن الإسقاطات تشير إلى أن القفزة الهائلة في الأسعار، التي حصلت في الربع الأخير من العام 2014 سينجم عنها تدهور هائل في الاستهلاك العام الحقيقي.

وتتجلّى أهمية الاستهلاك العام خلال الأزمة في تنامي حصّته من الناتج المحلي الإجمالي، التي سجّلت قفزة كبيرة من 17،6% في 2010 إلى 28،1% في 2014، وإن كانت هذه النسب مقيسة على ناتج محلي إجمالي يشهد انكماشاً متزايداً في حجمه. وتُعتبر المحافظة على هذا المستوى من الاستهلاك العام أمراً ضرورياً لتأمين الخدمات العامة والمحافظة على دخل غالبية الموظفين. بيد أن المحافظة على هذا المقدار من الاستهلاك يواجه تحدّيين رئيسيين: يتمثل الأول في دفع فاتورة أجور ورواتب ومبالغ دعم متزايدة تسهم في زيادة العجز وتنامي الدين العام الذي يستدعي مساعدة خارجية. أما التحدي الثاني فهو استمرار الحكومة بإعادة تخصيص نسبة متزايدة من مواردها لخدمة الإنفاق العسكري، مما يؤدي إلى تقويض أساس الاقتصاد.

يُعتبر الاستثمار أحد المكوّنات الرئيسية للطلب الاقتصادي، ولكن ضمن بيئة اقتصادية اجتماعية تتّسم بهذا القدر من عدم الاستقرار، لا يمكن الركون إلى المقاييس المعيارية لتقويم التنافسية وبيئة الأعمال. فمع انحدار البلاد إلى حالة من انعدام الأمن، فإنها فقدت جزءاً أساسياً من مخزون رأسمالها المادي بما

تأثرت الأسر السورية بشكل متفاوت بتراجع الاستهلاك الخاص الحقيقي

بات الاقتصاد السوري مكشوفاً على العالم الخارجي ومعتمداً، إلى حدّ كبير، على المستوردات المموّلة بصورة رئيسية عبر القروض الخارجية والتسهيلات المالية

في ذلك البنية التحتية، والأبنية والمعدّات. كما أنها فقدت جزءاً ضخماً من رأسمالها البشري من خلال الهجرة، والنزوح، والقتل، والخطف، والتهديد، والبطالة، وفقدان فرص التدريب، مع تسجيل هبوط حاد في مستوى الالتحاق بالمدارس. إضافة إلى ازدياد صعوبة الحصول على السلع والخدمات نتيجة تشتت السوق والتدهور الذي أصاب الشبكات والمؤسسات التقليدية فيه، ضمن بيئة انتهكت فيها سيادة القانون وحقوق الملكية من قبل المنظمات والشبكات المرتبطة بالنزاع. وعلاوة على ما سبق، فإن ما يُفاقم انعدام الأمن والمخاطر هو المضاربة القصيرة الأجل، والتقلّبات الكبيرة في أسعار الصرف، وتراجع إمكانية الحصول على تسهيلات القروض العقارية، والديون المتعثّرة، والعقوبات.

شكّل مجموع الاستثمار الخاص والاستثمار العام ما نسبته 10,8% من الناتج المحلي الإجمالي في العام 2014

كان وقع الأزمة على الاستهلاك العام شديداً، إذ تشير الإسقاطات إلى أن الاستثمار العام في 2014 بلغ 12،7% من مستوياته التي سجّلها عام 2010، مع تحويل الحكومة لمواردها من الاستثمار إلى المحافظة على الاستهلاك العام، بما في ذلك الاستهلاك العسكري. وخلال العام 2014، انكمش الاستثمار العام بنسبة 31،9% في الربع الأول، وبنسبة 18،5% في الربع الثاني، و4،3% في الربع الثالث، وبنسبة مقدرة تبلغ 22،4% في الربع الرابع مقارنة بالأرباع المقابلة لها من العام 2013.

وتحسّن الاستهلاك الخاص خلال العام 2014 بنسبة هامشية بلغت 1،4% مقارنة بالعام 2013، مدعوماً من قطاع الصناعة التحويلية خاصة في المناطق المستقرّة نسبياً حيث تكيّفت الشركات مع الفرص التي سنحت جرّاء غياب المعروض المحلي والطلب الهائل الذي لم يجد من يلبّيه. وفي الربع الأول من عام 2014، انكمش الاستهلاك الخاص بنسبة 5،5%، لكنه نما بعد ذلك بنسبة 0،9% في الربع الثاني وبنسبة 4،4% في الربع الثالث، وبنسبة مقدرة تبلغ 5،6% في الربع الرابع مقارنة بالأرباع المقابلة لها من العام 2013. لكن ذلك ما زال بعيداً عن أي إشارة إلى التعافي و/أو الاستدامة ضمن ظروف النزاع الحالية.

بالمحصلة شكّل مجموع الاستثمار الخاص والاستثمار العام ما نسبته 10،8% من الناتج المحلي الإجمالي في العام 2014 وهو دون معدّل الاهتلاك الطبيعي السنوي لمخزون رأس المال، مما يعني أن صافي الاستثمار كان سلبياً في 2014.

استمر قطاع الصادرات في الانكماش في 2014 ليسجّل تراجعاً مقداره 25% مقارنة بمستوياته المسجّلة في العام 2010. وخلال النصف الأول من العام 2014، انكمشت الصادرات بنسبة 11%، في حين شهد انكماشاً إضافياً بمقدار 13،5% خلال النصف الثاني من العام مقارنة بالفترات المقابلة من العام 2013. وقد شملت الصادرات الأساسية خلال تلك الفترة الأغنام، والفوسفات، والفاكهة، والخضار. لكن عملية رصد التجارة الخارجية، بما فيها الصادرات، أصبحت أكثر تعقيداً بعد فقدان الحكومة لسيطرتها على العديد من المناطق والمنافذ الحدودية، حيث الإخفاق في عمليات التسجيل وغيابها يحولان دون التقدير الدقيق لتدفّق البضائع، وما يعقّد الأمر أكثر هو الدور الكبير للتهريب، ومن ضمن ذلك معظم السلع ذات الصلة بالنزاع.

وقد غيّرت الأزمة من طبيعة الاستيراد مع تزايد الواردات من الأغذية والأدوية والمشتقات النفطية، بسبب انهيار الإنتاج المحلي لهذه السلع. وفي الوقت ذاته، حصل تراجع كبير في الطلب المحلي على السلع الوسيطة وسلع الرفاهية. وإضافة إلى ذلك، فإن العقوبات وندرة القطع الأجنبي صعّبت عملية الاستيراد وجعلتها أكثر كلفة.

وخلال النصف الأول من العام 2014، حصل انكماش في المستوردات بنسبة 11%، بينما بلغت نسبة الانكماش 20،5% خلال النصف الثاني من العام مقارنة بالفترات المقابلة من العام 2013. وقد تدهورت نسبة الصادرات إلى المستوردات بشدة من 82،7% في 2010 إلى 28،5% في 2013، وإن كانت قد شهدت تحسّناً طفيفاً لتصل إلى 29،7% في 2014. وينعكس هذا الانكماش في العجز الكبير للميزان التجاري، الذي بلغ 46،5% من الناتج المحلي الإجمالي في 2013، وتراجع إلى 42،7% في 2014. وقد بلغ هذا العجز 47،5% في الربع الأول، و36،3% في الربع الثاني، و38،7% في الربع الثالث، وبنسبة مقدرة بلغت 51% في الربع الرابع (الجدول 2).

لقد بات الاقتصاد السوري مكشوفاً على العالم الخارجي ومعتمداً، إلى حدّ كبير، على المستوردات المموّلة بصورة رئيسية عبر القروض الخارجية والتسهيلات المالية. كما أن طبيعة الصراع واستمراره أدّت إلى تدمير تنافسية الاقتصاد السوري وقوّضت أسس الثروة والإنتاجية التي كانت قد تراكمت عبر عقود. وينعكس هذا الانكشاف الاقتصادي الكبير في الزيادة الهائلة لعجز ميزان المدفوعات، الذي استهلك الاحتياطيات الأجنبية وغيرها من الاحتياطيات والمدّخرات، وهذا يعني مراكمة ديون ضخمة ستقع على كاهل الأجيال المقبلة.

الجدول رقم 2: الناتج المحلي الإجمالي بحسب الإنفاق (2010 - الربع الرابع 2014)، بمليارات الليرات السورية بالأسعار الثابتة لعام 2000

		الاستهلاك		إجمالي التكوين الرأسمالي		التغير في المخزون	صافي الصادرات	الصادرات	المستوردات	الناتج المحلي الإجمالي (بأسعار السوق)
		العام	الخاص	العام	الخاص					
سيناريو الاستمرار (الإسقاطات)	الفعلي 2010	1225	258	967	330	144	193	-8	-85	404	489	1470
	2011	1287	285	1002	360	145	207	8	-73	414	487	1574
	2012	1354	315	1039	384	146	222	16	-62	424	486	1676
	2013	1426	348	1078	412	147	238	27	-50	434	484	1788
	الربع الأول 2014	376	96	279	90	37	64	-11	-34	82	116	432
	الربع الثاني 2014	376	96	279	182	37	64	81	-6	109	115	552
	الربع الثالث 2014	376	96	279	90	37	64	-11	-18	103	120	448
	الربع الرابع 2014*	376	96	279	72	37	64	-29	19	151	132	466
سيناريو الأزمة (التقديرات)	2011	1204	297	907	367	113	174	80	-158	372	530	1413
	2012	975	236	739	155	49	51	56	-154	179	333	977
	2013	805	172	633	104	22	41	40	-288	115	403	620
	الربع الأول 2014	165	42	123	16	1	10	5	-58	33	91	122
	الربع الثاني 2014	225	40	185	19	4	11	4	-65	24	89	179
	الربع الثالث 2014	154	39	115	21	6	11	4	-49	25	74	126
	الربع الرابع 2014*	176	36	140	22	7	11	4	-67	19	85	131
آثار الأزمة	2011	84	-12	95	-7	32	33	-72	85	42	-43	162
	2012	379	79	300	229	97	171	-40	92	244	153	699
	2013	621	177	445	309	125	197	-13	238	319	81	1168
	الربع الأول 2014	211	54	156	74	36	54	-15	24	49	25	309
	الربع الثاني 2014	151	56	94	163	33	53	77	59	84	26	372
	الربع الثالث 2014	221	57	164	69	31	53	-15	31	77	46	322
	الربع الرابع 2014*	200	61	139	50	30	53	-33	86	132	46	336
	لغاية ك1 2014*	1866	473	1393	887	384	615	-112	614	947	333	3368

* إسقاطات.

المصدر: تقديرات المركز السوري لبحوث السياسات بناء على بيانات أولية من هيئة التخطيط والتعاون الدولي والمكتب المركزي للإحصاء.

تقدر الخسائر الاقتصادية الإجمالية بـ 383% من الناتج المحلي الإجمالي لعام 2010 بالأسعار الثابتة

وقد شكّل إجمالي الاستهلاك 128.9% من الناتج المحلي الإجمالي في 2014، ممّا يشير إلى تراجع ملحوظ في الإدخار المحلي، إذ يقدر الإدخار القومي بناقص 16.7% من إجمالي الدخل القومي المتاح. كما شكّلت المستوردات 60.8% من الناتج المحلي الإجمالي، في حين شكّلت الصادرات 18.1% منه. إن الاعتماد على الدعم الخارجي لتمويل التجارة والعجوزات في ميزان المدفوعات تزيد من هشاشة الاقتصاد وتهدد التعافي والتنمية المستقبلية.

تشكّل الخسائر في الناتج المحلي الإجمالي مكوّناً واحداً من الخسارة الاقتصادية الإجمالية المقدّرة في سورية التي تتضمن أيضاً الأضرار التي أصابت مخزون رأس المال، والناجمة عن النزاع المسلّح، إضافة إلى الزيادة في النفقات العسكرية من خارج الموازنة. وقد قدّرت الخسارة الإجمالية في مخزون رأس المال، بحسب الإسقاطات، بـ 128 مليار دولار بالأسعار الجارية حتى نهاية 2014، إذ شكّل مخزون رأس المال المادّي في 2014 ما نسبته 44.1% بالمقارنة مع مستواه في العام 2010 (الشكل 5). وتتألف هذه الخسارة من ثلاثة مكوّنات، الأول هو التراجع في الاستثمارات الصافية، والذي يعادل 27.8 مليار دولار أميركي، وقد أُخذ بالحسبان في تقدير خسائر الناتج المحلي الإجمالي. والمكوّن الثاني هو المخزون المعطل لرأس المال نتيجة توقف إسهام رأس المال المادي في إنتاج السلع والخدمات والقيمة المضافة، وهو كذلك متضمّن في حساب خسارة الناتج المحلي الإجمالي، ويبلغ 28.2 مليار دولار أميركي. والمكوّن الثالث هو مخزون رأس المال المدمّر جزئياً أو كلياً الناتج عن النزاع المسلّح، ويشمل ذلك المؤسسات العامة والخاصّة والمعدّات والأبنية السكنية وغير السكنية المدمرة. وهذا المكوّن لم يؤخذ بعين الاعتبار في تقدير خسائر الناتج المحلي الإجمالي، وبالتالي يجب أن يُضاف إلى الخسائر الاقتصادية الإجمالية، وقدرت قيمة الخسارة في مخزون رأس المال المدمّر بـ 71.9 مليار دولار أميركي.

لقد حصل تدمير هائل طال رأس المال المادي خلال النزاع المسلّح، الأمر الذي نجم عنه خسارة جزء كبير من البنية التحتية والمعدّات ذات التكلفة العالية، الأمر الذي يعتبر خسارة في الثروة تؤثر على رفاهية السكّان وعملية التنمية المستقبلية.

الشكل رقم 5: الخسائر المقدّرة في مخزون رأس المال

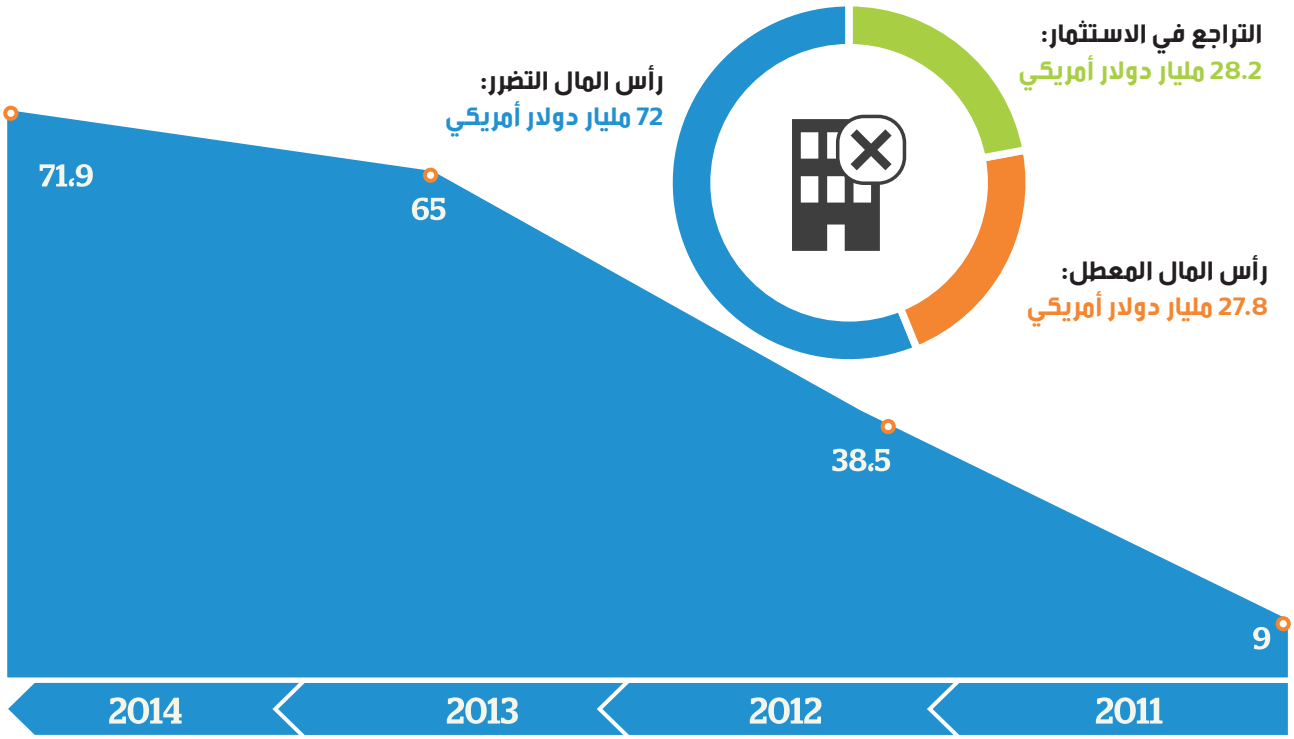

المصدر: حسابات المركز السوري لبحوث السياسات بناء على (نصر، ومحشي 2012 بـ: تقديرات مخزون رأس المال السوري 1965-2010)

وكما هو الحال في التقارير السابقة، تعتبر الزيادة الاستثنائية في النفقات العسكرية الرسمية جزءاً من الخسارة الاقتصادية، بما أنها تعيد تخصيص جزء من موارد الموازنة التي كانت تنفق على الخدمات العامّة، بما في ذلك على التعليم، والصحة، والرفاه، إلى الانفاق على السلاح والأمن. بما أن الزيادة في النفقات العسكرية والتصنيع العسكري تُعامل عموماً على أنها بنود من خارج الموازنة، فإنها لا تدخل في حساب خسارة الناتج المحلي الإجمالي. وبما أن البيانات غير متوفرة، فمن الصعوبة بمكان تقدير مدى الزيادة في حساب النفقات العسكرية. ولكن بالاعتماد على الأدلة التطبيقية المقارنة من دول أخرى، فإن الإسقاطات تشير إلى أن النفقات العسكرية من خارج الموازنة في سورية ازدادت لتشكّل 16،2% من الناتج المحلي الإجمالي في العام 2013، و13،2% في العام 2014 . ومن الجدير بالذكر أن النفقات العسكرية للجماعات المسلّحة لم تقدّر في هذا التقرير (المركز السوري لبحوث السياسات، 2013أ).

وبالتالي، فقد أسفر النزاع المسلّح في سورية عن خسائر اقتصادية إجمالية مقدّرة بمبلغ 5،627 مليار ليرة سورية بالأسعار الثابتة لعام 2000، أي ما يعادل 383% من الناتج المحلي الإجمالي لعام 2010 بالأسعار الثابتة. وبالأسعار الجارية، بلغت الخسائر الاقتصادية الإجمالية 202،6 مليار دولار أميركي بحلول نهاية العام 2014[4] (الجدول 3). وتشكل خسارة الناتج المحلي الإجمالي 59.1% من الخسارة الإجمالية، بينما أسهم مخزون رأس المال المتضرّر بـ 35،5% من إجمالي الخسائر، في حين شكّلت الزيادة في الإنفاق العسكري 5.4% من الخسائر الاقتصادية الإجمالية.

دعم ضخم وعجز غير قابل للاحتمال

شكّل الإنفاق العام أحد الركائز الأساسية للاقتصاد خلال الأزمة، وقد وصل إلى جانب الدعم من خارج الموازنة إلى 47% من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية. وقد أجبر الوضع الاقتصادي المتردي، بما في ذلك التراجع في الاستثمار والاستهلاك الخاص، أجبر الحكومة على زيادة الإنفاق بشكل كبير عبر أقنية مختلفة تشمل زيادة أجور ورواتب موظفي القطاع العام، ورفع فاتورة الدعم إلى مستويات عالية، وتحديداً دعم المشتقات النفطية، والكهرباء، والأغذية الأساسية. إضافة إلى ذلك، فقد فرضت النفقات العسكرية المتنامية تحويل الموارد بعيداً عن النشاطات المُنتجة، وقد تجلّى ذلك في التراجع الكبير للاستثمارات العامّة. أما الإيرادات، فقد شهدت هبوطاً حادّاً جرّاء الانخفاض في الإيرادات النفطية، والأرباح الصافية للشركات المملوكة من الدولة، والضرائب المباشرة وغير المباشرة التي تُجبى من القطاع الخاص، على الرغم من أن الحكومة زادت أسعار الأغذية المدعومة وكذلك أسعار المشتقّات النفطية، الأمر الذي أدى إلى الضغط على الأسعار العامّة وأسعار صرف القطع الأجنبي.

خلال العام 2014، سجّل الإنفاق العام، دون الدعم من خارج الموازنة، نسبة 27،2% من الناتج المحلي الإجمالي الجاري، وهي نسبة مُساوية تقريباً للنسبة المسجّلة في العام 2013 والتي بلغت 27،1%. وإذا ما أضفنا العجز من خارج الموازنة، فإن هذه النسبة تزداد إلى 43% في 2013 وإلى

سجّل الدين العام تزايداً كبيراً كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي الجاري، من 104% وسطياً في 2013 إلى 147% في الربع الرابع لعام 2014

4. أجريت الحسابات باستعمال نتائج دراسة كولير وهوفلر بالإضافة إلى فرضيات المركز السوري لبحوث السياسات

الشكل رقم 6: الخسائر الاقتصادية الإجمالية بمليارات الدولارات الأميركية (بالأسعار الجارية)

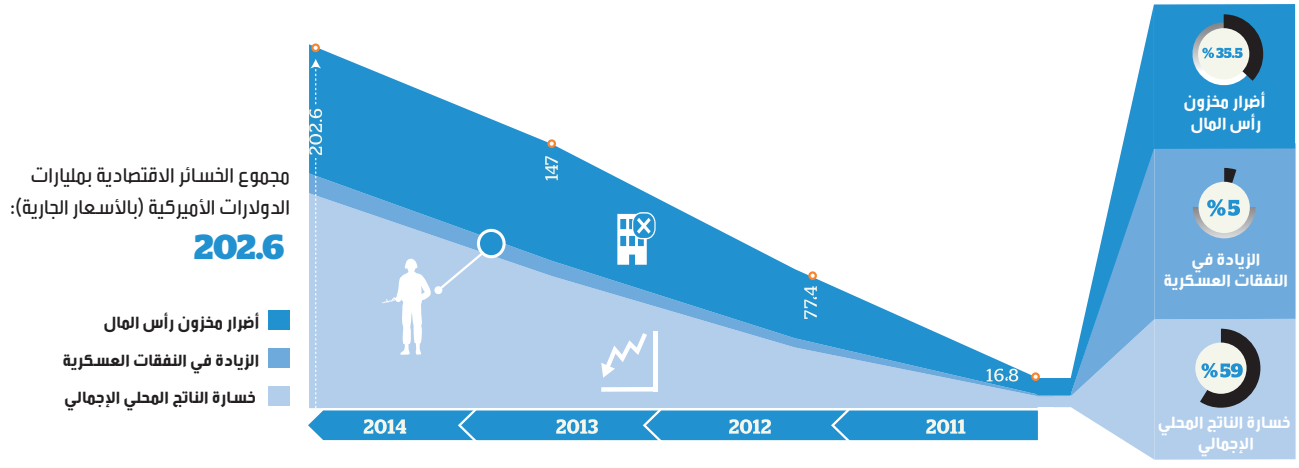

46.7% في العام 2014. وتشير الإسقاطات إلى أن الاستثمار العام قد سجّل انكماشاً طفيفاً في 2014، فبعد أن بلغ 3.3% في 2013 كنسبة من الناتج انخفض إلى 3% في 2014. وازدادت حصّة الأجور والرواتب الحكومية خلال 2014 لتصل إلى 18.5% من الناتج المحلي الإجمالي مقارنة مع 17.6% في 2013، في حين أن الإنفاق على الإعانات والتحويلات الحكومية ازداد من 19.7% في 2013 إلى 23.2% في 2014. تجدر الإشارة إلى أن جزءاً من النفقات العسكرية مشمول ضمن الموازنة العامة، إلا أن الجزء الأهم من هذه النفقات يبقى من خارج الموازنة.

تراجعت الإيرادات من 7.2% في 2013 إلى 6.2% في 2014 متأثّرةً بالانخفاض في الإيرادات النفطية، وكذلك خسائر الشركات والمؤسسات التجارية وإفلاسها وتدميرها، ممّا أثّر على حجم الضرائب المباشرة، في حين أن التراجع في الطلب المحلي أثّر على الإيرادات من الضرائب غير المباشرة.

وإضافة إلى ما سبق، فقد تأثّرت عملية إدارة الضرائب نتيجة لعدم القدرة على الوصول إلى العديد من مناطق النزاع، في حين عانت الأنظمة الضريبية من الضعف جرّاء ضعف أو غياب سيادة القانون في أرجاء مختلفة من البلاد.

ونتيجة لذلك، فقد ازداد عجز الموازنة من 35.7% في 2013 إلى 40.5% في 2014 مما يزيد من أعباء الدين العام التي استمرت في الارتفاع. فقد سجّل الدين العام تزايداً كبيراً كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي الجاري، من 104% وسطياً في 2013، إلى 107% في الربع الأول من العام 2014، و118% في الربع الثاني، و130% في الربع الثالث، و147% في الربع الرابع (الشكل 6). وعلى الرغم من أن الحكومة اعتمدت على الاقتراض المحلي من المصرف المركزي، إلا أن الضغوط الناجمة عن استيراد المشتقات النفطية، والمعدّات والسلع الحيوية، والأغذية الأساسية زادت من الحاجة إلى القروض والتسهيلات الخارجية.

الجدول رقم 3: الإيرادات، والنفقات، وعجز الموازنة الحكومية (كنسب مئوية من الناتج المحلي الإجمالي)، 2010-2014

	الفعلية				المقدرة				
	2010	2011	2012	2013	الربع الأول 2014	الربع الثاني 2014	الربع الثالث 2014	الربع الرابع 2014	2014
الإيرادات	22.7	17.3	10.4	7.2	8.1	5.3	6.8	5.4	6.2
الإيرادات النفطية	7.0	5.0	3.4	2.3	2.5	1.7	2.1	1.7	1.9
الإيرادات الضريبية غير النفطية	9.4	8.4	5.2	4.1	4.6	3.0	3.9	3.1	3.5
الإيرادات غير الضريبية غير النفطية	6.3	4.0	1.8	0.8	0.9	0.6	0.8	0.6	0.7
النفقات	24.9	26.3	26.6	27.1	32.6	22.3	30.7	25.8	27.2
الإنفاق الجاري	16.2	19.4	22.3	23.7	31.5	20.5	26.4	21.5	24.2
الأجور والرواتب	10.7	13.5	16.3	17.6	24.2	15.8	20.3	16.1	18.5
السلع والخدمات	1.3	1.4	1.6	1.8	2.0	1.3	1.7	1.9	1.7
مدفوعات الفوائد	0.8	0.9	0.6	0.6	0.4	0.3	0.4	0.3	0.3
الإعانات والتحويلات	3.5	3.7	3.8	3.8	4.9	3.2	4.1	3.2	3.7
الإنفاق التنموي	8.7	6.9	4.3	3.3	1.0	1.8	4.4	4.4	3.0
رصيد الموازنة	2.2-	8.9-	16.2-	19.8-	24.5-	17.1-	24.0-	-20.5	21.0-
رصيد الموازنة مع الدعم من خارج الموازنة	2.2-	12.1-	27.7-	35.7-	50.0-	33.7-	45.3-	-37.4	40.5-

وقد ازداد الدين العام المحلي إذا ما قسناه كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي من 60% في الربع الأول من العام 2014 إلى 65% في الربع الثاني، و70% في الربع الثالث، و76% من الربع الرابع. كما سجّل الدين العام الخارجي ارتفاعاً ضخماً من 39% في 2013 إلى 47% في الربع الأول من العام 2014 إلى 53% في الربع الثاني، و60% في الربع الثالث، و71% من الربع الرابع، وتشكل التسهيلات الائتمانية من إيران جزءاً كبيراً من الدين الخارجي.

استمر التدهور في حوكمة الإدارة المالية خلال العام 2014، إذ أدى النزاع إلى زيادة في غياب الشفافية وضعف الكفاءة والتفاوت وضعف الرقابة والمساءلة، الأمر الذي ترك أثراً سلبياً على حياة الناس جرّاء الأزمة وفاقم من خسائرهم. والجدير بالذكر أن النزاع حرم الغالبية العظمى من الحدّ الأدنى من مستويات المعيشة، في حين قدّم الدعم والحوافز إلى الكثير من النشاطات المرتبطة بالنزاع.

هشاشة في أسعار الصرف

في عام 2014، استمر مصرف سورية المركزي بتدخّله المباشر وغير المباشر في سوق القطع الأجنبي بهدف التخفيف من الضغط المتزايد على الليرة السورية. فقد لجأ المصرف عدّة مرّات إلى بيع كمية من احتياطياته بالدولار الأميركي خلال العام 2014 إلى شركات الصرافة المرخّصة من أجل الحؤول دون استمرار التدهور في قيمة الليرة السورية. بيد أن هذه التدخّلات لم يكن لها إلا أثر محدود في منع المضاربة بسعر الصرف أو في الحد من نشاطات السوق السوداء. ومع استمرار النزاع المسلّح، فإن الاقتصاد سيستمر على الأرجح في المعاناة من عدم الاستقرار في سوق القطع الأجنبي.

وفي شهر آذار من عام 2014، انخفض المعدّل الوسطي الشهري لسعر صرف الليرة السورية مقابل الدولار الأميركي في السوق غير الرسمية بنسبة 7،7% مقارنة بالمعدّل الوسطي الشهري المسجّل في كانون الأول 2013، وبنسبة 2،6% في السوق الرسمية. وخلال الربع الأول من العام 2014، كانت السوق مستقرّة بسبب التحسّن النسبي في الأوضاع الأمنية والعسكرية، ومعاودة نشاط الشركات، والتدخلات الحكومية المباشرة وغير المباشرة في السوق. وخلال الربع الثاني، ظلت هذه الأوضاع تمارس دورها في

الشكل رقم 7: الدين الإجمالي بحسب مكوّنيه المحلي والخارجي (كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي)، 2010 - الربع الرابع من العام 2014

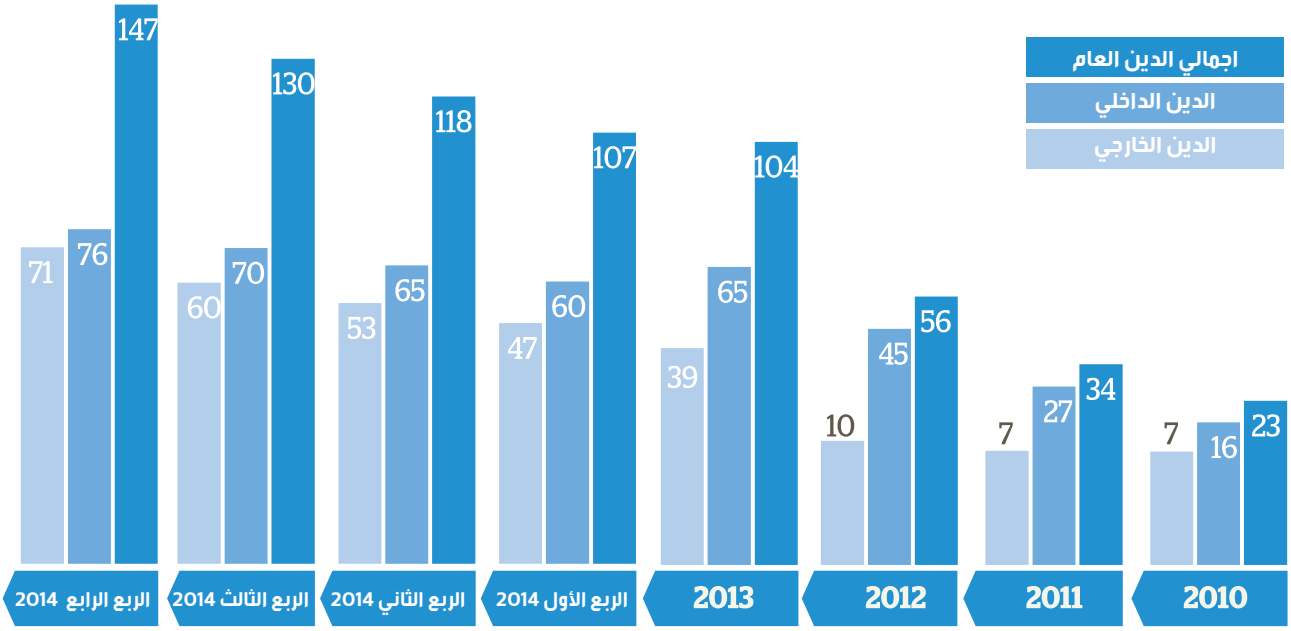

المصدر: تقديرات المركز السوري لبحوث السياسات

إن التراجع في قيمة العملة السورية ترافق مع زيادة سعر الصرف الحقيقي منذ أواسط العام 2014 جرّاء الزيادة في الأسعار المحلية

الحيلولة دون حصول تدهور كبير في قيمة الليرة السورية، على الرغم من استمرار التراجع الضعيف نسبياً في سعر الصرف. في حزيران 2014، انخفض المعدّل الوسطي الشهري لسعر صرف الليرة مقابل الدولار الأميركي، مقارنة بالمستوى المسجّل في آذار، بنسبة 7،1% في السوق غير الرسمية وبنسبة 3،3% في السوق الرسمية.

شهد الربع الثالث من عام 2014، وتحديداً شهر أيلول، انخفاضاً حادّاً في قيمة الليرة السورية نتيجة لعوامل عدّة، من ضمنها الضربات الجوية التي شنّها التحالف الدولي على أهداف داخل سورية، والزيادة في أسعار السلع الأساسية مثل الخبز، والسكّر، والرز. ووصل المعدّل الوسطي الشهري لسعر الصرف في السوق غير الرسمية إلى 185،79 ليرة سورية لكل دولار أميركي بعد أن بلغ 168،50 ليرة سورية في حزيران. كما تراجع سعر الصرف الرسمي خلال ذلك الوقت بحيث تغيّر المعدّل الوسطي الشهري لسعر صرف الليرة السورية مقابل الدولار الأمريكي من 150،13 ليرة سورية في حزيران إلى 158،29 ليرة سورية في أيلول. ومن المتوقّع أن يكون التراجع في قيمة العملة قد استمر خلال الربع الرابع جرّاء التزايد في أسعار الطاقة. وتشير الإسقاطات إلى أن المعدّل الوسطي الشهري لسعر الصرف في السوق غير الرسمية بلغ 191 ليرة سورية لكل دولار أميركي في تشرين الأول، و196 ليرة سورية في تشرين الثاني، و202 ليرة سورية في كانون الأول. وبالتوازي مع ذلك، تشير الإسقاطات إلى أن المعدّل الوسطي الشهري لسعر الصرف في السوق الرسمية قد ارتفع من 164 ليرة سورية لكل دولار أميركي في تشرين الأول، إلى 173 ليرة سورية في كانون الأول (الشكل (8، أ)). ومن الناحية النظرية، فإن هذا التراجع في قيمة العملة السورية يجب أن يسهم في زيادة تنافسية الصادرات، ولا سيما صادرات السلع غير النفطية. بيد أن هذا التراجع ترافق بزيادة في سعر الصرف الحقيقي منذ أواسط العام 2014 جرّاء الزيادة في الأسعار المحلية (الشكل (8، ب)).

وخلال عام 2014، ازدادت الفجوة ما بين سعري الصرف الرسمي وغير الرسمي، مع وصول التراجع في سعر الصرف الرسمي إلى ما نسبته 22،4% مقارنة بالتراجع في سعر الصرف غير الرسمي الذي بلغ 38،2%. ومن المتوقّع أن توسّعَ هذه الفجوة نشاط السوق السوداء من خلال خلق الحوافز للتعامل بالقطع الأجنبي في السوق غير الرسمية. ومن المرجّح أن تستمر حالة عدم الاستقرار في أسواق القطع الأجنبي ما دام النزاع المسلّح مستمراً.

كلفة المعيشة: ارتفاع بعد حالة من شبه الاستقرار

بناءً على بيانات المكتب المركزي للإحصاء حتى أيار 2014، وإسقاطات المركز السوري لبحوث السياسات للأشهر السبعة المتبقية من العام، يُقدّر بأن مؤشر أسعار المستهلك قد سجّل تراجعاً بنسبة 4،3%، في الربع الأول من العام 2014، بينما ارتفع بنسبة 5% في الربع الثاني، بعد أن قفزت أسعار البنزين بنسبة 20%. وتشير الإسقاطات إلى أن

الشكل رقم 8: (أ) سعر الصرف الرسمي وغير الرسمي من كانون الثاني 2013 حتى كانون الأول 2014 بالليرة السورية لكل دولار أميركي

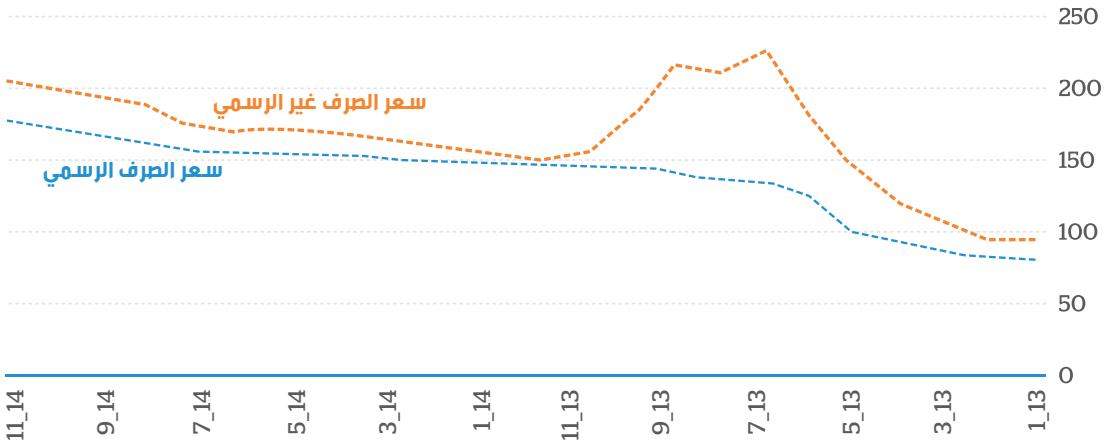

المصدر: مصرف سورية المركزي وهيئة التخطيط والتعاون الدولي، وحسابات المركز السوري لبحوث السياسات

الشكل رقم 8: (ب) سعر الصرف الاسمي والحقيقي من آذار 2011 وحتى كانون الأول 2014 بالليرة السورية لكل دولار أميركي

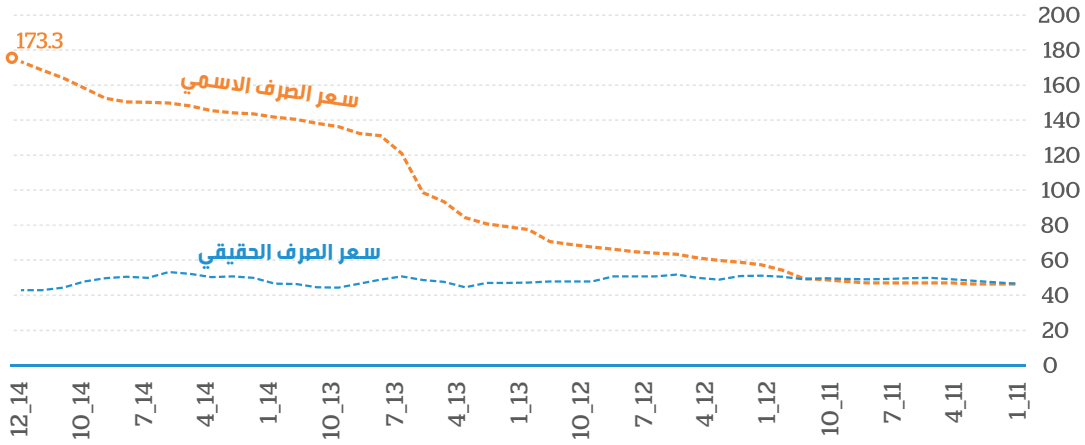

المصدر: مصرف سورية المركزي وهيئة التخطيط والتعاون الدولي، وحسابات المركز السوري لبحوث السياسات

هذا الاتجاه قد استمر مع زيادة مؤشر أسعار المستهلك بنسبة 10،3% في الربع الثالث، وبنسبة 22% في الربع الرابع (الشكل 9). ونجمت هذه الزيادة خلال النصف الثاني من العام 2014 عن مجموعة من العوامل، منها الزيادات في أسعار السلع والخدمات الأساسية كالخبز، والرز، والسكر، والارتفاع الكبير في أسعار الطاقة في الربع الأخير من العام، إضافة إلى ندرة السلع الأساسية، مثل الغاز المنزلي، بسبب الأوضاع الأمنية. وعلاوة على ما سبق، فإن أسعار هذه السلع ذاتها تختلف اختلافاً جذرياً بين المناطق، إذ أن الأسعار في مناطق النزاع تكون عادة أعلى من المناطق الأخرى بسبب ندرة السلع الأساسية.

وقد أدّى قرار الحكومة برفع أسعار العديد من السلع والخدمات الأساسية إلى قفزة كبيرة في مؤشر أسعار المستهلك خلال النصف الثاني من العام 2014، ويمكن لهذا القرار أن يؤدي إلى زيادة الإيرادات الحكومية، إلا أنه على الأرجح سيترك تبعات سلبية على معيشة الأسر، وتحديداً الأفقر بينها، فإن ارتفاع أسعار السلع الأساسية والطاقة سيشكّل ضغطاً كبيراً على دخولها. وتجدر الإشارة إلى أن الشبكات والأفراد، الذين يحاولون الاستفادة من الأوضاع لزيادة أرباحهم ومكاسبهم الشخصية، يحتكرون أسواق العديد من السلع.

تبخّر العمل المُنتج

ما زالت الأزمة تسهم في تعميق التشوّه الحاصل في سوق العمل، من خلال تحويل القدرات الكامنة المُنتجة، ولاسيما بين صفوف الشباب، إلى النشاطات الهدّامة والمتّصلة بالعنف. فقد تراجع معدّل التشغيل من 36،1% في 2011 إلى 21،9% في 2013، وتشير الإسقاطات إلى أنه تراجع إلى 19،6% في نهاية عام 2014. كما سجّل معدّل البطالة ارتفاعاً كبيراً من 14،9% في 2011 إلى 53% في 2013، ليشهد زيادة إضافية في كل ربع من أرباع العام 2014، إذ ارتفع إلى 53% في الربع الأول من العام 2014، و54،7% في الربع الثاني، و56،1% في الربع الثالث، و 57،7% في الربع الرابع. وبالمقارنة بين السيناريو الاستمراري وسيناريو الأزمة، تبيّن النتائج أن سوق العمل قد خسر 2،96 مليون فرصة عمل مع نهاية العام 2014. (الجدول 4).

في عام 2014، استقر التوظيف في القطاع العام دون أن يشهد تغييرات كبيرة، وازدادت حصّته من التشغيل إلى 55%، ممّا يشير إلى أن غالبية المشتغلين في سوق العمل الرسمية (القطاع المنظم) يعملون في القطاع الحكومي.

باستخدام معدّل الإعالة لعام 2010 والبالغ 4.13 شخصاً لكل مشتغل، فإن فقدان 2،96 مليون فرصة عمل بحلول نهاية 2014، يترك أثراً فادحاً ومباشراً

"ازداد معدل البطالة من 53% في عام 2013 إلى 57،7% في نهاية عام 2014

الشكل رقم 9: مؤشر أسعار المستهلك في سورية (كانون الثاني 2013 إلى كانون الأول 2014)

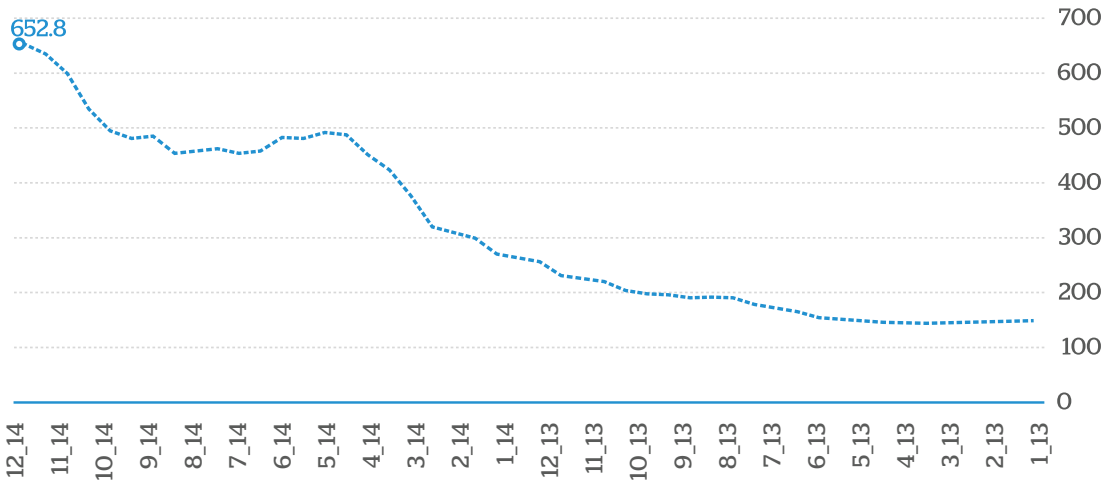

المصدر: المكتب المركزي للإحصاء وحسابات المؤلفين للفترة ما بين حزيران وديسمبر 2014

الجدول رقم 4: أثر الأزمة على سوق العمل (بالآلاف)

حالة التشغيل	مشتغل	عاطل عن العمل	خارج قوة العمل	العدد الإجمالي للسكان الناشطين	معدّل البطالة	
2011	5,214	600	7,594	13,409	%10.3	سيناريو الأزمة (التقديرات الرسمية)
2012	5,379	645	7,857	13,881	%10.7	
2013	5,538	702	8,137	14,376	%11.2	
الربع الأول 2014	5,579	715	8,209	14,503	%11.4	
الربع الثاني 2014	5,620	730	8,281	14,631	%11.5	
الربع الثالث 2014	5,653	752	8,354	14,760	%11.7	
الربع الرابع 2014	5,693	769	8,427	14,889	%11.9	
2011	4,949	865	7,594	13,409	%14.9	سيناريو الأزمة (التقديرات)
2012	3,890	2,129	7,862	13,881	%35.4	
2013	3,141	3,098	8,137	14,376	%49.7	
الربع الأول 2014	2,960	3,334	8,209	14,503	%53.0	
الربع الثاني 2014	2,873	3,476	8,281	14,631	%54.7	
الربع الثالث 2014	2,810	3,596	8,354	14,760	%56.1	
الربع الرابع 2014	2,730	3,732	8,427	14,889	%57.7	

المصدر: تقديرات المركز السوري لبحوث السياسات استناداً إلى مسوح قوة العمل (2006 – 2011)، المكتب المركزي للإحصاء

على معيشة 12،24 مليون إنسان فقدوا مصدر دخلهم الرئيسي. إضافة إلى ذلك، فإن الغالبية العظمى ممّن تبقوا في سوق العمل عانوا من تراجع حاد في الأجور الحقيقية جرّاء تزايد الأسعار، ولاسيما خلال الربع الأخير من العام 2014.

إن هذا التراجع الحاد في فرص العمل المتاحة ضمن سوق العمل الرسمية أسفر عن زيادة في مستوى النشاطات الاقتصادية غير الرسمية، ومن ضمن ذلك ورش العمل الصناعية الصغيرة، وصغار أصحاب الأعمال الذين ينشطون في أسواق الشوارع، وقد أعاد ذلك شريحة واسعة من القوى العاملة السورية إلى النشاطات كثيفة العمالة غير الماهرة، الأمر الذي من شأنه تبديد رأس المال البشري المتراكم سابقاً. ومع ازدهار اقتصاديات العنف، فإن نسبة كبيرة من الشباب السوري باتت منخرطة في النشاطات المرتبطة بالنزاع والأعمال غير القانونية، التي تهيمن عليها وتنظمها شبكات محلية ودولية. إن التغلّب على هذه النشاطات وآثارها الكارثية يشكّل تحدّياً كبيراً يتطلّب خلق شروط اجتماعية واقتصادية ومؤسسية جديدة تمنع الناس من الانخراط في اقتصاديات العنف وتعيد إشراك الشباب وغيرهم في النشاطات الاقتصادية المشروعة.

اقتصاد مغترب عن الناس

يتطلّب نزاع بهذا الحجم والاتساع إعادة النظر في المفاهيم والأطر السائدة التي يلجأ الباحثون إليها عادة لتحليل السياقات الاجتماعية الاقتصادية. غير أن تقويم آثار الأزمة في هذا التقرير ليس مجرّد عملية تقنية بحتة تهدف إلى حساب الخسائر في الناتج المحلي الإجمالي، والاستثمار، وفرص العمل، والأسعار، والدين، والعجز المالي، وإنما هو أيضاً محاولة لتشخيص التدهور الحاصل في التنمية بمفهومها الواسع الذي يأخذ بعين الاعتبار ديناميكيات العلاقات الاجتماعية والاقتصادية، والوظائف والأشكال الجديدة للمؤسسات، ونفوذ الجهات الفاعلة، والأهم من هذا كله الأمن الإنساني للمواطنين، الذي فُقد على نطاق واسع، حالي ومستقبلي.

يقدّر التقرير أن الخسائر في الناتج المحلي الإجمالي في عام 2014 تشكّل 38% من الناتج المحلي الإجمالي للعام 2010، في حين أن رأس المال المادي، وهو المصدر الأساسي للنمو، وصل إلى 44% من المستوى الذي سجّله عام 2010، كما أن عدد المشتغلين بلغ 54% من عددهم في 2010. إضافة إلى ذلك، قارن التقرير بين العديد من المؤشرات التقليدية والمستويات التي كانت يمكن أن تصل إليها في عام 2014 لو لم تندلع الأزمة. ويمكن توضيح العديد من الأمثلة الأخرى على هذه المؤشرات ضمن سياق الإطار التقليدي للعرض والطلب. ولكن، هل بوسعنا، في ظل الأزمة، أن نعتبر الإنتاج المتبقّي قيمة مضافة، أو نعتبر الاستثمار مصدراً للنمو، أو الصادرات مؤشراً للتنافسية؟

يمكن القول بأن جزءاً كبيراً من الموارد المتبقية للاقتصاد السوري تُستعمل لتأجيج النزاع، سواء بشكل مباشر من خلال الإنفاق العسكري، أو غير مباشر من خلال لجوء قوى التسلّط إلى إعادة تخصيص الموارد الاقتصادية لتكون بمثابة حوافز إيجابية «لمؤيديها» أو حوافز سلبية «لأعدائها». وإذا ما أخذ بعين الاعتبار التعريف المعياري (القياسي) للتنمية الاقتصادية، بوصفها «تحسناً في مستويات المعيشة وتقدير الذات، وازدياداً في الاحتياجات، والتحرر من الاضطهاد إضافة إلى توسيعها للخيارات»، (تودارو، 2011)، يمكن التوصّل إلى خلاصة مفادها أن استخدام الموارد والعلاقات الاقتصادية في إطار اقتصاديات العنف يَنتج عنه قيمة مضافة سلبية تعتبر هدّامة وتؤثر سلباً وبشكل كبير على مستويات المعيشة. لكن هذا النوع من العلاقات والمؤسسات لا ينسجم مع أساس النمو الاقتصادي الطبيعي الذي يتم من خلال الاستفادة من رأس المال المادي، ورأس المال البشري، والمؤسسات القائمة على أساس قوانين التجارة والتعاقد المحمية بسيادة القانون. وفي سياق النزاع المسلّح، بات جزء كبير من السوق ملاذاً للمحتكرين والمبتزين والمستغلين والانتهازيين، حيث تزدهر تجارة السلاح وأعمال النهب والسلب والخطف والاتّجار بالبشر والتهريب والمشاريع الاستغلالية التي تزيد من ثروة مجموعات وطبقات وفئات جديدة، تقوم من الناحية التنموية والأخلاقية بتدمير القيم الإنسانية والنسيج الاجتماعي ورأس المال الاقتصادي للبلاد.

تقويم آثار الأزمة في هذا التقرير ليس مجرّد عملية تقنية، وإنما هو أيضاً محاولة لتشخيص التدهور الحاصل في التنمية بمفهومها الواسع

هذا النوع من الجهات الفاعلة الجديدة المتمحورة حول الشبكات المرتبطة بالنزاع، يُعتبر تابعاً لقوى التسلّط ضمن مسعاها الرامي إلى بناء «مؤسسات أمر واقع» جديدة تكون بمثابة النقيض للنشاط الاقتصادي الطبيعي والحق في الحياة الكريمة. لكنّ المفارقة في الأمر تكمن في أن قوى التسلّط وحلفاءها غالباً ما يقدّمون للناس بعض الخدمات ، وغالباً ما يفرضون النظام والاستقرار ويسعون إلى إعادة إعمار ما أسهموا في تدميره، الأمر الذي يعمق من اغتراب المواطنين واستلابهم وتغريب المجتمع.

الأزمة السورية أزمة دولية، إذ لا يمكن للاقتصاد والمجتمع والمؤسسات في سورية أن يتكبدوا خسائر تُعادل نحو أربعة أضعاف قيمة الناتج المحلي الإجمالي السوري قبل الأزمة، وعجزاً سنوياً في الموازنة يصل إلى 50%، وديناً عامّاً يبلغ 147% من الناتج المحلي الإجمالي، وفقدان 60% تقريباً من فرص العمل، ونفقات عسكرية هائلة، لولا تدخّل هائل من القوى الخارجية التي تؤجّج العنف وتسعّره.

يحاول التقرير اقتراح مفاهيم تنموية بديلة يمكن أن تُساعد في صياغة خيارات مختلفة في مجال السياسات، تهدف إلى تجسيد مصالح المواطنين والمجتمع في المساواة، والاستدامة، والرفاهية. إذ ثمّة حاجة لوضع إطار بديل يقوم على استعمال مقاربة نقدية معرفية تستند إلى فهم عميق لأسباب وتبعات النزاع المسلّح في سورية، يمكن أن تطوّر إطاراً جديداً للسياسات يركّز على الخيارات التنموية التي تأخذ بعين الاعتبار احتياجات جميع السكّان ومصالحهم.

لن تشهد مأساة سورية، بما في ذلك خرابها الاقتصادي، إلا تنامياً وتصاعداً فيما لو وجد الانتهازيون وأمراء الحرب المرتبطون بقوى التسلّط الداخلية والخارجية مساحة يتحرّكون فيها، ولاسيما إذا مُكِّنوا من الهيمنة على الأسواق كي يتربّحوا على حساب من هُمِّشَ ودُفِعَ إلى الاغتراب أثناء النزاع. وكما هو الحال في الأوضاع المشابهة الأخرى، فإن العديد من الجهات الفاعلة والنافذة سترى في الكارثة السورية فرصة سانحة لتعزيز سيطرتها وسلطتها على الناس من خلال استغلال حاجتهم إلى المساعدات الإنسانية وإعادة الإعمار بغية زيادة هيمنتها على الاقتصاد. ويمثّل ذلك تحدّياً للجهات السياسية والتنموية والإنسانية التي تريد أن تضمن بألا تستفيد المؤسسات، التي استغلّت النزاع واقتصاديات العنف، مستقبلاً، ويكون ذلك من خلال ضمان ظهور مؤسسات تضمينية ومساءلة تضع الشعب السوري وتلبية احتياجاته نصب أعينها وفي صميم عملية التنمية المستقبلية.

ثمّة حاجة لوضع إطار بديل يقوم على استعمال مقاربة نقدية معرفية تستند إلى فهم عميق لأسباب وتبعات النزاع المسلّح في سورية

الآثار الاجتماعية للأزمة

التشتّت القسري

اضطُرَ ملايين السوريين بفعل انعدام الأمن على نطاق واسع والانكماش الاقتصادي المدمّر، وتحديداً في مناطق النزاع، إلى مغادرة منازلهم والاستقرار في أماكن جديدة سواء، في داخل البلاد أو في خارجها. وقد زادت حالة النزوح الواسعة هذه من معاناة السكّان الذين كانوا يواجهون أصلاً تحدّيات جمّة في تلبية احتياجاتهم الأساسية. وقد كان الوضع أقسى على من خسروا أفراداً من عائلاتهم، وممتلكاتهم، وأشغالهم. وفي صورة تعكس حجم المأساة رهن البعض حياتهم وكل ما يملكون واضعين إيّاها في أيدي المهرّبين غير الشرعيين على أمل الوصول إلى شواطئ «الأمان» في أوروبا، مدفوعين باليأس الشديد. وفي وقت تمكّن فيه عشرات الآلاف من الوصول إلى أوروبا بطرق مشروعة وغير مشروعة على حدّ سواء، غرق الآلاف في البحر الأبيض المتوسط أو تعرّضوا للإساءة والسرقة على أيدي تجّار البشر والعصابات الإجرامية.

لقد ترك هذا التشتّت القسري الذي تعرّض له الشعب السوري خلال الأزمة عواقب اجتماعية واقتصادية كبيرة على السكّان النازحين وأوجد توتّرات اقتصادية وسياسية واجتماعية في المجتمعات المُضيفة لهم. وقد شمل هذا الأثر التغيّرات التي طرأت على أسواق العمل، وعمليات الإنتاج، وأنماط الاستهلاك، والعلاقات الاجتماعية، والبنى المؤسسية الرسمية وغير الرسمية للاقتصاد. كما أن هذه التغيّرات ألقت عموماً بأعباء اقتصادية هائلة على كاهل الدول المُضيفة للاجئين والمجتمعات المحلية فيها.

وعلاوة على ما سبق، فإن القوى التي انبثقت جرّاء النزاع المسلّح والأزمة الاقتصادية ما زالت تتسبّب في استمرار التحوّل الديموغرافي في سورية المتمثّل في إعادة توزّع السكّان وتحرّكهم في داخل البلاد وخارجها. كما أسهم تزايد أعداد المهاجرين واللاجئين، وتصاعد أعداد من قتلوا نتيجة النزاع في تناقص أعداد السوريين المقيمين في البلاد. ففي الوقت الذي بلغ فيه عدد سكّان سورية 20،87 مليون نسمة عام 2010، تشير التقديرات إلى أن عددهم قد وصل إلى 18،05 مليون نسمة في أواسط العام 2014، بينما تشير الإسقاطات إلى أن هذا الرقم قد انخفض إلى 17،67 مليون نسمة مع نهاية 2014. وبالتالي، ظل نموّ السكّان المقيمين في سورية سالباً في 2014، إذ تقلّص بنسبة 5،8% في الربع الأول من العام 2014، وبنسبة 5،7% في الربع الثاني من العام 2014، وبنسبة 4،3% في الربع الثالث من العام 2014، وبنسبة 4،4% في الربع الرابع من العام 2014 مقارنة بالأرباع المقابلة لها من العام 2013. وبافتراض أن الأزمة لم تحصل فإن معدّل النمو السكّاني في سورية كان ليستمر عند 2،45% سنوياً، ليصل عدد السكان في نهاية 2014 إلى 22،99 مليون نسمة، وبالتالي فإن عدد سكان سورية المقيمين فيها خلال الأزمة قد انخفض 24% مقارنة مع ما كان يمكن أن يكون عليه هذا العدد لولا حدوث الأزمة. وعموماً، يعود هذا الانخفاض بشكل رئيسي إلى الارتفاع الهائل في أعداد اللاجئين والمهاجرين السوريين الذين فرّوا بسبب العنف والظروف الاقتصادية.

ومع نهاية الربع الأول من 2014، وصل العدد الإجمالي للاجئين السوريين في الدول المجاورة إلى 2،58 مليون شخص، ومن ضمنهم اللاجئون المسجّلون، وأولئك الذين ينتظرون تسجيل أسمائهم؛ فقد ازداد عدد اللاجئين بواقع 269000 شخص خلال الربع الثاني من 2014، وبواقع 161000 شخص خلال الربع الثالث من 2014 (المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، 2014). وقد حصلت زيادة ملحوظة في أعداد اللاجئين السوريين خلال الربع الرابع من العام 2014 جرّاء اشتداد حدّة العمليات العسكرية في المناطق الشرقية والشمالية من البلاد. وعليه، تشير الإسقاطات إلى أن عدد اللاجئين قد ازداد بواقع 326000 شخص خلال الربع الرابع من العام 2014[5]، ليصل العدد الإجمالي للاجئين إلى 3،33 مليون إنسان.

ومع نهاية 2014، حلّت تركيا مكان لبنان لتصبح البلد

إن القوى التي انبثقت جرّاء النزاع المسلّح والأزمة الاقتصادية ما زالت تتسبّب في تحولات ديمغرافية قسرية

5. يستند هذا الرقم إلى الأرقام المحدّثة من المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين حتى العاشر من كانون الأول وتقديرات المؤلفين حتى نهاية 2014.

المضيف الرئيسي للاجئين السوريين مع بلوغ نسبة من لجأ منهم إلى تركيا 35،1%. ويعود هذا التغيّر في المراكز بصورة رئيسية إلى احتدام النزاع المسلّح في المناطق الشمالية من سورية، والذي اتّسم بقدر كبير من العنف تحديداً خلال الربع الأخير من 2014 مع تصعيد «تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام» المعروف باسم «داعش» لهجماته خلال الربع الرابع. وقد كان القرب الجغرافي لتركيا هو السبب الأساسي الذي دفع هؤلاء اللاجئين المُجبرين على الفرار إلى اختيارها وُجهةً لهم. وبعد تركيا، حلّ مباشرة لبنان الذي ما زال يستضيف أعداداً كبيرةً من اللاجئين السوريين، تصل نسبتهم إلى 34،5% من مجمل اللاجئين السوريين، علماً بأنه يستضيف في الوقت ذاته ما يزيد على 500000 لاجئ فلسطيني دائم يقيمون في 12 مخيّماً للاجئين. وقد قرّرت الحكومة اللبنانية في شهر تشرين الأول 2014 حظر تدفّق اللاجئين السوريين، باستثناء الحالات التي تحمل موافقة من وزارة الشؤون الاجتماعية. أمّا الأردن، فيستضيف 18،7% من اللاجئين السوريين، في حين لجأ إلى العراق 6،9% من مجموع اللاجئين (المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، 2014)[6].

أسهم التنامي في أعداد المهاجرين من غير اللاجئين، ولا سيما أفراد الطبقة الوسطى من المتخصصين المهنيين، والذين غادروا البلاد للعمل في دول أخرى والاستقرار فيها، أسهم في تراجع سكّان سورية. وقد غادر معظم هؤلاء المهاجرين في مرحلة مبكّرة من النزاع، ممّا أدّى إلى تراجع كبير في وتيرة هجرتهم في 2014 بما أن غالبية الأشخاص القادرين على السفر والراغبين فيه كانوا قد تركوا البلاد. ومع نهاية 2014، يقدر العدد الإجمالي للأشخاص الذين هاجروا من سورية بحوالي 1،55 مليون إنسان[7]، إذ غادر 163000 شخص خلال العام 2014، مقابل 525000 شخص في 2013. لطالما كانت الهجرة من سورية ظاهرة شائعة حتى قبل اندلاع النزاع ومدفوعة بأسباب اقتصادية. ولكن الهجرة سجّلت خلال فترة الأزمة زيادة هائلة، وتحديداً بين صفوف ذوي الدخل المرتفع وأصحاب المهن التخصصية الذين غادروا البلاد هرباً من الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية الآخذة بالتدهور، وانعدام الأمن، والعنف، ولفقدان الأمل في المستقبل مع استمرار النزاع، وتعتبر خسارة هؤلاء الناس نزيفاً كبيراً للكفاءات.

وفي نهاية العام 2014، قُدِّرَ عدد النازحين داخلياً في سورية بقرابة 6،8 مليون إنسان[8]، ليكون بذلك قد ارتفع من 5،99 مليون إنسان وهو الرقم المُسجَّل في نهاية 2013. وكانت غالبية النازحين داخلياً قد هربت من مناطق النزاع التي تعرّضت لتخريب كبير. وقد ترك الكثير من هؤلاء أثناء فرارهم كل ما تملكه أسرهم من موارد وأصول وراءهم. كما أن معظمهم يحتاجون إلى السلع والخدمات والمساعدات الأساسية. لكن الحكومة لم تتمكّن من توفير المأوى والدعم إلا لأقل من 5% من النازحين، في الوقت الذي تعيش فيه غالبيتهم في المجتمعات المُضيفة في أرجاء البلاد. وقد فاقم استمرار الأزمة من تعقيد العلاقات القائمة بين النازحين والمجتمعات المُضيفة لهم ضمن سورية. ورغم أن غالبية هذه المجتمعات المُضيفة قد وفّرت دعماً معنوياً ومادّياً هائلاً للنازحين داخلياً، إلا أن هذه المجتمعات ذاتها كانت تعاني من المصاعب الاقتصادية، وتراجع دخلها، وانعدم الأمن، ناهيك عن تزايد مشاعر الخوف والعداء في مناخ من الاستقطاب.

ومع نهاية العام 2014، كان أكثر من نصف السكّان (52.4%) قد انتقلوا أو هربوا إلى مناطق أخرى طلباً للأمن والأمان بعيداً عن النزاع المسلّح. وكان قرابة 57% من السكّان الذين غادروا بيوتهم لا يزالون يعيشون نازحين داخلياً على الأراضي السورية، في حين أن 28% كانوا قد باتوا لاجئين في الخارج، و13% كانوا قد هاجروا إلى بلدان أخرى (الشكل 10). هذه التحرّكات والاضطرابات الناجمة عن النزاع المسلّح قسمت العائلات وساهمت في زيادة تفكيك المجتمعات. كما أن حجم التمزّق الذي أصاب حياة السوريين الذين يعيشون داخل البلاد وخارجها يرخي بوطأته الثقيلة على معيشتهم وعلى كرامتهم الإنسانية. فدون التوصّل إلى حل دائم للأزمة الحالية يكون مبنياً على تطلّعات الناس إلى الأمن والرفاهية، فإن حياتهم ستظل محفوفة بالمخاطر لا بل مهدورة.

الخيارات الإنسانية المتلاشية

يعتبر دليل التنمية البشرية الذي وضعته الأمم المتّحدة معياراً قياسياً دولياً يساعد في إجراء مقارنة لقياس تدهور الحالة الاقتصادية والاجتماعية في سورية. ومع أن هذا الدليل يمكن أن يُستعمل لقياس أداء التنمية البشرية مع مرور الوقت وبين دول مختلفة، إلا أنه لا يعكس جميع جوانب التنمية بوصفها توسيعاً لخيارات البشر أو تراجعاً فيها، وخاصة التنمية المؤسساتية والثقافية. وفي هذا التقرير، طبّقنا منهجية تقوم على مقارنة بين «سيناريو الأزمة»، أو المؤشرات الفعلية خلال الأزمة، وبين «السيناريو الاستمراري»، أو المؤشرات التي كانت ستتحقق لو لم تحدث الأزمة، لتقدير قيمة دليل التنمية البشرية من أجل قياس أثر الأزمة على الوضع التنموي العام للبلاد. وقد قام التقرير بتعديل دليل التنمية البشرية لسورية حتى عام 2011 بناء على التحديث الأخير في بيانات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2014)[9].

6. هذه البيانات تعود إلى الأول من كانون الأول 2014.
7. قدّر المؤلفون عدد المهاجرين غير اللاجئين استناداً إلى الافتراضات التالية: أولاً، خسارة الوظائف في الأعوام 2011، و2012، و2013، و2014 كان لها التركيبة ذاتها لحالة التشغيل في 2010؛ وثانياً، العشرية الأعلى من حيث إنفاق العمّال الذين خسروا وظائفهم (13.98%) كانوا قد هاجروا؛ وثالثاً، افتراض معدّل إعالة يبلغ 4 إلى 1، أي 4 أشخاص لكل وظيفة واحدة.
8. يستند هذا التقدير إلى الأرقام الصادرة عن الأمم المتّحدة حتى أواسط العام 2014، أمّا أعداد النازحين داخلياً للربعين الثالث والرابع فتستند إلى تقديرات المؤلفين؛ علماً بأن الأمم المتّحدة قدّرت عدد النازحين داخلياً حتى كانون الأول 2014 بقرابة 7.6 مليون إنسان.
9. لم يأخذ دليل التنمية البشرية لسورية في تقارير التنمية البشرية خلال فترة الأزمة بعين الاعتبار تأثير هذه الأزمة على الجوانب التنموية. وبالتالي فإن دليل التنمية البشرية لسورية خلال فترة الأزمة يستند في هذا التقرير إلى الإسقاطات.

الشكل رقم 10: تركيبة إجمالي سكّان سورية في السيناريو الاستمراري بحسب الفئات المرتبطة بالنزاع خلال الفترة بين 2011 و2014.

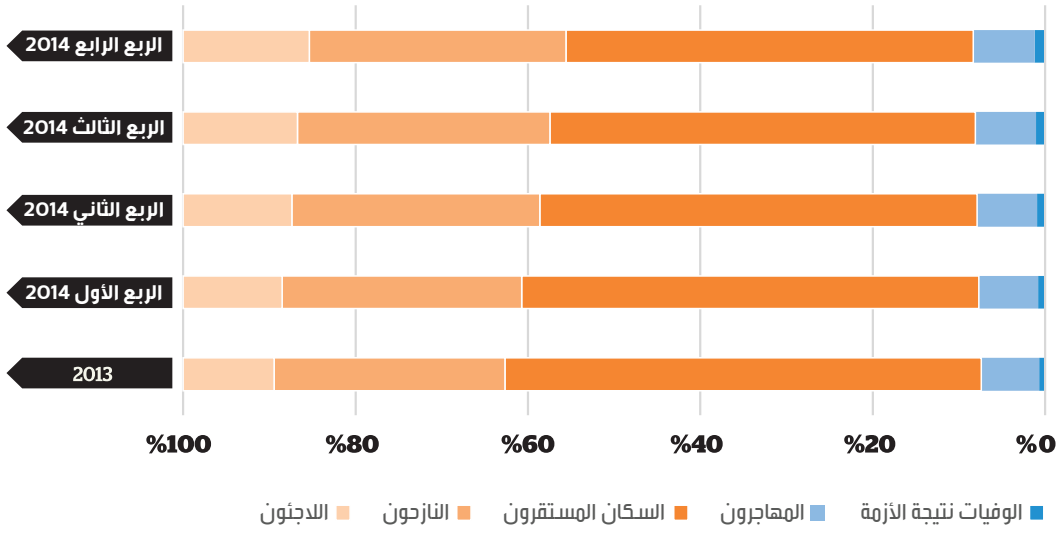

المصدر: تقديرات المركز السوري لبحوث السياسات

يغطّي دليل التنمية البشرية أبعاداً ثلاثة هي: الصحّة والتعليم والدخل. وقد شهد كل بُعد منها تدهوراً كبيراً خلال الأزمة. في نهاية العام 2014، كان الدليل الخاص بالصحّة قد تراجع 36،3% مقارنة بعام 2010. ويعود هذا التراجع أساساً إلى الانخفاض الهائل في العمر المتوقّع عند الولادة، الذي يُحتسب بناءً على ما يمكن اكتسابه/خسارته من العمر المتوقع عند الولادة نتيجة استخدام الزيادة في معدلات الوفيات الناجمة عن العنف، بالإستناد إلى نموذج منطقة شرق البحر الأبيض المتوسط مرجعاً لسورية (فيرغسون وآخرون، 2010). وقد أظهرت النتائج تسجيل تراجع هائل في تقديرات العمر المتوقع عند الولادة في سورية من 75،9 سنة في 2010 إلى 55،7 سنة في 2014، ما يعني تراجعاً في العمر الحيوي للإنسان بنحو 27%. وقد دفع ذلك ترتيب دليل الصحّة الخاص بسورية، باستعمال نتائج دليل التنمية البشرية لسورية للعام 2010، من المركز 67 إلى المركز 177 من أصل 195 دولة، لتصبح سورية بذلك من بين أسوأ دول في العالم لناحية البعد الصحّي لدليل التنمية البشرية (الشكل 11).

تراجع دليل التعليم (ضمن دليل التنمية البشرية) بنسبة 32،2% مقارنة بالعام 2010، مدفوعاً إلى الانخفاض جرّاء التراجع الحاد الحاصل في معدّل الالتحاق وانخفاض سنوات التمدرس المتوقعة. فقد تسرّب ملايين الأطفال من المدرسة نتيجة للنزاع المسلّح، ما أسفر عن تراجع بنسبة 7،5% في متوسط سنوات التمدرس مقارنة بالسيناريو «الاستمراري». وعلاوة على ذلك، تراجعت مرتبة سورية في العام 2014 على دليل التعليم من المركز 124 إلى المركز 168 من أصل 187 دولة (الشكل 12).

في عام 2014، تراجع دليل الدخل بنسبة 29،3% مقارنة بالعام 2010، ليعكس بذلك الانكماش الاقتصادي المتواصل خلال الأزمة، إذ تراجع الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للعام 2014 ليعادل 38% فقط من الناتج المحلي الإجمالي للعام 2010. وعلاوة على ما سبق، فإن دليل الدخل لا يعكس المستويات المتنامية لعدم المساواة التي سجّلت قفزات هائلة خلال الأزمة. وقد تراجعت مرتبة سورية على دليل الدخل من المركز 116 إلى المركز 172 من أصل 190 دولة (الشكل 13).

وقد نجم عن أثر الأزمة على المكوّنات الثلاثة لدليل التنمية البشرية تدهور كبير لسجل سورية في مجال التنمية البشرية. وتبيّن النتائج أنه في حالة «السيناريو الاستمراري» كانت سورية ستسجّل زيادة في دليل التنمية من 0،646 في 2010 إلى 0،671 مع نهاية 2014، ممّا يضعها في مجموعة الدول ذات «التنمية البشرية المتوسطة» (الشكل 14). غير أن «سيناريو الأزمة»،

أظهرت النتائج تسجيل تراجع هائل في تقديرات العمر المتوقع عند الولادة في سورية من 75,9 سنة في 2010 إلى 55,7 سنة في 2014

الشكل رقم 11: (أ) مكون الصحة ضمن دليل التنمية البشرية لسورية، 2005-2015[10]، (ب) ترتيب سورية في دليل الصحّة (باستعمال ترتيب دليل التنمية البشرية لسورية للعام 2010، من أصل 195 دولة)

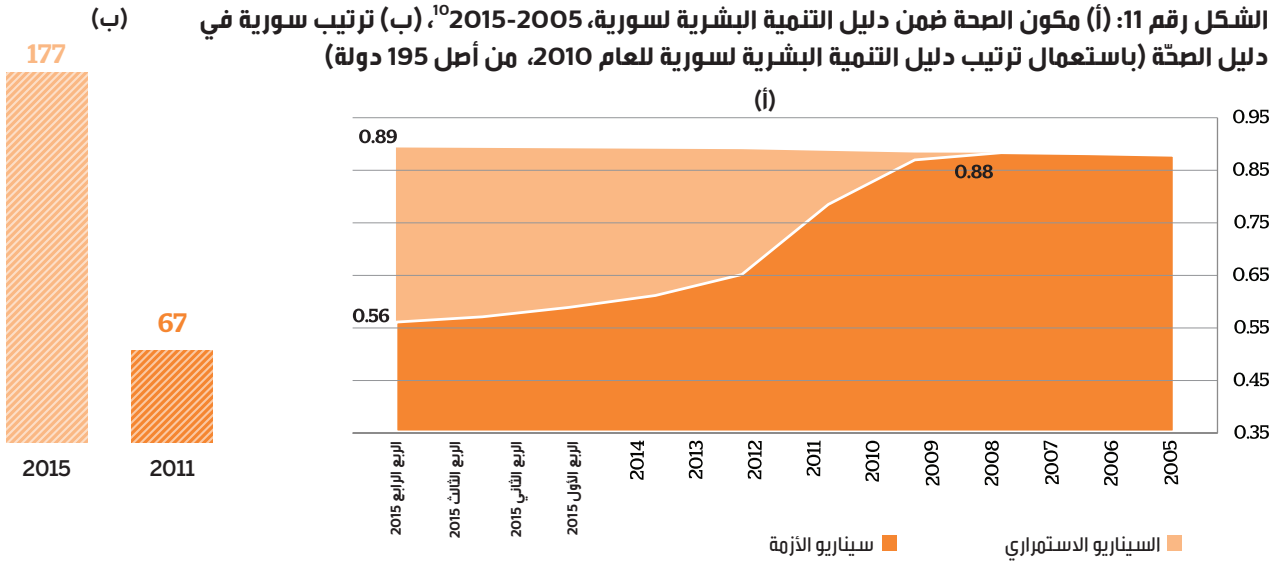

المصدر: تقرير التنمية البشرية حتى العام 2011 وتقديرات المركز السوري لبحوث السياسات (لدليل التنمية البشرية بين 2012 و2015)

الشكل رقم 12: (أ) مكون التعليم ضمن دليل التنمية البشرية لسورية، 2005-2015، (ب) ترتيب سورية في دليل التعليم (باستعمال ترتيب دليل التنمية البشرية لسورية للعام 2010، من أصل 187 دولة)

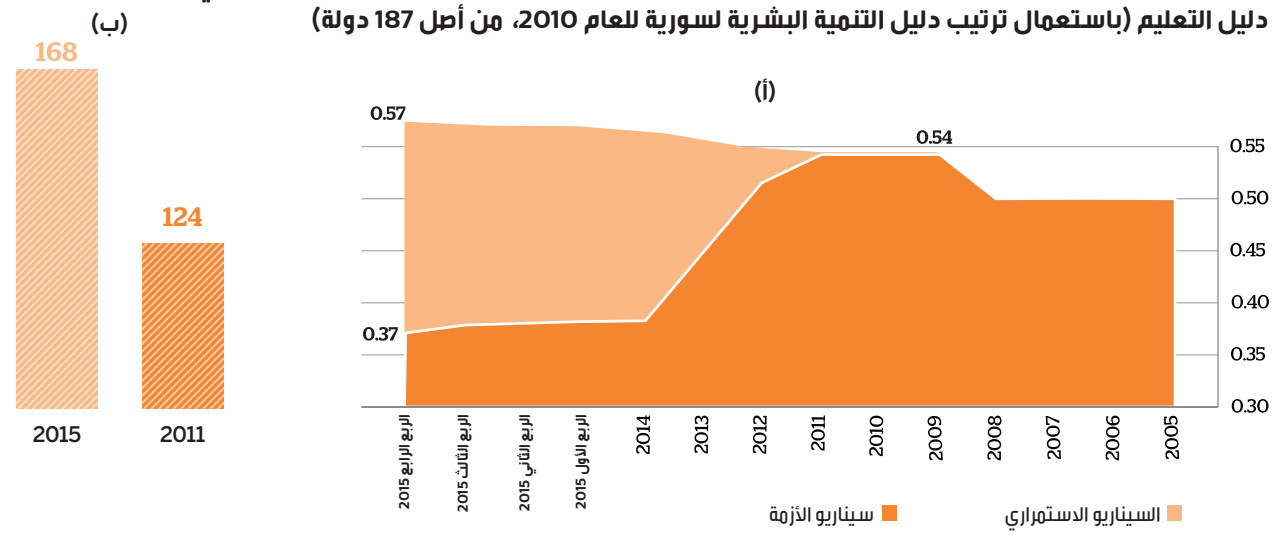

المصدر: تقرير التنمية البشرية حتى العام 2011 وتقديرات المركز السوري لبحوث السياسات (لدليل التنمية البشرية بين 2012 و2015)

واستناداً إلى الإسقاطات، يشير إلى تراجع في هذا الدليل من 0،646 في 2010 إلى 0،449 في الربع الثالث من العام 2014، وإلى 0،436 في الربع الرابع من العام 2014، ممّا يضع سورية ضمن مجموعة الدول ذات «التنمية البشرية المنخفضة». وبالتالي، تشير التقديرات إلى أن دليل التنمية البشرية لسورية قد فقد 32،6% من قيمته مقارنة بالعام 2010، و35،05% من قيمته التي كان يمكن أن يصل إليها حتى نهاية 2014 لو لم تحدث الأزمة. وبالاستناد إلى نتائج دليل التنمية البشرية لسورية في العام 2010، فإن ترتيب سورية العام على هذا الدليل قد تراجع من المركز 113 إلى المركز 173 من أصل 187 دولة (الشكل 14).

10. يقيس دليل التنمية البشرية مؤشرات التنمية البشرية في السنة السابقة، وهذا ينطبق على الأرقام والجداول فقط. أمّا الشروحات والتفاصيل فإنها تصف السنة الفعلية.

الشكل رقم 13: (أ) مكون الدخل ضمن دليل التنمية البشرية لسورية، 2005-2015، (ب) ترتيب سورية في دليل الدخل (باستعمال مقياس العام 2010، من أصل 190 دولة)

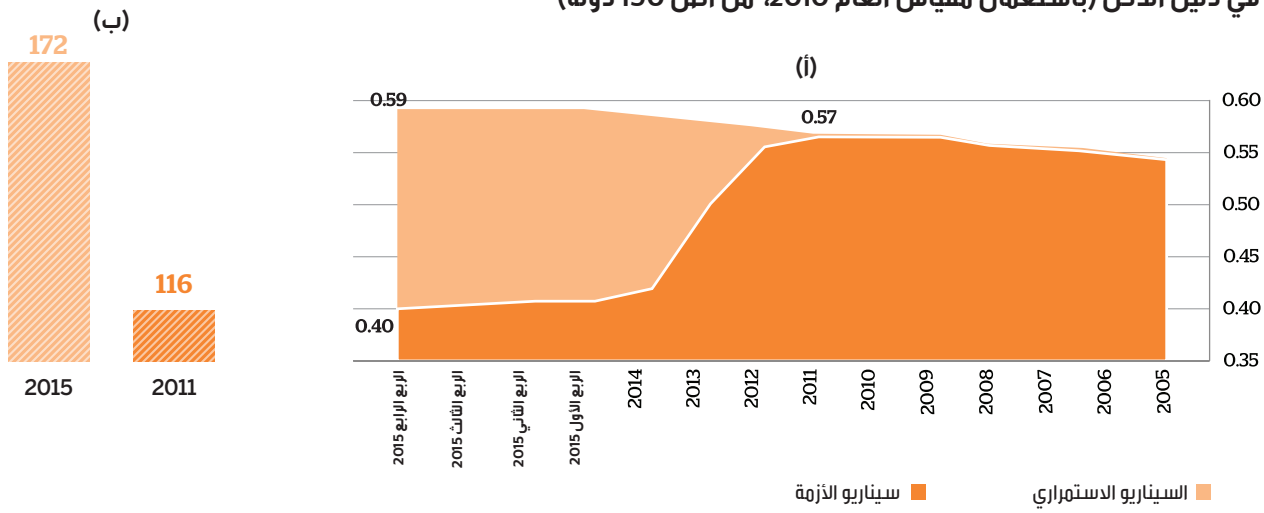

المصدر: تقرير التنمية البشرية حتى العام 2011 وتقديرات المركز السوري لبحوث السياسات (لدليل التنمية البشرية بين 2012 و2015)

الشكل رقم 14: (أ) دليل التنمية البشرية لسورية، 2005-2015، (ب) ترتيب سورية في دليل التنمية البشرية (باستعمال مقياس العام 2010، من أصل 187 دولة)

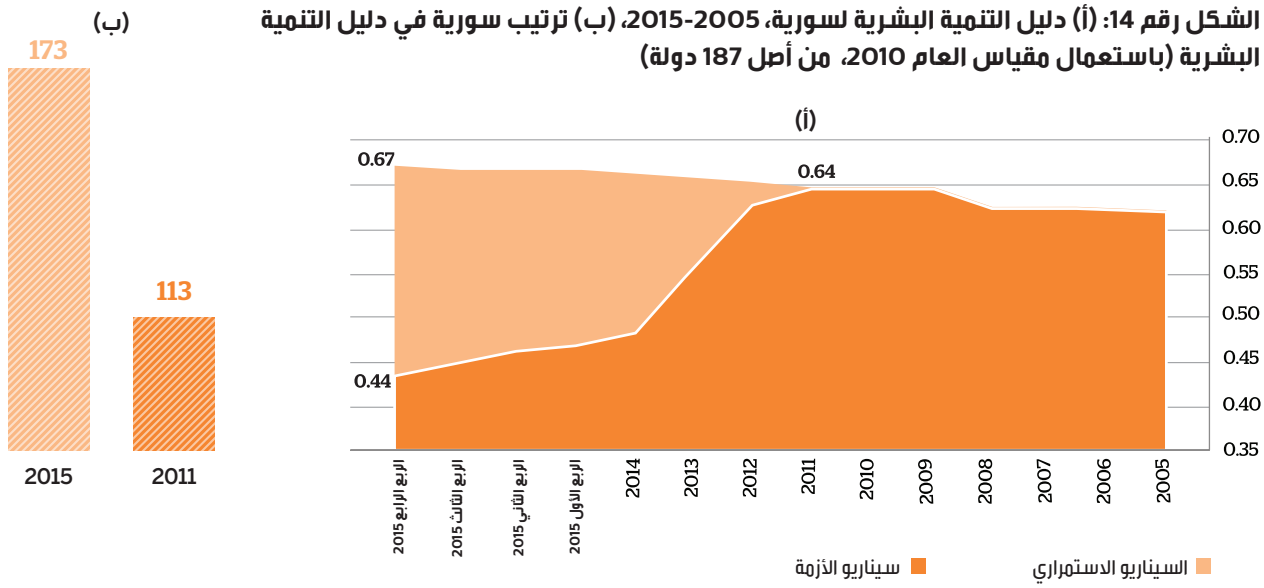

المصدر: تقرير التنمية البشرية حتى العام 2011 وتقديرات المركز السوري لبحوث السياسات (لدليل التنمية البشرية بين 2012 و2015)

تبيّن النتائج بأن العام 2014 قد شهد تحوّلاً في الإسهامات النسبية لكلّ مكوّن من المكوّنات الثلاثة لدليل التنمية البشرية. فقد أسهم الأداء الضعيف لدليل الصحّة في دفع دليل التنمية البشرية نحو مراتب أسوأ، بسبب الزيادة الدراماتيكية في عدد الوفيات. وقد أسهم ذلك بنسبة 41% من الفرق بين دليل التنمية البشرية في السيناريو «الاستمراري» والدليل في السيناريو «الفعلي» في الربع الرابع من العام 2014. ومن جهة أخرى فقد

أسهم الأثر السلبي للنزاع على التعليم بنسبة 33% من التراجع الذي سجّله مؤشر التنمية البشرية الإجمالي، علماً أن معدّل التسرّب المدرسي خلال العام 2014 كان مكافئاً تقريباً للمعدّل المسجّل في العام 2013. وأسهم التراجع الدراماتيكي في الدخل خلال الأزمة بنسبة 26% من التدهور الحاصل في دليل التنمية البشرية. ولا شكّ في أن قياس أثر النزاع على التنمية البشرية في خضمّ الأوضاع المضطربة في سورية يعتبر تحدّياً هائلاً، حيث تبقى البيانات المأخوذة على المستوى الكلّي والمؤشرات المحدودة لدليل التنمية البشرية تعطي نظرة عامة عن التراجع، لكنها على أهميتها، لا تقدّم توصيفاً مُحكماً للتنمية البشرية على المستوى الملموس للبؤس الإنساني الذي يؤثّر على المجموعات الاجتماعية والمناطق من خلال عدم المساواة، والتباين في جودة الخدمات التعليمية والصحية، وانتشار انعدام الأمن، والذي يحتاج إلى دراسة أعمق ضمن إطار أشمل.

حرمان الجميع

يستخدم التقرير خطوط الفقر الوطنية لتقدير وقياس انتشار الفقر، ومن ضمن ذلك شدّته وفجواته، على المستوى الوطني وحسب المحافظات. وتستند الإسقاطات المستخدمة في التقرير إلى مسوح دخل ونفقات الأسرة وتطبّق منهجية المقارنة بين السيناريو الاستمراري وسيناريو الأزمة للنمو الحقيقي في الاستهلاك الخاص للفرد خلال الفترة الواقعة بين 2010 و2014 من خلال تقنية المحاكاة على مستوى الأسر.

خلال العام 2014 ازداد انتشار الفقر في جميع أنحاء البلاد، نتيجة لعدد من العوامل تتضمن ارتفاع أسعار السلع والخدمات، وفقدان الوظائف، والارتفاع الحاد في معدّلات البطالة، والازدياد الحاد في عدد النازحين الذين فقدوا ممتلكاتهم، إضافة إلى الانكماش الاقتصادي الكبير، وتحرير أسعار الوقود وتخفيض دعم الأغذية الأساسية خلال النصف الثاني من العام 2014. وقد تفاقم هذا الوضع أيضاً جرّاء التأثير المباشر للعنف في العديد من أنحاء البلاد. وبالتالي، مع نهاية العام 2014، كان 82.5% من السوريين يعيشون في حالة من الفقر، ويعانون من حرمان متعدّد الأبعاد، لا تقتصر على البعد المرتبط بالفقر المادّي، الذي يورده هذا التقرير[11].

11. استخدمت ثلاثة مؤشرات لقياس انتشار وشدة وعمق الفقر من الانفاق الاستهلاكي، وتتضمّن هذه المؤشرات: "الفقر المدقع" بناء على خط الفقر الغذائي الذي يشير إلى عدم قدرة الأسر على تأمين الحد الأدنى من الغذاء الأساسي؛ و"الفقر الشديد" بناء على خط الفقر الأدنى الذي يشير إلى عدم قدرة الأسر على تأمين الحد الأدنى من السلع الغذائية وغير الغذائية الأساسية؛ و"الفقر الإجمالي" بناء على خط الفقر الأعلى الذي يشير إلى عدم قدرة الأسر على تأمين الحد الأدنى من السلع والخدمات اللازمة لحياة كريمة.

الخارطة رقم 1: نسبة انتشار الفقر الإجمالي في سورية حسب المحافظات (2013، 2014)

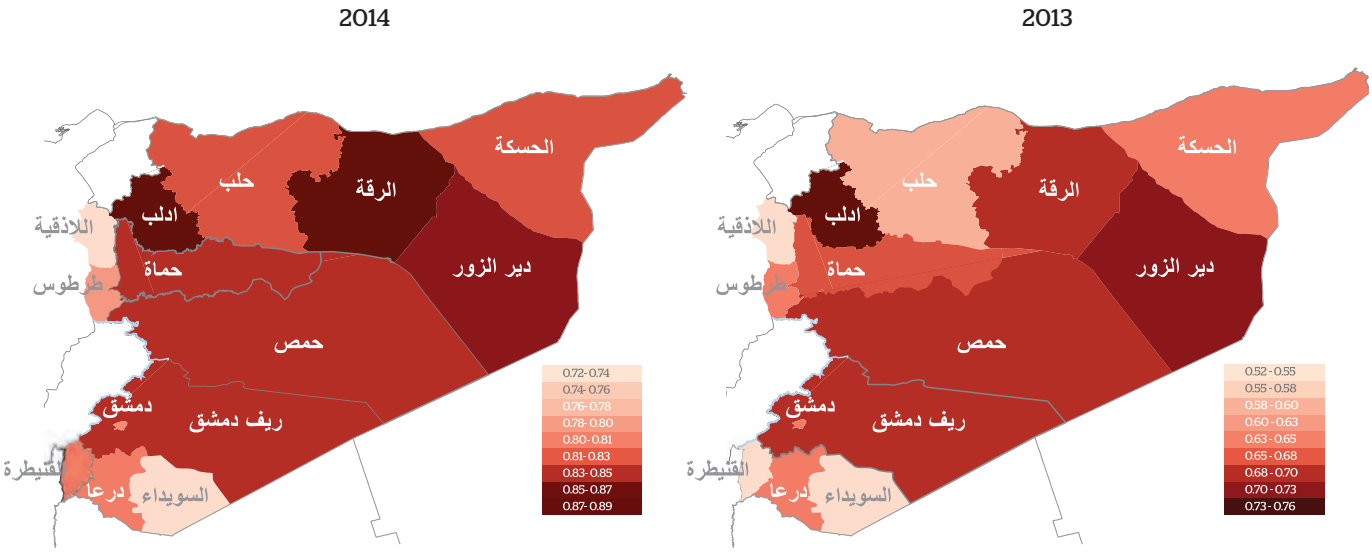

المصدر: تقديرات المركز السوري لبحوث السياسات، بناء على مسوح دخل ونفقات الأسرة لعام 2009، المكتب المركزي للإحصاء

على افتراض عدم حصول أي تغيّر في توزّع الإنفاق ضمن كل محافظة، ومع أخذ التغيّر في الأسعار بين المحافظات مقارنة بالعام 2009 بعين الاعتبار، تشير التقديرات إلى أن معدّل الفقر الإجمالي قد وصل إلى 82،5% مع نهاية 2014، مقابل 64،8% في عام 2013. ويختلف معدّل الفقر الإجمالي بين المحافظات بشكل ملحوظ، إذ المحافظات الأكثر معاناة من الفقر هي تلك التي كانت ذات معدّلات فقر مرتفعة تاريخياً، وعانت بشكل كبير من الأزمة. وقد سجلت الرقّة أعلى معدّل للفقر حيث وصل إلى 89%، كما تعاني محافظات إدلب ودير الزور وريف دمشق وحمص من معدلات فقر مرتفعة. وبشكل عام، ارتفع الفقر ارتفاعاً كبيراً في جميع المحافظات، لكنّه سجّل أقلّ معدّل له في اللاذقية حيث وصل إلى 72%، تليها السويداء ودمشق على التوالي، إلا أن غالبية سكّان هذه المحافظات يعانون من الفقر (الخارطة 1).

وباستخدام خط الفقر الوطني عند الحد الأدنى فإن نسبة من يعانون من «الفقر الشديد» تصل إلى 64،7% في نهاية 2014 مقابل 40،9% في عام 2013 وهم جزء ممّن يعانون من «الفقر الإجمالي»، وتختلف هذه النسبة بين المحافظات، وترتفع في المناطق الساخنة والأكثر تأثراً بالأزمة، إذ تبيّن النتائج أن إدلب، تضمّ أعلى نسبة للفقر الشديد والتي تقدّر عند 76% ممّا يعكس معاناة أغلب الأسر للحصول على الحد الأدنى من السلع الأساسية الغذائية وغير الغذائية من أجل البقاء في 2014، تليها مباشرة وعن قرب محافظات الرقة ودير الزور والحسكة.

وسُجلت أدنى نسب للفقر الشديد في المحافظات التي كان أثر الأزمة عليها أقل نسبياً، وخاصة من حيث العمليات العسكرية المباشرة، إذ سجّلت اللاذقية والسويداء أدنى معدل للفقر الشديد الذي يؤثر على 43% و48% من السكّان في هاتين المحافظتين على التوالي (الخارطة 2).

أدى ارتفاع حدّة العمليات العسكرية وحالات الحصار في مناطق عديدة من سورية إلى زيادة هائلة في الأسعار وإلى ندرة في السلع الأساسية، ولا سيما الغذاء. وقد انعكس ذلك في الزيادة الحادّة في نسبة الفقر المدقع والتي وصلت إلى 30% حتى نهاية 2014. ومع هذا المستوى من الفقر يواجه السكان صعوبة في الحصول على السلع الغذائية وغير الغذائية اللازمة مما زاد من الحرمان وعرّض حياة السكّان للخطر، الأمر الذي انعكس في ارتفاع حالات الوفاة نتيجة الجوع وخاصة في المناطق المحاصرة. وقد كان السكّان والأسر في محافظات إدلب ودير الزور وحلب هم الأفقر وسجّلت هذه المحافظات أعلى نسب للفقر المدقع، حيث تجد الأسر صعوبة في الحصول على الحاجات الغذائية الأساسية التي تبقيها على قيد الحياة. أمّا الأسر التي تعيش في محافظات أكثر أمناً مثل اللاذقية، ودمشق، والسويداء، فقد سجّلت أدنى مستويات من الفقر المدقع، وإن كان هذا النوع من الفقر شائعاً بين صفوف سكّان هذه المحافظات (الخارطة 3).

تشير التقديرات إلى أن معدّل الفقر الإجمالي قد وصل إلى 82،5% مع نهاية 2014، مقابل 64،8% في عام 2013

الخارطة رقم 2: نسبة انتشار الفقر الشديد في سورية بحسب المحافظة (2013، 2014)

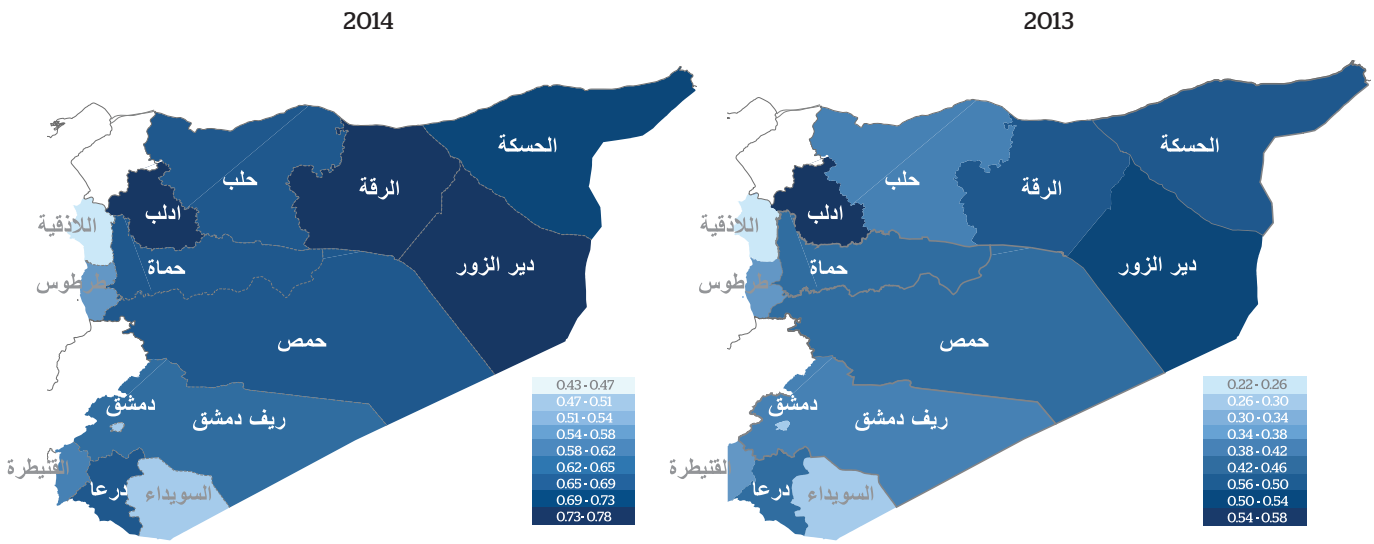

المصدر: تقديرات المركز السوري لبحوث السياسات، بناء على مسوح دخل ونفقات الأسرة لعام 2009، المكتب المركزي للإحصاء

نسبة الفقر المدقع وصلت إلى 30% حتى نهاية 2014

تعكس الزيادة الهائلة في مستويات الفقر والتي حصلت بين العامين 2013 و2014 مدى شدّة المعاناة التي تواجهها العائلات السورية جرّاء استمرار النزاع المسلّح، الأمر الذي تسبّب بانهيار متسارع في الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية. وقد ترافق ذلك بتزايد في فقدان الأمن الإنساني، وتدهور حكم القانون، وتنامي حالة عدم المساواة في الحصول على السلع والخدمات الأساسية. كما أن الطبيعة المديدة للنزاع باتت تُضعفُ من اعتماد الأسر السورية على نفسها، ومن قدرتها على التكيّف مع الظروف القاسية بسرعة وسهولة، بعد أن أصبحت معرّضة إلى تنامي العنف والتمييز ضدّها والإساءة إليها. ورغم وجود مجموعة متعدّدة من الأطراف التي تقدّم الكثير من المساعدات الإنسانية التي ساعدت في التخفيف من الوضع الأسوأ، ووفّرت طوق النجاة لملايين الأسر، إلا أن نطاق هذه المساعدات وشكلها ومضمونها تظل أقل بكثير من احتياجات الناس الذين يعيشون في قلب هذا الوضع الكارثي.

التعلّم وخلخلة الهوية

يُعتبر التعليم حجر الزاوية في التنمية البشرية والاجتماعية، لأنّه يعزّز قدرات الناس، ويحسّن معيشتهم، ويرسّخ قيم السلام، والحرية، والعدالة الاجتماعية. فالتعليم قادر على الإسهام في الوقاية من النزاع والتخفيف من حدّته في حال حصوله، من خلال زرع قيم إنسانية في نفوس الأطفال تحميهم وتقيهم من الانخراط في العنف والنزاعات وتثنيهم عن ذلك (ميلز وسينغال، 2010). ويمكن للتعليم الرسمي أن يحدّد مواقف الأفراد، وفهمهم للأمور، وفي نهاية المطاف سلوكياتهم بحيث يدعمهم في تطوير هويّة جامعة على المستوى الوطني. كما أنه يساعد في معالجة العديد من الأمراض الاجتماعية مثل العنصرية والتطرّف، ومحاربتها (بوش وسالتيرالي، 2000). غير أن التعليم يمكن أن يُستعمل أيضاً لتحقيق غايات مُعاكسة تماماً. وثمّة أمثلة عديدة تظهر كيف استُعمِلَ التعليم من أجل تأجيج النزاعات (هاربر، 2002). فالاستعمال الدِّعائي للتعليم الرسمي وغير الرسمي (أي بوصفه جزءاً من البروباغندا والآلة الدعائية)، يمكن أن يتسبّب بأضرار هائلة عبر الحدّ من إمكانية الحصول على التعليم وتعميق عدم المساواة في الفرص التعليمية، وعبر استعماله كسلاح للقمع الثقافي وتسويغ الحرب، وعبر تشويه التاريخ وإساءة استعمال المناهج للأغراض السياسية، وعبر الترويج للقيمة الذاتية لمجموعة أو جماعة معيّنة من خلال كراهية الآخرين، وعبر تنميط الأفراد أو المجموعات أو الأديان والحطّ من قدرها (بوش وسالتيرالي، 2000).

لقد أسهمت الطبيعة المعقّدة والضبابية للنزاع المتواصل في تشويه التعليم والتعلّم. ففي المرحلة المبكّرة، كان هناك خسارة مباشرة لفرص التعليم والتعلّم المتاحة للأطفال، وإن تفاوت تأثير ذلك على السكّان بين منطقة أخرى في أنحاء البلاد. فالخوف وانعدام الأمن، اللذين نتجا عن غياب القانون والنظام، كانا عنصرين أساسيين في هذه المرحلة المضطربة من النزاع المسلّح، مع تدمير

الخارطة رقم 3: نسبة انتشار الفقر المدقع في سورية حسب المحافظات (2013، 2014)

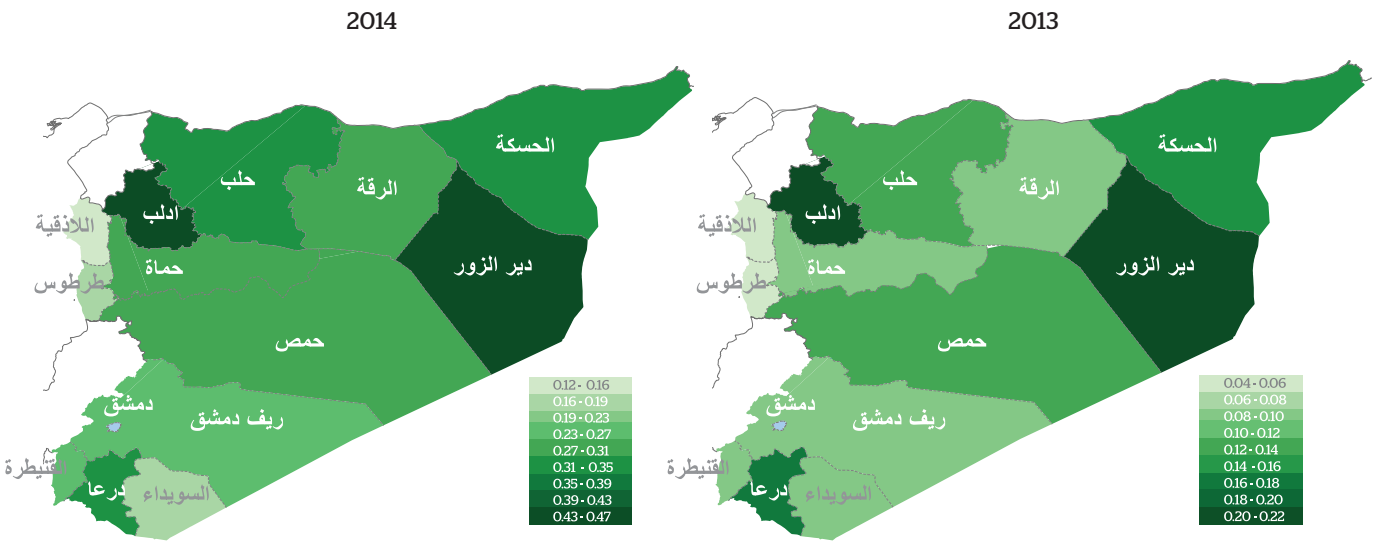

المصدر: تقديرات المركز السوري لبحوث السياسات، بناء على مسوح دخل ونفقات الأسرة لعام 2009، المكتب المركزي للإحصاء

البنية التحتية للتعليم، وإغلاق المدارس، وعدم إمكانية الوصول إلى العديد منها. وخلال هذه الفترة، خسر النظام التعليمي الموظفين والطلاب نتيجة فرار اللاجئين، ونزوح السكّان وهجرتهم، وكذلك جرّاء تعرّضهم للقتل والخطف.

يُعاود هذا التقرير النظر في التقديرات السابقة لمعدّلات عدم التحاق الأطفال الذين في سن المدرسة بمدارسهم بناءً على المعطيات الجديدة وتقديرات الخبراء. وبالتالي، وخلال العام الدراسي 2012–2013، لم يلتحق 48.4% من الطلاب الذين في سنّ المدرسة بمدارسهم. ولم تتغيّر درجة سوء هذا المعدّل إلا بشكل طفيف في العام الدراسي 2013–2014 حين بلغ 48.6%. وتشير الإسقاطات إلى أن معدّل عدم التحاق الأطفال الذين في سن المدرسة بمدارسهم وصل إلى 50.8% خلال العام الدراسي 2014–2015. وبالتالي، فإن نصف الأطفال الذين في سن المدرسة تقريباً لم يلتحقوا بمدارسهم خلال العامين الماضيين، في حين أن أكثر بقليل من نصف الأطفال الذين في سن المدرسة سيكونون خارج النظام التعليمي خلال العام الحالي. ونتيجة لذلك، فإن أداء التعليم الأساسي في سورية خلال العام 2014 شكّل ثاني أسوأ أداء في العالم لدى مقارنة المعدّل الصافي للالتحاق بالتعليم الأساسي بين سورية والدول الأخرى وفق مؤشرات التنمية العالمية (مؤشرات التنمية العالمية، 2014). كما شهدت الفرص التعليمية تقلّصاً دراماتيكياً جرّاء توقّف الأطفال عن الالتحاق بمدارسهم أو عدم قدرتهم على الذهاب إليها. ويؤثّر هذا الحرمان من الفرص التعليمية على جيل كامل من أطفال المدارس الذين يُجرَّدون من قدرتهم على تطوير القدرات والموارد التي يحتاجونها لمستقبل منتج.

ويشير التفاوت الواسع في معدّلات الالتحاق بالمدارس بين مختلف مناطق البلاد إلى تنامي حالة عدم المساواة. فخلال العام الدراسي 2013–2014، سُجِّلَ المعدّل الأعلى لعدم الالتحاق لمن هم في سن المدرسة في حلب حيث وصل إلى 74%، تلتها الرقة بنسبة 64%، بينما وصل المعدّل ذاته إلى 62% في كل من ريف دمشق، ودير الزور، وإدلب. أمّا في العام الدراسي 2014–2015 فإن الدوام المدرسي تراجع في كل من الرقة، ودرعا، والحسكة ودير الزور مقارنة بالعام الدراسي 2013–2014، بينما تحسّن في دمشق وريف دمشق، وحمص وطرطوس واللاذقية خلال الفترة ذاتها. ويعكس هذا الوضع تراجع حدّة النزاع في بعض المناطق، مثل حمص وريف دمشق، واحتدامه في مناطق أخرى مثل درعا، والرقّة، ودير الزور.

يقيس التقرير أيضاً الفاقد في رأس المال البشري نتيجة خسارة سنوات التمدرس. وبناءً على احتساب حصة كل عام من التمدرس من الناتج المحلي الإجمالي، فإن قيمة كل عام من التمدرس تقدّر بمبلغ 680 دولاراً أميركياً للطالب الواحد[12]. وقد وصل حجم الخسارة في «سنوات التمدرس» خلال الأزمة 7.4 مليون سنة مع نهاية الربع الرابع من العام 2014. وباعتماد منهجية المقارنة بين السيناريو الاستمراري وسيناريو الأزمة، تبين نتائج الإسقاطات أن هناك انخفاضاً بنسبة 7.5% في متوسط سنوات التمدرس. وقد قُدِّرت تكلفة هذه الخسارة في رأس المال البشري خلال الأزمة بمبلغ 5.1 مليار دولار أمريكي، علماً بأن الخسارة بلغت 1.8 مليار دولار أمريكي خلال العام 2014 وحده.

استمرّ النزاع المسلّح المتواصل في الضغط سلباً على البنية التحتية التعليمية، فوفقاً لوزارة التربية، بلغ عدد المدارس المدمّرة بالكامل حتى نهاية الربع الأول من العام 2014، قرابة 600 مدرسة، تقع 300 منها في حلب. أمّا عدد المدارس المتضرّرة جزئياً فقد وصل إلى 2391 مدرسة، تقع 481 منها في ريف دمشق، و232 في درعا، و217 في حلب. بيد أن هذه التقديرات تقلّل كثيراً من شأن حجم الأضرار، بما أنه لم يكن هناك أي تقدير للأضرار في بعض مناطق النزاع الرئيسية. ومع نهاية الربع الثالث من العام 2014، كانت 25% من المدارس في أنحاء البلاد قد توقّفت عن العمل، في حين كانت 608 مدارس تُستعمل مراكز إيواء، بينما كانت 4606 مدارس قد تعرّضت إلى ضرر كامل أو جزئي. وتشير الإسقاطات إلى أن 28% من المدارس كانت قد خرجت من الخدمة مع نهاية الربع الرابع من العام 2014 جرّاء احتدام المعارك في مناطق مثل درعا، والقنيطرة، وريف دمشق، والحسكة، وإدلب، وحماة. وكانت مصادر رسمية قد قدّرت تكلفة الأضرار التي طالت مرافق البنية التحتية التعليمية بمبلغ 111 مليار ليرة سورية مع نهاية الربع الأول من العام 2014، وبمبلغ 115.3 مليار ليرة سورية مع نهاية الربع الثالث من العام 2014، في حين تشير الإسقاطات إلى أن المبلغ قد وصل إلى 129 مليار ليرة سورية مع نهاية الربع الرابع من العام 2014.

كما ألحق النزاع المسلّح خسائر فادحة أيضاً بالتعليم العالي، ولا سيما في كل من حلب وحمص اللتين تضمّان اثنتين من الجامعات الحكومية الرئيسية، ألا وهما جامعة حلب وجامعة البعث. فقد انتقل بعض الطلاب إلى مرافق تعليمية في مناطق أكثر أماناً مثل دمشق واللاذقية، في حين سمح التحسّن النسبي في الوضع الأمني في حمص خلال العام 2014 بعودة تدريجية للطلاب إلى مقاعد الدراسة في جامعة البعث.

يشير التفاوت الواسع في معدّلات الالتحاق بالمدارس بين مختلف مناطق البلاد إلى تنامي حالة عدم المساواة

12. المنهجية التي اتبعها المركز السوري لبحوث السياسات في احتساب قيمة كل عام مدرسي تقوم على تقدير معدّل وسطي بين العامين 2006 و2010 من خلال تقسيم الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية على العدد الإجمالي لسنوات التمدرس. وقد كانت القيمة الناتجة هي 680 دولاراً أميركياً لكل سنة تمدرس، ومن ثمّ طبّق هذا الرقم على معدّل التسرّب.

إن أداء التعليم الأساسي في سورية خلال العام 2014 شكّل ثاني أسوأ أداء في العالم

وإضافة إلى ما سبق، فقد خسر التعليم العالي قدراً كبيراً من رأس المال البشري وجزءاً من طلابه بما أن العديد من أعضاء الهيئة التدريسية والإدارية، فضلاً عن الطلاب، كانوا قد فرّوا لاجئين أو اضطروا إلى النزوح الداخلي، أو هاجروا نتيجة للنزاع، وهم في ذلك لا يختلفون عن بقيّة السكّان.

أسفر تواصل النزاع عن تزايد في حالة عدم المساواة في الفرص، إذ عانى الأطفال في مناطق النزاع من التقطّع والتوقّف اللذين أصابا العملية الدراسية، في حين أن من فرّوا من هذه المناطق نازحين داخلياً أو لاجئين غالباً ما حُرموا من الفرص والموارد الكافية، سواء في داخل البلاد أو في خارجها. وعلاوة على ذلك، غالباً ما يعاني هؤلاء من التمييز ومن المحدودية في إمكانية الوصول إلى المرافق المتاحة. ووسط حالة الحرمان، يُجبر الكثير من الأطفال على العمل من أجل توفير الدعم لعائلاتهم التي خسرت ممتلكاتها، وأصولها، ومصادر دخلها، بل معيلها في الكثير من الأحيان. ويتجلّى أحد الجوانب المريرة والمؤلمة لانعدام المساواة هذا في التمييز ضد الفتيات والشابات، اللواتي يُنظر إليهن بوصفهن الأضعف والأكثر عرضة للعنف وعدم الأمن، الأمر الذي دفع العديد من الأهالي إلى إخراج بناتهن من المدارس ردّاً على شعورهم بعدم الأمن والخوف.

كما حصل تدهور في جودة التعليم بسبب نقص الموظفين الذين كانوا جزءاً من الحركة المضطربة للسكّان أو كانوا بين من قُتل، أو جُرحَ، أو اختُطِفَ أو اعتُقِلَ. كما تأثّرت جودة التعليم نتيجة للخسارة التي ألمّت بالبنية التحتية التعليمية مثل الأبنية، والنقل، والطاقة، والتدفئة، والمواد، والتجهيزات والمعدّات. وإضافة إلى ما سبق، حصل تراجع في الاستثمارات والإنفاق ضمن هذا القطاع. وقد تفاقم هذا الوضع نتيجة لفقدان الإشراف على النظام التعليمي الذي تفكّك في أنحاء البلاد. كما أن هناك استقطاباً وتوتّرات ضمن النظام التعليمي تأتي انعكاساً لحالة النزاع الأوسع الموجودة ضمن المجتمع. ويتجلّى ذلك في التشتّت الموجود في هويات الأطفال ومواقفهم تجاه الآخرين ضمن البلاد، والتي تنعكس غالباً من خلال قيم تشرعن العنف وتحضّ عليه. وضمن هذه البيئة العدائية، يصبح فقدان الأمل والإحباط لدى المعلّمين والطلاب مصدر استنزاف لإرادتهم وقدرتهم على الاحتمال، ممّا يحدّ من إمكانية تطويرهم لقدراتهم التي ستساعدهم على تحسين حياتهم.

الشكل رقم 15: معدّلات الالتحاق لمن هم في سن المدرسة بحسب المحافظات

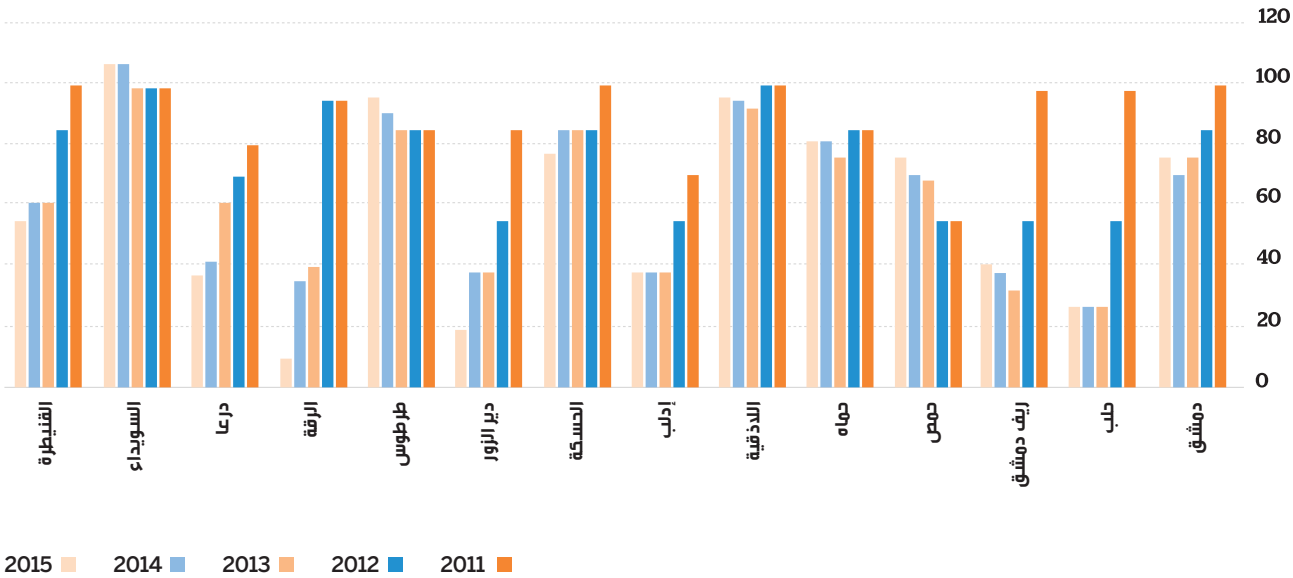

المصدر: تقديرات المركز السوري لبحوث السياسات وإسقاطاته بناءً على بيانات وزارة التربية

مع إطالة أمد الصراع، أصبح التعليم أداة بيد القوى المتصارعة التي تسعى إلى استعمال النظام التعليمي لترسيخ نظرتها إلى العالم وقيمها. وقد أسفر ذلك عن وضع مناهج جديدة والترويج لقيم ومواقف تخدم وجهات نظر مختلف القوى. لقد أقحم كل طرف محارب الأطفال كجزء من آلة العنف وحرمهم من مهارات حياتية أساسية ومن مهارات تعلّم رئيسية. ففي محافظة مثل محافظة الحسكة، على سبيل المثال، دُرِّست ثلاثة مناهج شملت لغات، وقيماً، وسرديات تاريخية مختلفة، فضلاً عن مضمون عملي واجتماعي مختلف. وضمن بيئة تهيمن عليها ثقافة الخوف، وعدم التسامح مع الآخر، والحض على العنف، تخضع عملية التعلّم إلى تشويه مباشر يقوّض أي مفهوم لهويّة موحّدة أو جَمْعَيّة.

الشكل رقم 16: (أ) متوسط سنوات التمدرس، (ب) التكلفة المُتراكمة المقدّرة لسنوات التمدرس المفقودة

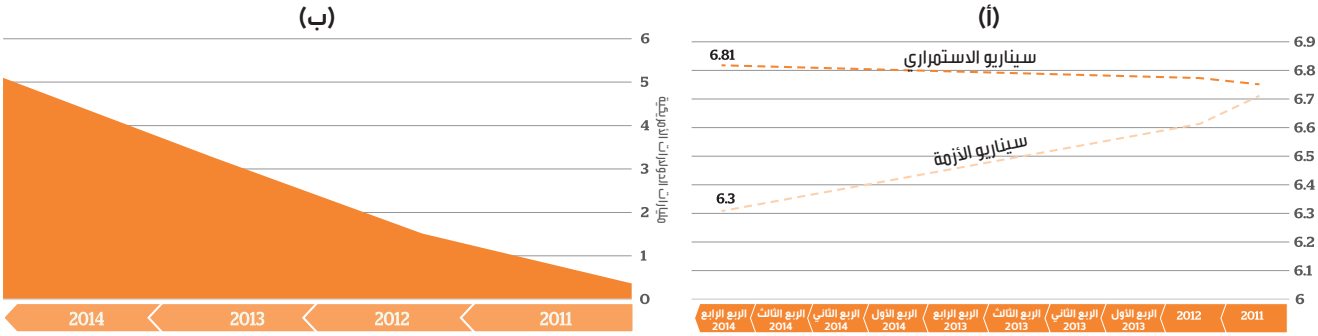

المصدر: المركز السوري لبحوث السياسات (2014)

الشكل رقم 17: آلية تفاعل التعلّم والنزاع في سورية

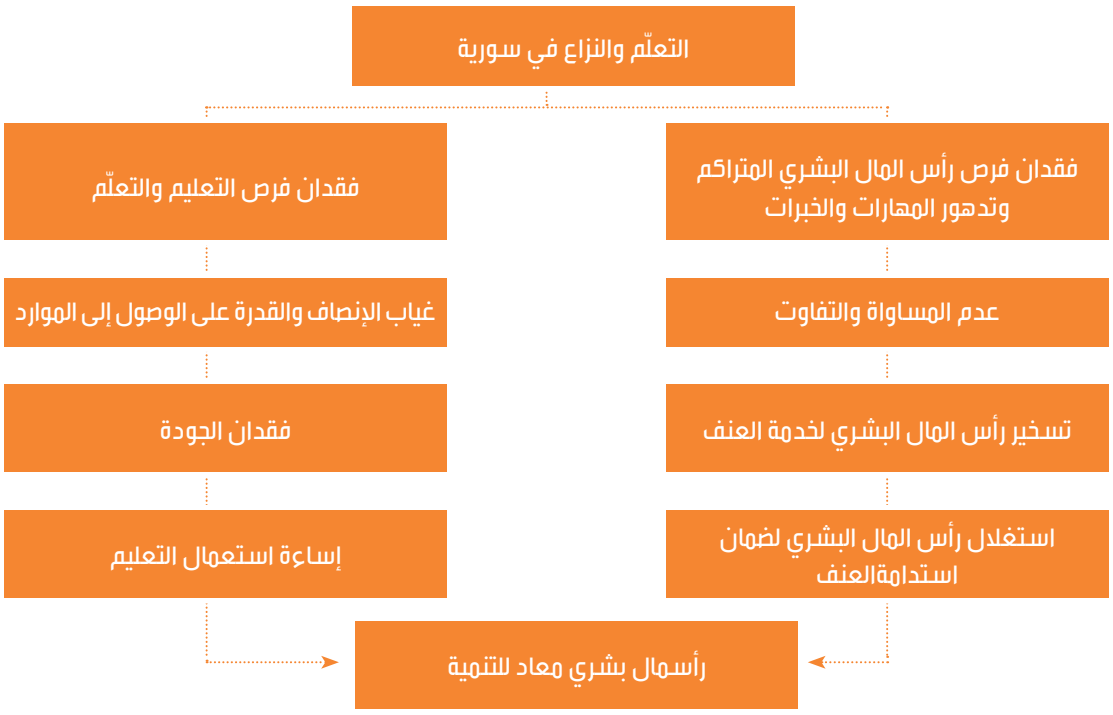

المصدر: المركز السوري لبحوث السياسات (2014)

إن الاستقطاب ضمن النظام التعليمي يأتي انعكاساً لحالة النزاع الأوسع الموجودة ضمن المجتمع

كما تتجلّى مأسسة العنف من خلال تشويه عمليات التعليم والتعلّم الرسمية وغير الرسمية. فهذه العمليات لا تؤثّر فحسب على الأطفال، وإنما تؤثّر أيضاً على رأس المال البشري المتراكم للبلاد والذي مكّن الناس الذين تزيد أعمارهم على 15 عاماً من دخول سوق العمل. وقد سرّع فقدان فرص العمل الطبيعية من تدهور رأس المال البشري. كما أن عدم المساواة بين المناطق والتمييز ضد النازحين داخلياً وغيرهم من المجموعات الضعيفة والهشّة آخذان في توسيع الهوّة التي تفصل بين الناس الذين بدؤوا يفقدون القدرة على المحافظة على مهاراتهم البشرية والاستفادة منها، ويدلّل على هذه الظاهرة معدّلات البطالة والتشغيل التي يتفاوت ارتفاعها تفاوتاً هائلاً بين المناطق.

وقد تسبّبت الأزمة في تحويل رأس المال البشري من النشاط الاقتصادي المعتاد ليذهب إلى خدمة العنف. ووسط الفقر وغياب التوظيف، يُجنّدُ أصحاب المهارات كمحاربين ليخدموا في صفوف مختلف القوى. وبالتالي فإن قدرة قوى التسلّط على تشكيل مؤسسات العنف تسبّب في تحويل ممنهج لرأس المال البشري باتجاه استدامة النزاع.

الصحّة: كارثة راهنة ومستقبلية

أدّى تواصل النزاع في سورية إلى تزايد في عمق أثره الكارثي على القطاع الصحي، والذي تجلّى في انهيار المؤسسات الصحية والمؤسسات المرتبطة بها في مناطق عديدة في أنحاء البلاد، وفي تزايد الخسائر في الأرواح البشرية. كما أن النزاع يُسهم بصورة غير مباشرة في تزايد أعداد الوفيات جرّاء غياب العلاجات الطبية لبعض الأمراض، وهي وفيات كان يمكن تلافيها وتفادي حصولها فيما لو قدّمت تلك العلاجات. ومن المتوقّع أن يستمر هذا التوجّه في مرحلة ما بعد النزاع. وتُظهر دراسات عديدة بأن طول أمد النزاع المسلّح يترك آثاراً غير مباشرة على معدّلات الوفاة والمرض في مرحلة ما بعد النزاع والتي تكون غالباً أكثر حدة من التأثيرات المباشرة (لي ووين، 2005).

ما زالت خسارة الأرواح البشرية الناجمة عن التأثير المباشرة للأزمة في حالة من التزايد بسبب احتدام الهجمات واندلاع القتال على جبهات جديدة. ومنذ بداية الأزمة في شهر آذار من العام 2011، ازداد عدد الوفيات الناجمة عن العنف من 130000 قتيل في كانون الأول 2013 إلى 191369 ضحية مع نهاية نيسان 2014 (الأمم المتحدة، 2014). ومع نهاية كانون الأول 2014، قُدِّر حجم الوفيات بـ 210000 قتيل[13]، في حين يقدر عدد الجرحى 840 ألف إنسان[14]. وبالتالي يمكن القول أنه ومع نهاية عام 2014 فإن حوالي 6% من السكان تقريباً كانوا قد تعرّضوا للقتل أو الإصابة أو التشوّه نتيجة النزاع المسلّح.

أسفرت العمليات العسكرية المتواصلة عن المزيد من الأضرار والتدمير التي طالت البنية التحتية لقطاع الصحّة. وتشير البيانات المستمدّة من منظمة الصحّة العالمية، ووزارة الصحّة، والعاملين المدنيين إلى أن محافظات حلب، ودير الزور، والرقة، وريف دمشق، وحمص، ودرعا هي الأكثر تأثّراً جرّاء فقدان المرافق الصحّية العاملة بسبب الحرب. غير أن حجم الأضرار الحقيقية في المناطق التي شهدت اشتداد المعارك في كل من حلب، ودير الزور، والرقة، ودرعا، وإدلب، وحماة، والحسكة سيظل غير معلوم وستظل تقديرات هذه الأضرار أقل من الواقع بسبب النقص في المعلومات نتيجة محدودية إمكانية النفاذ إليها. لكن يمكن الافترض بأن هؤلاء السكّان الذين يعانون من أقصى درجات الحرمان يحصلون على أسوأ الخدمات الصحية.

شهدت شبكة مراكز الرعاية الصحية الأولية خراباً كبيراً نتيجة الأزمة، علماً بأن نصف المراكز التي كانت قائمة قبل الأزمة فقط لا تزال تعمل مع نهاية 2014. وتُظهِرُ بيانات وزارة الصحّة ومنظمة الصحّة العالمية التي تعود إلى منتصف العام 2014 بأن 21% من المراكز الصحّية كانت تعمل جزئياً، في حين أن 18% منها كانت خارج الخدمة، وغابت المعلومات بخصوص 10% من المرافق (وزارة الصحّة ومنظمة الصحّة العالمية، 2014). وقد كانت محافظات حلب، والرقة، ودير الزور تضمّ العدد الأقل من المراكز العاملة. أمّا أثر الأزمة على البنية التحتية للمشافي في أنحاء البلاد فقد كان أكثر تدميراً بالمقارنة مع الدمار الذي طال مراكز الرعاية الصحية الأولية نتيجة للأهمية الأكبر التي تتمتّع بها المستشفيات من الناحيتين المؤسسية والسياسية.

تواجه غالبية المستشفيات نقصاً في الكادر الصحي، مع وجود عوز حادّ في أطباء الطوارئ. ففي محافظة إدلب، أفادت كل المستشفيات التي لا تزال تعمل عن غياب أطّباء الطوارئ بين صفوف موظفيها، بينما قالت 8 مستشفيات من أصل 11 مستشفىً في حلب، و4 من أصل 5 في دير الزور، و7 من أصل 8 في ريف دمشق، و3 من أصل 4 في الحسكة بأنها تفتقر إلى أطباء الطوارئ ذوي الاختصاص المناسب. (منظمة الصحة العالمية ووزارة الصحّة، 2014). ولا تقتصر الندرة في هذه الفئة من الأطباء على مناطق النزاع وإنما نراها أيضاً في مناطق أكثر أماناً نسبياً، مثل دمشق، حيث أفادت 10 من أصل 13 مستشفى عن افتقارها إلى أطباء الطوارئ.

13. المرصد السوري لحقوق الإنسان، شباط 2015.
14. يفترض هذا التقدير معدلاً محافظاً لعدد الجرحى مقابل كل قتيل يبلغ 1:4

ووفقاً لمنظمة الصحة العالمية ووزارة الصحّة، فقد سُجِّلَ غياب مأساوي في الكادر الصحي في جميع الخدمات الصحّية (منظمة الصحة العالمية، 2013). كما أن النقص في الأطباء المتخصّصين وأطباء معالجة الصدمات يؤثّر على معدّل بقاء الجرحى والمرضى على قيد الحياة، ويزيد من معدّلات الإعاقة. لقد ابتليت مناطق النزاع تحديداً بغياب أطبّاء الطوارئ والأطباء المتخصّصين الأمر الذي يجعل الوضع الصحّي فيها أسوأ ممّا هو الحال في المناطق الأخرى. وكما ذكرنا في القسم الخاص بالتعليم، فإن هذا النقص في الكوادر يعود إلى فرار السكّان وتحرّكهم، فهم إمّا غادروا البلاد وإما نزحوا، في حين أن الكادر الطبّي من الأشخاص الذين بقوا في أماكنهم يواجهون ظروف عمل صعبة يفتقرون فيها غالباً إلى الأدوية والمعدّات.

وهناك أمر آخر يفاقم المخاوف الصحّية الأوسع يتمثّل في تدهور الوضع الغذائي للسكّان الذين يعانون من نقص في الأغذية، ومياه الشرب، والصرف الصحي، والأدوية الأساسية، ومن محدودية في الحصول عليها. وقد تزايد اعتماد السكّان في مناطق عديدة على مصادر بديلة لمياه الشرب تعرّضهم، ولاسيما الأطفال منهم، إلى مخاطر أعلى بحصول الأمراض. وفي بعض المناطق، يضطر السكّان إلى الاعتماد على أغذية وأدوية ذات جودة غير مضمونة بما أنها تأتي من الأسواق السوداء وغالباً ما تُهرّب عبر الحدود، كما أنها غالباً ما تكون ملوثة أو منتهية الصلاحية. وإضافة إلى كل ما سبق، ما زالت صحّة السوريين معرّضة للخطر نتيجة لندرة المنتجات الدوائية، مع تنامي التفاوت بين مختلف المناطق في البلاد. وإضافة إلى ما سبق، من المرجّح أن يتسبّب تخفيض الدعم الحكومي على الأغذية وزيادة أسعار الدواء إلى تفاقم تدهور الوضع الصحّي العام للفقراء، ولاسيما الأشد فقراً بينهم.

لا تزال هذه الأوضاع الاجتماعية والمعيشية الآخذة بالتدهور تعرّض السكّان جميعهم إلى مستويات أعلى من الهشاشة والضعف، علماً بأن الأطفال قد تأثّروا أكثر من غيرهم بما أنهم محرومون من الغذاء المناسب ومعرّضون إلى طيف واسع من الأمراض المعدية، ويحصلون على قدر غير كاف من الرعاية الصحية جرّاء انهيار النظام العام للخدمات الصحّية. وإضافة إلى كل ذلك، فقد تنامت النزعة العسكرية، ولاسيما عسكرة المجتمع بحيث باتت تطبع التجارب الحياتية للأطفال، وتعرّضهم مباشرة إلى العنف العسكري الذي يخضعون فيه غالباً وبصورة مباشرة أو غير مباشرة إلى الإساءة من المؤسسات الرسمية وغير الرسمية المنخرطة في النزاع المسلّح.

ما زالت قوى التسلّط تشوّه المؤسسات الصحية مُستخدمة إياها وسيلة لمعاقبة الأعداء ومكافأة الداعمين. وقد استخدم العديد من الجهات الشبكات المرتبطة بالنزاع لاستغلال الأشخاص المحتاجين للخدمات الصحية احتياجاً ماسّاً من خلال الاحتكار والفساد والتهريب والنهب والتمييز بما يناقض أخلاقيات العمل الطبي وحياديته. ومن المتوقع أن يتواصل تزايد المعدّل المرتفع للوفيات والانتشار الواسع النطاق للأمراض والعدوى خلال فترة ما بعد الأزمة.

الاغتراب والعنف[15]

يتطرق التقرير إلى اغتراب الإنسان في سورية قبل الأزمة وفي أثنائها، أي إلى ضياع فاعلية الأفراد، وتحول منتجات عملهم إلى قوى مادية ولامادية تسيطر عليهم، وتتحكم في مقدراتهم ومصائرهم. ولما كان الاغتراب مفهوماً مركّباً، غنياً بالدلالات؛ بحكم الحالات الإنسانية والظواهر الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية، التي يحيل عليها، والتي تدل على آثاره العميقة في وعي الأفراد وكيفية تفكيرهم وإدراكهم وتقديرهم وعملهم وفاعليتهم، يتبنى التقرير تعريفاً للاغتراب يعكس الفجوة بين الأفراد وبين المؤسسات، التي يفترض أنها من إنتاجهم، وأنها المجالات التي يمارسون فيها حياتهم النوعية. إذ بات الإنسان عاجزاً عن المشاركة الحقيقية في تمثيل أولوياته وتطلعاته في النظام الاجتماعي والسياسي والاقتصادي القائم، وغريباً عن الأهداف والسياسات والعلاقات التي يتم تشكيلها في ظل المؤسسات القائمة.

يبلغ الاغتراب ذروته حين يُهدر كيانُ الفرد الاجتماعي ومكانته، وشخصه القانوني والأخلاقي، فتهدر حريته، وهي قوام إنسانيته، وتهضم حقوقه، ويصير موضوعاً لإرادة تعسفية، اجتماعية أو سياسية، وأداة لتحقيق أهداف العائلة أو العشيرة أو المؤسسة الدينية أو المؤسسات الحزبية والسياسية.

يفترض التقرير أن الظاهرات التي يحيل عليها الاغتراب، في الحالة السورية، قبل الأزمة، كانت في أساس الأزمة وهي متضمنة في عواملها الداخلية والخارجية. ولا يمكن فهم معنى الاغتراب إلا في إطار الاغتراب في العالم وفي العصر والاغتراب عنهما، بحكم الصلة القوية بين الاغتراب على الصعيد الوطني وعلى الصعيد الإنساني. الأمر الذي يساعد في تفسير بعض ظواهر النظام العالمي من تهميش وإخضاع وسيطرة وهيمنة وتفاقم التفاوت، وعجز المجتمع عن السيطرة على موارده وثرواته وقوة عمله ومؤسساته، واستلاب إرادته وقدرته على تحديد اتجاه تطوره. يساعد مفهوم الاغتراب في تفسير مظاهر العزلة والتجنب والعداوة، والحالات المتطرفة من العنف

قدرة قوى التسلّط على تشكيل مؤسسات العنف تسبّب في تحويل منهج لرأس المال البشري باتجاه استدامة النزاع

15. استند هذا القسم إلى ورقة بحثية معمقة أعدت للتقرير: جاد الكريم جباعي (2015): "الاغتراب"، المركز السوري لبحوث السياسات، دمشق.

والإرهاب المتعدية للحدود والمنفلتة من كل قيد اجتماعي وإنساني وأخلاقي. ويمكن أن يكون أحد الأسس لإطار تحليلي نقدي محوره الإنسان.

الاختناق المؤسساتي والاغتراب

استعرض التقرير السابق، «هدر الإنسانية 2014»، قضية قوى التسلط المهيمنة على المجتمع، وكثفها في الاستبداد والعصبية والتطرف على المستويين الدولي والمحلي، وإسهام هذه القوى في تهميش المجتمع وهدر الإنسان. فقد سيطرت هذه القوى على المؤسسات، بمفهومها الواسع، أي بصفتها مجموعة واسعة من التدابير التي تؤثر في تفاعلات متنوعة بين الأفراد. وهذا يتضمن العلاقات السياسية والاجتماعية والاقتصادية (أسيموغلو، 2009) وفي هذا السياق تعتبر المؤسسات مجموعة القواعد التي يتم التوافق عليها ضمن المجتمع، بهدف تنسيق سلوك الأفراد تجاه أنفسهم وتجاه الآخرين، ويتطور هذا التوافق مع تطور المجتمعات. وتصنف المؤسسات صنفين: رسمية، وهي مجموعة من القيود الرسمية (الدساتير والقوانين) والسياسات الحكومية التي تشكل إطار تفاعل أعضاء المجتمع اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً؛ وغير رسمية، وهذه مجموعة العادات والتقاليد التي تؤثر في سلوك الأفراد، ومجموعة السياسات والإجراءات التي تفرضها القوى المسيطرة في المجتمع بصورة غير رسمية (اسماعيل، 2013).

على الصعيد الوطني عانى المجتمع السوري من تسلط المؤسسات السياسية والمؤسسات الاجتماعية بما فيها الدينية والثقافية والاقتصادية؛ إذ سعت هذه المؤسسات إلى تحقيق غاياتها في تثبيت استبدادها أو عصبيتها لمصلحة قلة مستأثرة على حساب تطلعات الشعب السوري ومكانة الإنسان وكرامته. لقد شخص المركز السوري لبحوث السياسات هذه الحالة بـ «الاختناق المؤسساتي»، أي تخارج المؤسسات المسيطرة في أهدافها وسياستها وقيمها عن الإنسان وتطلعاته وإمكانياته. فقد تدهورت العلاقات بين الإنسان والمؤسسات عبر الزمن فازدادت الفجوة بين الطموح والواقع، مع فشل محاولات التغيير وتمادي المؤسسات في هدر الإنسان. لقد كشف الاختناق المؤسساتي على المستوى المجتمعي عمق ظاهرة الاغتراب وشمولها (المركز السوري لبحوث السياسات، 2013).

ويرتبط هذا الاختناق المؤسساتي، على المستوى الوطني بهيمنة مؤسسات النظام الدولي الجديد، الذي يعكس توازنات القوى الدولية، ولا يمثل اختياراً إنسانياً لتطلعات البشر في مختلف الدول. لقد ساهمت مؤسسات النظام الدولي في توسيع التفاوت بين الدول، وضمنها، وهمش العديد من الدول والمجتمعات مستخدماً القوى الخشنة (العسكرية) تارةً والناعمة (الاقتصادية والثقافية) تارةً أخرى، للسيطرة على مصائر الشعوب، وينعكس ذلك في تفاوت توزيع الثروات والمكانة السياسية والاقتصادية بين دول العالم. وتعد سورية إحدى البلاد الكثيرة التي عانت التهميش إما من خلال الاستعمار المباشر أو الاحتلال وإما من خلال الهيمنة الناعمة عبر السياسات الاقتصادية والثقافية. لقد رسخت قوى التسلط العالمية بقاء الدول المهمشة عاجزة وغير قادرة على تقرير مصيرها، وقادت سياساتها إلى اغتراب الدول في النظام العالمي من خلال الإذعان والتبعية والتأقلم مع الوضع القائم.

والمفارقة في النظام العالمي الجديد هي تشكل مؤسسات تنادي بحقوق الإنسان والديمقراطية والعدالة على الصعيد المعياري، إلا أن قوى السيطرة على الصعيد الفعلي أفرغت هذه الغايات من محتواها وفرضت أولوياتها إلى حد كبير. هذا لا يعني غياب الصراع بين قوى التسلط العالمية لزيادة حصة مكتسبات بعضها على حساب الأخرى، فهي تلتقي في إقصاء الآخرين وتهميشهم، والاستئثار بالمعرفة والسلطة والثروة وتتنازع حول من يقبض على السلطة والمنافع.

تأتي المأساة السورية تكثيفاً لهذه المفارقة على الصعيد الدولي، وتمثل تقاطعاً لمصالح قوى التسلط العالمية والمحلية، فلا مكانة للإنسان ولا قيمة لشخصيته إلا لاستخدامها مسوغات لسياستها أمام «الرأي العام». كما أن حركات المجتمع المدني التي يفترض أن تعبر عن حق الشعوب في مواجهة قوى التسلط، تتعرض لأشكال متنوعة من الهيمنة، بما في ذلك التهميش في المشاركة السياسية، والإقصاء من الماكينات الإعلامية، والابتزاز بالتمويل والتضييق القانوني والأمني، ويتم فتح المجالات لها في قضايا هامشية بعيدة عن قضايا التغيير الجوهرية.

أدت حالة الاختناق المؤسساتي في سورية، قبل الأزمة، إلى حرمان أكثرية المواطنين من المشاركة الفاعلة اقتصادياً واجتماعياً وثقافياً وسياسياً. وتمظهر الحرمان الاقتصادي في ضعف المشاركة في قوة العمل، وضعف الإنتاجية، وتعمق الفقر وتوسعه وتعدد مظاهره، والتفاوت في الدخل ومقومات العيش، وتوسع القطاع غير المنظم، والتضييق على المبادرات الجديدة. وكان لتبني سياسات التحرير الاقتصادية دون رؤية تنموية أثر في زيادة التهميش؛ إذ غلب الجانب الريعي والخدمات ذات القيمة المضافة المنخفضة، مع هدر وفساد كبيرين. أما الحرمان الاجتماعي والثقافي فيتجلى في تضييق المساحة أمام المؤسسات المستقلة والمبادرات، التي تستهدف المصلحة العامة، وانتشار ثقافة الخوف، والتكيف مع الأوضاع

يعكس الاغتراب الفجوة بين الأفراد وبين المؤسسات، التي يفترض أنها من إنتاجهم، وأنها المجالات التي يمارسون فيها حياتهم النوعية. إذ بات الإنسان عاجزاً عن المشاركة الحقيقية في تمثيل أولوياته وتطلعاته في النظام الاجتماعي والسياسي والاقتصادي القائم

القائمة، مع تراجع في القيم كالثقة وقبول الآخر. وأخيراً الحرمان السياسي الذي تجسد في إقصاء المواطنين عن المؤسسات وحرمانهم من المشاركة السياسية والتضييق على الحريات العامة، وغياب المساءلة مما فاقم الإحساس بالقهر والخضوع (المركز السوري لبحوث السياسات، 2013).

إن هذه الأشكال المركبة من الحرمان أدت إلى حالة من الاغتراب للإنسان بوجوه متعددة، فاغترب الإنسان عن الدولة نتيجة لاستبداد المؤسسات السياسية، كما اغترب عن مجتمعه الذي فقد حيوته وقدرته على النهوض بمقوماته وتمثيل طموحات أبنائه، وعليه تضخمت المؤسسات المجتمعية التقليدية، كمؤسسة العائلة والمؤسسات الدينية والتي تتصف بالهرمية والقمعية. يمثل الاغتراب هدراً للإنسان والمجتمع معاً، وهدراً للوطن، ومن جرائه اضطر الكثيرون للتكيف مع الوضع القائم إما بالتماهي مع المتسلطين والمستبدين، وإما بالعزلة والرضوخ واللامبالاة، وإما بالهجرة من الوطن للبحث عن بيئة إنسانية وظروف أكثر ملاءمة لتطلعاتهم. ولكن قلة من المواطنات والمواطنين ثابرت على العمل من أجل التغيير، بغية الانتقال إلى مؤسسات تصون حرية الجميع وتحفظ كرامتهم وتحمي حقوقهم. لقد أدى تراكم الإحباط واليأس من التغيير، مع تطور الوعي بضرورته وراهنيته، إلى اتساع الفجوة بين الأفراد والمؤسسات القائمة.

مظاهر الاغتراب في الأزمة

لقد قاد الحراك المجتمعي الذي انطلق في آذار 2011 إلى إشاعة مناخ من التفاؤل بين الراغبين في التغيير الإيجابي لبناء مؤسسات جديدة تقلص الفجوة بين الشعب وطموحاته متجاوزة حالة الاختناق. فقد طرح الحراك قيماً في صلب التغيير المنشود، مثل الحرية والكرامة، لكن قوى التسلط على المستوى المحلي والدولي استطاعت مقاومة التغيير بداية ثم نقل المواجهة إلى نزاع مسلح، أدى إلى الانحراف عن الغاية وتشويه للوسيلة. لقد أدى العنف المتصاعد إلى إحباط عميق لدى الإنسان السوري الذي ازدادت الفجوة بين طموحاته وواقعه، وهدرت كرامته وشخصيته وإنسانيته، وتعمق اغترابه مع النتائج الكارثية للنزاع من دمار وقتل وخطف واغتصاب وتشرد خاصة أنها من صناعة «مؤسساته».

لقد ساهمت قوى التسلط في إحباط عملية تفاعل إيجابي وتشاركي بين السوريين، للاتفاق على عقد اجتماعي جديد ينظم طاقات المواطنين باتجاه اندماجهم في مؤسسات سياسية واجتماعية يكونون جزءاً منها، وتعمل على تمكينهم وإطلاق قدراتهم الإبداعية والإنتاجية، وتحترم حقوقهم وأشخاصهم وكرامتهم وحريتهم وتنوعهم وسيادتهم على مصيرهم. لقد فجر الاغتراب المشار إليه مستويات غير مسبوقة من العنف، لدى الشعب السوري، فأدى إلى زيادة الاعتماد على مؤسسات غريبة عنه داخل البلاد وخارجها، وتفاقم التفكك الاجتماعي، وسادت الكراهية والتعصب، فتغولت المؤسسات الأمنية من جهة والمؤسسات التقليدية من الجهة المقابلة مستغلة الدين في سبيل السيطرة على الإنسان أولاً وعلى موارد المجتمع وقدراته ثانياً.

ازداد انفصال المؤسسات عن الإنسان؛ فما كان يمارس من هدر لوعي الإنسان وشخصيته، قبل الأزمة، تضاعف مع استباحة حقه في الحياة، واستغلت قوى التسلط حالة العنف لتزرع ثقافة خوف ورعب واستقطاب وخضوع. واستخدمت لذلك أدوات لا يملكها الأفراد الراغبون في التغيير الإيجابي، منها الموارد الاقتصادية المحلية، التي تحولت لخدمة تمويل ماكينة العنف، ووظف الكثير من هذه الموارد المتهالكة أصلاً، بفعل الدمار الكبير، إلى حوافز لتغذية النزاع وتكوين اقتصاديات العنف، التي دفعت بالقوى الاقتصادية المتبقية إلى خدمة استمرار النزاع. وما كان لذلك كله أن يستديم لولا الدعم الخارجي القياسي لأطراف النزاع. فاستُغلت الرموز الثقافية والأجهزة الإعلامية والقوى المحلية في تعزيز العنف بين أبناء المجتمع الواحد، مما ساهم في تدمير القيم الإنسانية من تضامن وتعاون وثقة، وزيادة الاستقطاب ورفض الآخر. كما تغولت القوى السياسية المنخرطة في النزاع المسلح وقمعت صوت الآخر في ظل «المعركة» ورفضت المشاركة الحقيقية للسوريين، لعدم إيمانها بالإنسان وحقوقه وقدراته وطموحه. لقد نجم عن تفاقم العنف المدمر وإقصاء غالبية أفراد المجتمع السوري وقهرهم استجابات ومواقف متباينة تتوس بين حدي الانخراط في دوامة العنف والإرهاب واللامبالاة بالوطن ومصيره. ويتوسطهما طيف متدرج من المواقف القريبة من أحد الحدين أو البعيدة عنه كالخضوع والإحساس بالعجز والبحث عن الخلاص الفردي.

لقد تمكنت قوى التسلط من إدماج الكثير من الأفراد في آلات القتل والسلب والنهب مضحين بأنفسهم وكرامتهم لتعزيز هذه القوى، من خلال التلاعب بالوعي تارة واستخدام الحوافز المادية والاجتماعية والسياسية تارة أخرى. فانفصم الإنسان عن ذاته بانخراطه بمؤسسات لا تعمل لصالحه، كما أصبح هدره يستخدم لهدر الآخرين. فقد تم تجنيد عشرات الآلاف في المعارك بين أبناء الوطن الواحد وجند غيرهم في النهب والتهريب والخطف والاستغلال والاحتكار. وبدأت كافة قوى التسلط المنخرطة في النزاع المسلح بتشكيل وتطوير مؤسسات

هذه الأشكال المركبة من الحرمان أدت إلى حالة من الاغتراب للإنسان بوجوه متعددة، فاغترب الإنسان عن الدولة نتيجة لاستبداد المؤسسات السياسية

قائمة على العنف استدامة لهيمنتها. مما ساهم في تشكل ظواهر متقدمة من الاستبداد والإرهاب، والأخير يعد الحالة القصوى للاغتراب فهو حالة عدمية، تتضمن اغتراب عن العالم وعن العصر الحديث، وعن الذات الإنسانية. وقد ساهم الإرهاب في تهشيم القيم الإنسانية والحقوق والحريات وأصبح قادراً على تجنيد الكثير من الأفراد المهدورين من خارج البلاد مستغلاً اغترابهم عن ذاتهم ومجتمعاتهم.

بينما تخارج الكثير من السوريين عن ظاهرة العنف بأشكال مختلفة، فقد انكفأ جزء من المجتمع محاولاً التأقلم مع ظروف معيشته اليومية غير الإنسانية مفتقداً الحد الأدنى من الأمن الإنساني، مما اضطر الكثير منهم إلى النزوح عن مناطقهم إلى مناطق أخرى داخل البلاد ليعانوا من ظروف غير إنسانية كما اضطر آخرون إلى الهجرة واللجوء إلى خارج البلاد ليتعرض الكثير منهم للابتزاز والخضوع والحرمان. إن التكيف مع هذه الظروف أدى إلى حالة من الخوف واليأس من إمكانية التغيير نحو الأفضل وانتشار ثقافة اللامبالاة بالقضايا العامة.

تمكنت قوى التسلط من إدماج الكثير من الأفراد في آلات القتل والسلب والنهب مضحين بأنفسهم وكرامتهم لتعزيز هذه القوى، من خلال التلاعب بالوعي تارة واستخدام الحوافز المادية والاجتماعية والسياسية تارة أخرى

بوادر وعي الاغتراب

لقد كشفت الأزمة عن تطور قوى مجتمعية رفضت جميع أشكال العنف وأدانته فكرياً وسياسياً وأخلاقياً، واجتهدت في البحث عن حل سياسي يمهد للمصالحة والعدالة بما يكفل كرامة الإنسان وحقوقه. وعلى الرغم مما أصاب هؤلاء من آثار كارثية نتيجة الأزمة وما تعرضوا له من ضغوط من قوى التسلط الداخلية والخارجية، ثابروا على السعي للتغيير الجذري للأوضاع الراهنة واثقين بقدرة السوريين على المشاركة الفاعلة في بناء وتطوير مؤسسات سياسية واجتماعية واقتصادية وثقافية تعبر عن تطلعاتهم وأهدافهم وقادرة على تحقيقها بشكل فعال وشفاف وتشاركي.

يتطلب تحقيق هذا التغيير تضافر جهود الراغبين به لإعادة الثقة لدى الأفراد والفئات الاجتماعية التي عانت من اليأس والخضوع واللامبالاة، وتكوين نسق معرفي وسلوكي جديد يعالج جذور الأزمة للحيلولة دون إعادة إنتاجها، لتطوير البدائل الوطنية تشاركياً من خلال التعرض بالعمق للقضايا الجذرية التي واجهت وتواجه مجتمعنا وإشراك الأفراد المهدورين والمغتربين في هذه العملية التي تشكل مدخلاً للخروج من الآثار المدمرة للأزمة وتحقيق اختراق نوعي نحو الأفضل بما يتطلبه ذلك من مواجهة قوى التسلط وتفكيك مؤسسات العنف، إذ لا يمكن لهذه القوى والمؤسسات التي ساهمت بشكل رئيسي في حالة الاغتراب قبل الأزمة وعززته في أثنائها أن تكون هي نفسها المنقذ منها والمعبرة عن تطلعات الأفراد والمجتمع.

خلاصة موجزة

لا تزال المأساة الحادة والعنف المستشري في سورية يرخيان بثقلهما الكارثي على جميع الجوانب المتعلّقة بالتنمية في أنحاء البلاد. وقد تسبّبت هذه المأساة بحصول تحوّل مدمّر يُنتج مؤسسات جديدة ويشوّه المؤسسات الحالية لخدمة اقتصاديات العنف الآخذة في التوسّع. وإضافة إلى ما سبق، وفي الوقت الذي يسحق فيه النزاع المُسلّح تطلّعات الشعب السوري وقدرته على بناء وتشكيل مؤسسات بوسعها استعادة الأمن الإنساني واحترام الكرامة البشرية وحقوق الإنسان، فقد أسهم النزاع أيضاً في استنزاف رأسمال البلاد وثروتها. كما تراجعت قيمة دليل التنمية البشرية لسورية، وهو الذي يقيس قدرات التنمية البشرية وخياراتها، بنسبة 32،6% مقارنة بالعام 2010، ليجعل بذلك ترتيب سورية يتقهقر من المراكز الوسطى إلى المركز 173 من أصل 187 دولة. ويشكّل ذلك مؤشراً واضحاً على الفجوة الآخذة بالاتساع بين المؤسسات القائمة وحالة الاغتراب الموجودة لدى الشعب السوري والآخذة بالتعمّق.

مع تواصل التراجع في دورة الاقتصاد السوري، وصلت الخسائر الاقتصادية الإجمالية إلى 202،6 مليار دولار حتى نهاية العام 2014، وتُعادل هذه الخسارة 383% من الناتج المحلي الإجمالي لعام 2010 بالأسعار الثابتة لعام 2000. وتبلغ قيمة الخسارة المُقدّرة في الناتج المحلي الإجمالي 119،67 مليار دولار أميركي خلال فترة النزاع، ممّا يشكّل 59% من الخسارة الاقتصادية الإجمالية. وقُدِّرت الخسارة التي تواصلت في مخزون رأس المال، نتيجة للأضرار والتخريب، وأعمال النهب والسلب والسرقة بمبلغ 71،88 مليار دولار أميركي، أي ما يُعادل نسبة 36% من الخسائر الاقتصادية الإجمالية، في حين أن النفقات العسكرية الإضافية البالغة 11 مليار دولار أميركي تمثّل 5% من هذه الخسائر.

لقد تغيرت هيكلية الاقتصاد السوري جذرياً مع تواصل إغلاق مؤسسات الأعمال وتسريح العمّال، ومع تسجيل انكماش كبير طال معظم القطاعات الاقتصادية ومنها التجارة الداخلية والصناعة الاستخراجية والنقل والاتصالات والبناء والتشييد. ورغم أن مكوّن القطاع الخاص من الناتج المحلي الإجمالي قد تقلّص، إلا أن القطاع الحكومي والزراعة سجّلا معاً تزايداً كبيراً في حصّتهما من الإنتاج الآخذ بالتراجع، حيث شكّلا معاً 44% من الناتج المحلي الإجمالي في العام 2014. وفي حين أن قطاع الصناعة التحويلية شهد تحسناً طفيفاً في العام 2014، إلا أنّ حصة القطاع لم تشكّل سوى أقل من 5% من الناتج المحلي الإجمالي. وعلى الرغم من النمو الكبير في الخدمات الاجتماعية وخدمات المنظمات غير الحكومية طوال مدّة النزاع، إلا أنهما لم يشكّلا سوى نسبة ضئيلة من الناتج المحلي الإجمالي، كما أن هذا النمو لم يكن كافياً لمواكبة الوتيرة المتسارعة لتزايد الاحتياجات الاجتماعية والإنسانية.

تناقص عدد سكّان سورية خلال النزاع بنسبة 15% عما كان عليه عام 2010، مع اضطرار 3،3 مليون إنسان سوري إلى اللجوء في دول أخرى، فضلاً عن 1،55 مليون شخص هاجروا بحثاً عن العمل والحياة الآمنة في أماكن أخرى. وضمن ما تبقّى من سكّان سورية، اضطر 6،80 مليون نسمة إلى النزوح داخلياً بعيداً عن بيوتهم وأحيائهم ومناطقهم جرّاء العنف، والخوف، والترهيب، والتشرّد. وخسر أكثر من 12 مليون إنسان المصدر الأساسي لدخلهم، بما أن قرابة 3 ملايين عامل فقدوا وظائفهم خلال النزاع. ومع نهاية العام 2014، كان أكثر من نصف القوى العاملة (وتحديداً 57،7%) عاطلاً عن العمل، بينما كان أكثر من نصف من يشتغلون (أي 55% منهم) يعملون في القطاع العام. وبما أن شرائح واسعة من المجتمع فقدت فرصتها في العمل وكسب الدخل، فإن 4 من كل 5 سوريين يعيشون الآن في حالة من الفقر. بينما انحدر 30% من السكّان إلى الفقر المدقع الذي يشير إلى عدم قدرة الأسر على تأمين الحد الأدنى من الغذاء الأساسي للبقاء على قيد الحياة. وتشيع هذه الحالة في مناطق النزاع والمناطق المحاصرة التي تواجه فيه الشرائح الأفقر والأكثر هامشية من السكّان

الجوع، وسوء التغذية، بل وحتى خطر المجاعة. ومع تنامي العنف وتصاعد حدّته، تضاعف حجم الخسارة في الأرواح البشرية ليصل عدد الضحايا في 2014 إلى 210000 إنسان. وبالتالي، فإن حوالي 6% من السكّان كانوا قد لقوا حتفهم، أو جُرِحوا، أو أصيبوا خلال أحداث النزاع المسلّح.

وبناءً عليه، ووسط هذا التدهور الاقتصادي والاجتماعي والإنساني، لجأت مختلف قوى التسلّط الداخلية والخارجية إلى تجنيد المؤيدين والاستعانة بالمستثمرين لينضمّوا إلى آلة الحرب، ومؤسسات واقتصاد العنف، حيث بات الاضطهاد والتطرّف والتعصّب والإرهاب جزءاً من الأدوات الشائعة المُستعملة لإخضاع المجتمع المدني والناس وقمعهم. وغالباً ما تستعمل قوى التسلّط مجموعة من المصالح والحوافز التي تشجّع الأشخاص الذين جنّدتهم كي يتصرّفوا بطريقة تعارض مصالحهم الذاتية وتطلّعات مجتمعهم المحلي، وغالباً على حساب قيم المجتمع وهدر الحياة الإنسانية.

لقد عبّرت غالبية الناس عن رفضها وتجنبها للعنف بطرق مختلفة لكنهم في ظل سيطرة الحالة العنفية يشعرون بالاستلاب والاغتراب عن المجتمع المدني والسياسي خلال هذه الحالة الاستثنائية التي تتركهم في حالة من الخوف الشديد، والتبعية، والإقصاء. كما أن الكثيرين يشعرون بالعجز والإرباك والصدمة، فضلاً عن إحساسهم باليأس وفقدان الأمل، عندما لا يرون في الأفق أي نهاية محتملة لهذه الحالة المرعبة من العنف. بالرغم من ذلك فإن بعض الناس والمؤسسات أيضاً يرفضون العنف، ويعون حالة الاغتراب هذه، ويواصلون نضالهم السلمي ضد قوى التسلّط الداخلية والخارجية لكي يتغلّبوا على هذه الكارثة التي ألّمت بسورية. وهم يكابدون ويعانون لإنجاز التغيير وإحراز التقدّم نحو مؤسسات عادلة وشفافة وشاملة للجميع تعيد الاعتبار للأمن الإنساني مع احترام حقوق جميع السوريين وكرامتهم.

الملحق

المنهجية

تأخذ هذه السلسلة من التقارير، المعتمدة على التحليل ربع السنوي، بعين الاعتبار عامل الموسمية بغية تقدير الناتج المحلي الإجمالي الربعي في سورية، وتحديداً للقطاع الزراعي الذي يتغير من موسم إلى آخر. وقد استعملت موسمية الإنتاج الزراعي في العام 2011 مقياساً معيارياً لتثقيل معدلات النمو في القطاع خلال الأرباع الأربعة للعام 2014. ويعتمد تقدير النمو/الانكماش الحقيقي في الناتج المحلي الإجمالي خلال الأعوام 2012 و2013 و2014 على مقاربة الناتج من ناحية العرض الكمي في مختلف القطاعات الاقتصادية. وتواجه هذه المقاربة ثلاثة تحديات رئيسية في سورية: أولاً، تصدرُ الحسابات القومية عادة الناتج السنوي لمختلف النشاطات الاقتصادية لسنة محددة في النصف الثاني من السنة التالية؛ وثانياً، لم يسبق للإحصائيات الرسمية أن نشرت ناتجاً محلياً إجمالياً ربعياً؛ وثالثاً، هناك غياب للمسوح والبيانات الثانوية نتيجة صعوبة إجراء هذا النوع من العمل في الظروف السائدة.

زادت ديناميكيات الأزمة من حاجة مختلف الجهات المعنية إلى تقديرات محدّثة للوضع الاقتصادي. وبغية التغلّب على التحدّيات السابقة، استعمل التقرير التغيّر في كميات الإنتاج في السلع والخدمات الأساسية كمؤشرات غير مباشرة على النمو/الانكماش في الناتج المحلي الإجمالي لكل قطاع. فعلى سبيل المثال، استعملت التغيّرات في إنتاج المحاصيل الرئيسية كمؤشر غير مباشر لتقدير نمو القطاع الزراعي، بينما استعملت التغيّرات في الإنتاج اليومي من الغاز والنفط لتقدير النمو/ الانكماش في قطاع الصناعة الاستخراجية. وفي حالات عديدة، طبقت نماذج اقتصادية قياسية لتقدير الناتج المحلي الإجمالي. وقد تشاور الفريق مع مجموعة خبراء في كل قطاع بغية تشخيص التحدّيات الرئيسية التي يواجهها هذا القطاع، والتدقيق في موثوقية تقديرات الناتج المحلي الإجمالي. وقورنت معدلات النمو السنوي لإجمالي الناتج المحلي في الأرباع الأربعة من العام 2014، مع الناتج المحلي الإجمالي في الأرباع المقابلة لها من العام 2013.

وعلاوة على ذلك، فإن البرمجة المالية المستخدمة في التقرير هي نظام متكامل من الحسابات الاقتصادية الكلية التي تشمل الحسابات القومية، وميزان المدفوعات، والحسابات المالية والنقدية، وهي تقدّم المعلومات المطلوبة لتقييم أثر الأزمة على الاقتصاد السوري والخيارات المتاحة لتعديل السياسات. كما أن هذه الأداة توفّر أيضاً إطاراً لتحليل السياسات، وتتضمّن عدداً من الاختبارات الرئيسية، وقد جمع المركز السوري لبحوث السياسات ما بين حسابات مخزون رأس المال، والفقر المادي على مستوى الأسرة، وأداء سوق العمل، من جهة، والبرمجة المالية القياسية من جهة أخرى. وقد اختيرت أداة البرمجة المالية على حساب نماذج السلاسل الزمنية الاقتصادية الكلية ونموذج التوازن العام، بما أن هذه النماذج لا تأخذ بعين الاعتبار التحوّلات الدراماتيكية في المتغيّرات الاقتصادية بطريقة كفوءة. كما أن نموذج البرمجة المالية يعكس بكفاءة أكبر الوضع الحالي للاقتصاد السوري في وقت تعصف به تغيّرات دراماتيكية.

وفي ما يخص مكوّنات الناتج المحلي الإجمالي من جانب الطلب، فإن عناصر الاستهلاك والاستثمار الحكوميين تستند إلى تقديرات لمكوّنات الموازنة العامة، أمّا الاستثمار الخاص فيقدر بواسطة التغيّرات في الإنتاج الخاص في القطاعات الحقيقية، أمّا الصادرات والمستوردات فقدرت باستعمال نموذج الجاذبية لسورية والذي يتم تدقيق نتائجه من خلال كميات المستوردات والصادرات عبر الموانئ. (محشي وآخرون، 2013).

يستند تقدير مخزون رأس المال ومعدلات الاهتلاك إلى تقرير المركز السوري لبحوث السياسات لعام 2013 (المركز السوري لبحوث السياسات، 2013 أ)، وتحتسب الخسارة الإجمالية في مخزون رأس المال استناداً إلى الخسائر في الأبنية السكنية (باستعمال تقديرات محدّثة)، والخسائر في الأبنية غير السكنية، في حين قدرت خسائر المعدات والأدوات باستعمال معدل رأس المال إلى الناتج. وتتألف هذه الخسارة من ثلاثة مكوّنات رئيسية هي: الانخفاض في صافي الاستثمارات نتيجة للأزمة؛ ورأس المال المعطل الذي يعكس التوقف في عملية الانتاج؛ والأضرار الجزئية والإجمالية التي لحقت بمخزون رأس المال. المكوّن الأخير غير متضمّن في خسارة الناتج المحلي الإجمالي، وبالتالي فقد أضيف إلى الخسارة الاقتصادية الإجمالية.

وتم حساب الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية باستعمال تقديرات مُخفّض الناتج المحلي الإجمالي والتي تعتمد بصورة رئيسية على مؤشر أسعار المستهلك. وحتى أيار 2014، فإن مؤشر أسعار المستهلك صادر عن المكتب المركزي للإحصاء، أمّا حتى كانون الأول 2014 فقد كان عبارة عن تقدير قام به فريق المركز السوري لبحوث السياسات باستعمال مرونة مؤشر أسعار المستهلك بالنسبة إلى أسعار الصرف. وضمن إطار نموذج البرمجة المالية الذي يربط بين القطاع الحقيقي، والموازنة العامة والقطاع الخارجي، والقطاع النقدي، والتوظيف والفقر، فإن التقرير يقدّر عدد الوظائف المفقودة، ومعدّلات البطالة حتى الربع الرابع من العام 2014، باستعمال مرونة التشغيل بالنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي.

قدر التقرير بنود الموازنة العامة بالاعتماد على القرارات الحكومية المرتبطة بالإنفاق العام من حيث الأجور، والدعم، والاستثمارات العامة، في حين أن تقديرات الإيرادات اعتمدت على انتاج النفط، والتحصيل الضريبي، وأداء المؤسسات المملوكة من الدولة. وبناء عليه، فقد احتسب التقرير العجز المالي الذي عكس زيادة في الدين العام.

بالنسبة للفقر، وباستعمال خطوط الفقر الوطنية (استناداً إلى أبحاث الفقر من مسوح دخل ونفقات الأسرة)، استطاع التقرير تقدير معدلات الفقر في سورية حتى كانون الأول 2014 ضمن مختلف المحافظات.

يجدر بالذكر أن تقدير الخسائر في الناتج المحلي الإجمالي، ومخزون رأس المال، والتشغيل، ومؤشرات الفقر هي الفرق بين «سيناريو الأزمة» (المؤشرات الحقيقية) و«السيناريو الاستمراري» الذي يشمل المؤشرات كما لو أن الأزمة لم تحصل. وهذا يساعد في تقدير الخسائر المباشرة والفرص المفقودة نتيجة النزاع.

أما القسم المتعلق بالاغتراب، فتقوم منهجية التقرير على بلورة مفهوم الاغتراب من المراجع الأصلية، وتحديد دلالاته وفقاً لما كشفت عنه الأزمة السورية، وتقصي مظاهره في العلاقات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية والبنى المؤسسية الرسمية وغير الرسمية، وفي الحالات الإنسانية التي بلغت مستوى كارثياً، لكشف العلاقة بين تفاقم الاغتراب وانفجار العنف. وقد اعتمد التقرير في ذلك على دراسات نظرية وميدانية وبيانات ومسوح حديثة، وانتهى إلى توضيح إمكانية تقليص الاغتراب وتلافي آثاره بشكل مختصر.

المراجع بالإنكليزية:

- DASP 2.2 (2012): *Distributive Analysis State Package*, by Abdelkrim Araar, Jean-Yves Duclos, Université Laval. PEP, CIRPÉE and World Bank.
- Ferguson. B, Restrepo. J, Villamarín. A, (2010): *"Estimating Life Expectancy Potential Gains and Lost Product by Violence Reduction in Selected Countries"*, paper presented in *"The Global Costs of Conflict"*, International Research Workshop of the Households in Conflict Network (HiCN) and the German Institute for Economic Research (DIW Berlin) 1-2 February 2010.
- Garfinkel. M, Skaperdas. S, (2006): *"Economics of Conflict: An Overview"*(April), prepared for inclusion in T. Sandler and K. Hartley (eds.), Handbook of Defense Economics, Vol. 2 (chapter 3).
- Groot. O, Brück. T, Bozzoli. C, (2009): *"Estimation of the Economic Costs of Conflict"*, DIW Berlin, Department of International Economics, Discussion Papers: 948, Berlin, (November).
- Hanafi, H. (1979): *"Feuebach's Religious Alienation"*, Alam Al-Fikr Journal, Volume 10, No. 1, Kuwait (In Arabic).
- Harber, C. (2002): *"Education, Democracy and Poverty Reduction in Africa"*, Comparative Education, Volume 38, Issue 3.
- Hegel, F. (1996): Hegel Library, Volume 2, Madbouli Bookshop, Cairo (In Arabic).
- Hijazi, M. (2006): *"The Squandering Human Being"*, Edition two, Arab Culture Centre, Morocco; in Arabic.
- Hoeffler. A, Reynal-Querol. M, (2003): *"Measuring the Costs of Conflict"*, Centre for the Study of African Economies, (March).
- Abadie. A, Gardeazabal. J, (2003): *"The Economic Costs of Conflict: A Case Study of the Basque Country"*, The American Economic Review, Vol. 93, No. 1, pp. 113-132.
- Acemoglu. D, Johnson. S, Robinson. J, (2001): *"The Colonial Origins of Comparative Development: An Empirical Investigation"*, American Economic Review 91, No. 5, pp. 1369–1401.
- Acemoglu. D, Johnson. S, Robinson. J, (2005): *"Institutions as the Fundamental Cause of Long-run Growth"* In Handbook of Economic Growth, ed. Philippe Aghion and Stephen N. Durlauf. Amsterdam: Elsevier.
- Al-Nouri, Q (1979): *"Alienation: Definition, Concept, and Reality"*, Alam Al-Fikr Journal, Volume 10, No. 1, Kuwait (In Arabic).
- Barakat, Halim (2006): *"Contemporary Arab Society"*, Center for Arab Unity Studies, Beirut (In Arabic).
- Bush, K. and Salterelli, D. (2000): *"The Two Faces of Education in Ethnic Conflict: Towards a Peacebuilding Education for Children"*, UNICEF INNOCENTI RESEARCH CENTRE, August.
- Canuto. O, Giugale. M, (2010): *"The Day After Tomorrow: A Handbook on the Future of Economic Policy in the Developing World"*, World Bank.
- Central Bureau of Statistics in Syria (1963-2013): *Statistical Abstracts, Household Income and Expenditure Surveys, Labour Force Surveys, Household Health Surveys*.
- Central Bank of Syria (2000-2011): *Quarterly Statistical Bulletins*.
- Collier. P, Hoeffler. A, (2004) *"Greed and Grievance in Civil War"*, Oxford Economic Papers, 56, pp. 563-95.

• Ismail, R. (2013): *"Institutions in Syria"*, unpublished working paper, Syrian Center for Policy Research.

• Justino. P, (2009): *"The Impact of Armed Civil Conflict on Household Welfare and Policy Responses"*. MICROCON Research Working Paper 12, Brighton: MICROCON.

• Li, Q., and Wen, M. (2005): *"The Immediate and Lingering Effects of Armed-conflict on Adult Mortality: A Time-Series Cross-National Analysis*", Journal of Peace Research, 42 (4), 471–492.

• Marx, K (1844): *"Economic and Philosophic Manuscripts"*, translated by Mustajeer Mustapha (1974), Dar Al-Thakapha Al-Jadida, Cairo (in Arabic).

• Mehchy. Z, Nasser. R, Schiffbauer. M, (2013): *"Trade Determinants and Potentials of Syria: Using Gravity Model: With an Estimation of Syrian Crisis Impact on Exports"*, Submitted to the 19th Annual Economic Research Forum (ERF) Conference.

• Miles, S. and Singal, N. (2010): *"The Education for All and Inclusive Education debate: Conflict, contradiction or opportunity?"*, International Journal of Inclusive Education, Volume 14, Issue 1.

• Nasser. R, (2008): *"Could New Growth Cross-country Empirics Explain the Single Country Growth of Syria during 1965-2004?"* Arab Planning Institute, working paper 0802.

• Nasser. R, Mehchy. Z, (2012): *"Determinants of Labour Force Participation In Syria (2001 – 2010)*", Submitted to the Labour and Human Development Theme of the 18th Annual Economic Research Forum (ERF) Conference 2012.

• Nasser. R, Mehchy. Z, (2012): *"Role of Economic Factors in Political Movement: The Syrian Case"*, Arab Planning institute. Kuwait.

• North. D, (1990): *"Institutions, Institutional Change and Economic Performance"*, Cambridge: Cambridge University Press.

• Planning and International Cooperation Commission in Syria (2000-2011): 10th Five Year Plan 2006-2010, Mid Term Review of 10th FYP (in Arabic).

• Puddephatt, A. (2006): *"Voices of war: Conflict and the role of the media"*, International Media Support, April.

• Rodrik. D, (2007): *"One Economics, Many Recipes. Globalization, Institutions and Economic Growth"*, Princeton University Press.

• Sen. A, (1999): *"Development as Freedom"*, Oxford: Oxford University Press.

• StataCorp. (2013): Stata Statistical Software: Release 12.1. College Station, TX: StataCorp LP.

• Syrian Center for Policy Research, (2013a): *"The Socioeconomic Roots and Impacts of the Syrian Crisis"*. SCPR, Damascus.

• Syrian Center for Policy Research, (2013b): *"The Syrian Catastrophe"*. UNRWA, SCPR, June.

• Syrian Center for Policy Research, (2013c): *"Alternative Solutions for Syrian Crisis"*, a research paper presented in the Conference *"Towards a Strategic Solution to the Syrian Crisis,* Beirut June 2013.

• Syrian Center for Policy Research, (2013d): *"War on Development "*. UNRWA, UNDP, SCPR, October.

• Syrian Center for Policy Research, (2014): *"Squandering Humanity "*. UNRWA, UNDP, SCPR, May.

- UNDP (2013): *"Human Development Report"*, New York: UNDP.
- UNHCR (2014): Syria Regional Refugee Statistics, December.
- United Nations: OCHA (2013): *"Humanitarian Bulletin: Syria"*, Issue 32, August.
- Wennmann, A. (2008): *"What is the Political Economy of Conflict? Delimiting a Debate on Contemporary Armed-conflict"*, Centre on Conflict, Development and Peacebuilding.
- WHO (2013): *"Syrian Arab Republic Annual Report"*. Accessed on line: http://www.who.int/hac/crises/syr/syria_annual_report_2103.pdf?ua=1
- The Office of the UN High Commissioner for Human Rights (OHCHR), (2014): *"Updated Statistical Analysis of Documentation of Killings in the Syrian Arab Republic"*, Human Rights Data Analysis Group, August.
- The World Bank (2014): World Development Indicators 2014 database.
- The World Bank (2011): *"The World Development Report: Conflict, Security, and Development"*.
- Todaro, M. (2011): *"Economic Development"*, Pearson Education.
- UNDP (2010): *"Human Development Report"*, New York: UNDP.

المراجع بالعربية:

- المكتبة الهيغلية (1996)، المجلد الثاني، مكتبة مدبولي، القاهرة.
- النوري، قيس (1979): «الاغتراب: اصطلاحاً، ومفهوماً، وواقعاً» مجلة عالم الفكر، المجلد العاشر، العدد الأول، الكويت.
- بركات، حليم (1998): «المجتمع العربي المعاصر»، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.
- جباعي، جاد الكريم (2015):«الاغتراب»، ورقة عمل في إطار النشر، المركز السوري لبحوث السياسات، دمشق.
- حجازي، مصطفى (2005): «الإنسان المهدور، دراسة تحليلية نفسية اجتماعية»، المركز الثقافي العربي، الطبعة الأولى، بيروت.
- حنفي، حسن (1979): «الاغتراب الديني عند فيورباخ»، مجلة عالم الفكر، المجلد العاشر، العدد الأول، الكويت.
- ماركس، كارل (1844): «المخطوطات الاقتصادية والفلسفية لعام 1844»، ترجمة محمد مستجير مصطفى، دار الثقافة الجديدة، القاهرة.
- هيئة التخطيط والتعاون الدولي (2009): «تقرير تقييم منتصف المدة للخطة الخمسية العاشرة، 2006-2010»، غير منشور، دمشق.

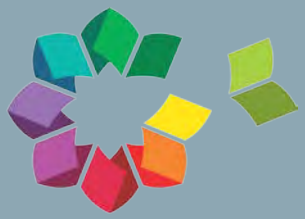

المركز السوري Syrian Center For
لبحوث Policy
السياسات Research

info@scpr-syria.org
scpr-syria.org